طليعة لبنان الواحد

من أجل لبنان عربي ديمقراطي

تشرين الأول | نشرة تصدر عن مكتب الإعلام في حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي | ٢٠١٩

فلسطين في قلوبنا وفي عيوننا إذا ما استدرنا إلى أي من الجهات الأربع

الشهيد القائد
صدام حسين

القيادة القومية:
إدانة الغزو التركي
ولدستور يؤكد
وحدة سوريا وعروبتها

الرفيق الدكتور
أحمد شوتري
مرشحاً لرئاسة الجزائر

طليعة لبنان:
الفساد يحرق لبنان
وأوصل البلاد إلى الانفجار

مقاربة قانونية
لحالات التعامل مع العدو
عامر فاخوري انموذجاً

الدعشوية والحشدوية
ظاهرتان لاقتلاع الأهداف
الوطنية والقومية

انتفاضة الشعب اللبناني ضد الفساد
نريد وطن
ALI BABA
وال ١٢٨ حرامي
من بغداد الى بيروت
مستمرون
لا سنية ولا شيعية دولتنا مدنية
Lebanon
Iraq
عليكن

المحتويات

* كلمة الطليعة:

انتفاضة العراق الشعبية

المقاومة الوطنية تفتح صفحتها الثانية ٤

انتفاضة لبنان بقعة ضوء إضافية في الواقع العربي ٦

* القيادة القومية: تحية لانتفاضة شعب لبنان

والمعاناة وحدت الجماهير حول خطاب وطني ٧

* إرفعوا وصاية أمراء الطوائف عن الشعب اللبناني ١٦

* مقاربة قانونية لحالات التعامل مع العدو الصهيوني ٢٦

* المرصد الشعبي لمحاربة الفساد هيئة شعبية

تعمل على محاربة الفساد وتطور المجتمع ٣١

* القيادة القومية: إدانة الغزو التركي وتأكيد على وحدة سوريا وعروبتها ٣٩

* انتفاضة تشرين في العراق: وقائع واستنتاجات ٤٣

* انتفاضة العراق.. الشعب يتكلم عربي ٤٧

* بيان المؤتمر الشعبي العربي حول انتفاضة العراق ٤٩

* الدعشوية والحشدوية ظاهرتان لاقتلاع الأهداف الوطنية والقومية ٥٥

إضافة إلى مواضيع عديدة ومتنوعة أخرى

كلمة الطليعة

انتفاضة العراق الشعبية المقاومة الوطنية تفتح صفحتها الثانية

الأسبوع الأول من تشرين الأول، كان العراق على موعد مع انتفاضة شعبية انطلقت من بغداد وشملت محافظات الجنوب والفرات الأوسط. فمن جنوب شرقه إلى جنوب غربه وعاصمته ، كانت الجماهير التي نزلت إلى الميادين تصدح بصوت واحد مدو، ضد منظومة الفساد السياسي والإداري والاقتصادي التي أولاها الاحتلال أمر إدارة شؤون العراق، ومعها وصل إلى حافة الإفلاس المالي، وانعدام الخدمات وتردي الأوضاع الاجتماعية والمعيشية وارتفاع نسبة البطالة، وتدهور المستوى التعليمي بحيث اسقط الاعتراف الأممي شرعية الشهادة العراقية والتي كانت مفخرة لحاملها قبل غزو العراق واحتلاله، وتم أسره لدى تشكيلات ميليشياوية ترتبط بمركز التحكم والتوجيه الإيراني، بعدما بات النظام الإيراني صاحب اليد الطولى في التحكم بمفاصل الوضع العراقي عقب الانسحاب الأميركي، وتمكينه من الهيمنة على العراق وممارسة دور المحتل المباشر. وهذا لم يخفه أبداً، إذ جاهر به مراراً وتكراراً، بإن بغداد أصبحت واحدة من العواصم العربية الأربع التي سقطت بيده ، وأكثر من ذلك، فإن بغداد ستعود عاصمة "تاريخية" للإمبراطورية الفارسية.

إن القوات الأميركية التي انتشرت على ساحة العراق ووجهت بمقاومة وطنية جعلت الأرض العراقية تموج وتهتز تحت إقدام قوات الاحتلال، بما دفعها للانسحاب نهاية كانون الأول ٢٠١١.

وأن أميركا وطيلة فترة احتلالها كانت تملأ الفراغ العسكري والأمني والسياسي، بوحداتها العسكرية النظامية والأجهزة الأمنية المرتبطة بها وبالإدارة السياسية التي كانت تنفذ إملاءات الحاكم الأميركي.

لقد كان الوجود الأميركي مكشوفاً، لأنه كان يقدم نفسه من خلال الانتشار الميداني للقطاعات العسكرية المتحركة ومن خلال القواعد العسكرية وكل ما هو ذو صلة بأميركا كسلطة قائمة بالاحتلال. وهذا ما جعل كلفة الاحتلال المكشوف والظاهر مرتفعة، لأن قوات الاحتلال كانت هدفاً مباشراً ومكشوفاً للمقاومة الوطنية، وهذا ما جعلها تسرع في انسحابها وتحت جنح الظلام تحسباً لعمليات قد تتعرض لها فيما لو أقدمت على الانسحاب على وهج التغطية الإعلامية التي رافقت عملية الغزو.

بعد الانسحاب الأميركي، حل النظام الإيراني مكان المحتل الأميركي، وهذا الحلول لم يكن مكشوفاً كحال الاحتلال الأميركي، وبمعنى آخر، ان النظام الإيراني لم يقم قواعد عسكرية مباشرة له، ولم يحرك وحدات عسكرية ترفع الشارات الإيرانية في الشوارع والميادين، بل اعتمد أسلوب التغلغل في المفاصل السلطوية العسكرية والأمنية والإدارية عبر أدوات "عراقية" تديرها غرف سرية إيرانية وعبر هذه الأدوات، تم تسخير مقدرات العراق لصالح الاقتصاد الإيراني، وعبر هذه الأدوات، تم توظيف أرصدة هائلة من مردود النفط العراقي في تمويل التغول الإيراني في العمق العربي وعبر هذه الأدوات تم توقيع الاتفاقيات الثقافية والتربوية والأمنية والتي تبين أنها كانت لتشريع الغزو الثقافي و تعميم الأعراف والتقاليد الفارسية وضخها إلى النسيج المجتمعي العربي في إطار الاستراتيجية لفرض التفريس على العراق.

وعبر هذه الأدوات، تم إتلاف سجلات القيود المدنية والسجلات العقارية، وتنسيب الملايين من الفرس كعراقيين، وتسجيل عقارات بأسماء فرس منسبين و بأسماء شركات عقارية وهمية، في مناطق تتميز بموقع استراتيجي في تقاطع المواصلات أو تلك التي تختزن في باطنها ثروة نفطية وبشكل ملحوظ في المناطق الحدودية.

وعبر هذه الأدوات، تم تشكيل "جيش رديف" تحت مسمى "الحشد الشعبي" وهو تشكيل ، مذهبي التركيب البنيوي، ومرتبط مباشرة بمرجعية القرار لدى ما يسمى "بالحرس الثوري" وعبر هذه الأدوات، تحولت المرجعية الدينية إلى منفذ لتوجيهات "الولي الفقيه".

كما عبر هذه الأدوات حلت رموز الشخصيات الإيرانية محل رموز الشخصيات العربية التاريخية والأدبية والعسكرية في

الميادين والساحات و عبر هذه الأدوات التي تدار من خلالها العملية السياسية، ويتربع ممثلوها على رأس المؤسسات "الدستورية"، شرع الاحتلال الإيراني الذي لم يكن منظوراً بتموضعه المباشر، بل كان معاشاً من خلال التثقيل السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي وكل ما له بالشؤون المعيشية.

لقد بات الاحتلال الإيراني ثقيلاً جداً على الوضع العراقي. وهذا التثقيل أرخى ظلاله على كل مناحي الحياة.

وهنا يبدو الفرق بين مشهديات الاحتلال الأميركي وتداعياته، ومشهديات الاحتلال الإيراني ومشهدياته. فالمحتل الأميركي، يريد السيطرة على نفط العراق، وأضعاف مقومات الدولة وتفريغها من قدراتها حتى يُضعف من دورها في إدارة أي صراع مع ما يعتبره ثوابت أساسية لأمنه الاستراتيجي وخاصة أمن النفط وأمن الكيان الصهيوني. وتمظهر هذا الاحتلال كان مكشوفاً من خلال وجوده اللوجستي. ولهذا كانت المقاومة تستهدف هذا الانتشار والتموضع والوجود اللوجستي الظاهري باعتباره يجسد الوجود المادي للاحتلال.

أما المحتل الإيراني، فهو لا يريد السيطرة على ما يمكن أن تطال يده من ثروة العراق وحسب، ولا إدارة سياسية وعسكرية هشة وحسب أيضاً، بل يريد وقبل كل شيء تفريغ العراق شعباً ومجتمعاً من مخزونه القيمي، من العادات والتقاليد والأعراف الاجتماعية، والثقافة الوطنية والقومية، وكل الإرث التاريخي الذي تشكل على مدى القرون قبل قيام دولة الخلافة وما بعدها.

فقبل قيام دولة الخلافة العربية، كانت الحضارة العراقية تتفوق على الحضارة الفارسية بغناء إرثها الفكري (المادي والروحي) وملحمة جلجامش تقدمت على الشاهنامة ، وقس على ذلك كل معطى الحضارة البابلية والأشورية.

إن هذا المخزون التاريخي المتراكم لدى شعب العراق ليس نقطة تفصيلية في تشكل الشخصية الوطنية العراقية التي تمتد في بعدها التاريخي إلى آلاف من السنين وليس عقوداً وقروناً وحسب.

وإذا كان النظام الإيراني يهدف من وراء احتلاله من الباطن لتفريغ الشخصية الوطنية العراقية من مخزونها الحضاري المتراكم عبر التاريخ فلكي يحدث فراغاً على مستوى السلطة، كما على مستوى البنية المجتمعية بكل مكوناتها الثقافية والاجتماعية والتربوية وارثها التاريخي الحضاري.

لقد بات واضحاً إن الهدف من الاحتلال الإيراني ليس تجويع البطون وإفقار الشعب العراقي وإذلاله فقط، بل وبدرجة أهم، إفقار النفوس وتفريغها من مخزونها الحضاري والتعبوي تمهيداً لإعادة إملائها بمنظومة قيمية جديدة تبدأ بتقزيم الإرث الحضاري للعراق قبل الدعوة الإسلامية وإسقاط معطى مرحلة الخلافة العباسية العربية، بكل إنجازاتها النهضوية، ومروراً بتغليب مفهوم "التشيع الصفوي" بكل مشهدياته وطقوسه على "التشيع العربي" وانتهاءً بتدمير البنية الوطنية لدولة العراق الحديث.

إن النظام الإيراني في ظل نظامه الحالي يتعامل مع العراق بخلفية الثأر التأريخي من العراق والأمة العربية، وهنا تكمن خطورة هذا الاحتلال الذي يعمل لفرض نمط التفريس على الحياة المجتمعية مع ما يعني ذلك من طمس للهوية الوطنية واستطراداً للهوية القومية.

وكما كل احتلال يواجه بمقاومة، فإن الاحتلال الإيراني لا يشذ عن هذه القاعدة. وأن تأخذ الانتفاضة الشعبية في العراق بعدها الوطني، فلأن جماهير العراق باتت تعي أنها تقع تحت وطأة احتلال خطير يستهدف بنية الدولة وكل المنظومة القيمية للشعب. وأن تطلق شعارات (بغداد حرة – حرة – إيران برا برا) فهذا تعبير عن إدراك الشعب لطبيعة الاحتلال الإيراني الذي لا ينتهك السيادة الوطنية وحسب، بل يطال الشخصية الوطنية برمتها، وأن توجه المقاومة الشعبية المدنية سخطها ضد الرموز السلطوية فلأنها مشخصة ومجسدة بهيكليات منظورة وإن كانت مجرد أدوات تنفيذية.

إن الانتفاضة اتخذت هذا البعد الشامل والانفجاري، فلأن المحتل الحقيقي غير مشخص بهيكيلات، وعليه، فإن انتفاضة شعب العراق هي مقاومة وطنية بامتياز بقاعدة شعبية عريضة و هذه هي الصفحة الثانية من المقاومة التي انطلقت ضد المحتل الأميركي وتستمر اليوم ضد المحتل الإيراني. وهذه المقاومة هي التي تحدد آليات عملها وتكييف ظروفها مع الأوضاع المحيطة بها. وأن تأخذ هذا البعد الشعبي فلكون الاحتلال الإيراني ليس احتلالاً عسكرياً تقليدياً، بل هو احتلال لإرادة الشعب وتشويه تاريخه وإسقاط كل مخزونه الحضاري، ولهذا، اتخذت الانتفاضة الشعبية هذا البعد لإدراكها طبيعة الاحتلال الجاثم حالياً على صدور العراقيين.

إنه احتلال يتغول في البيئة المجتمعية فجاءت المقاومة بطابعها الشعبي لتشكل الرد الطبيعي الذي يلائم طبيعة هذا الاحتلال.

هذه هي الصفحة الثانية من المقاومة الوطنية العراقية وما حصل ليس إلا جولة ستعقبه جولات أخرى وتأسيساً على انتفاضة تشرين وتراكم مقاومة المحتل الأميركي.

كلمة الطليعة

انتفاضة لبنان بقعة ضوء إضافية في الواقع العربي

كما كانت حادثة إحراق محمد أبو عزيزة نفسه في تونس، الشرارة التي أشعلت البلد برمته، وأطلقت حراكاً شعبياً أطاح بالسلطة الحاكمة، فإن "فكرة" وزير الاتصالات بوضع رسم على تخابر "الواتساب" في لبنان، كانت الشرارة التي كان وقعها السياسي أقوى بكثير من ارتدادات الحريق الطبيعي الذي اندلع قبل أيام وكان بمثابة الكارثة الطبيعية التي ستبقى أسبابه مجهولة إذا ما بقيت المنظومة السلطوية التي وفرت البيئة الحاضنة لكل الحرائق الطبيعية والسياسية في مواقعها.

صحيح أن وزير الاتصالات قال أن القرار بشأن الواتساب ما يزال فكرة قيد التداول، لكن لو لم يشتعل الشارع لكانت "الفكرة" تحولت إلى مشروع والمشروع إلى مرسوم أو قانون وأخذت الفكرة طريقها إلى التنفيذ.

بطبيعة الحال إن فرض رسم ٢٠ سنتاً على تخابر الواتساب، لم يكن السبب الأساسي الذي فجر الوضع الشعبي، لكنه كان الشرارة التي أشعلت الحريق والذي امتد لهيبه السياسي والشعبي ليغطي مساحة لبنان من شماله إلى جنوبه ومن جبله إلى بقاعه وأشده ما شهدته بيروت التي وصلت ليلها بنهارها على وقع صدح الجماهير المطالبة بالتغيير.

إن أقل من الذي ينوء تحت عبئه اللبنانيون كافٍ لأن يفجر ثورة شعبية لو لم تكن الظروف الذاتية للبنان على قدر من التعقيد، فكيف والمعاناة الشعبية بكل تعبيراتها بلغت مستوى غير مسبوق بعدما بات المواطن اللبناني مهدداً بأمنه الحياتي والمعيشي وهو الذي يعيش تحت وطأة ترهيب سياسي وفكري عطل التعبيرات الديمقراطية وأغلق مكونات مجتمعية عن أخرى بفعل الخطاب السياسي الذي ألغى التعددية السياسية.

إن القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أوصلت تراكماتها الوضع حد الانفجار، هي كثيرة، من الطبابة والتعليم والسكن وفرص العمل وهدر المال والاستيلاء على الأملاك العمومية وتشكل مافيات جديدة ذات صلة بملف الكهرباء الذي كان عنواناً للصفقات المشبوهة فضلاً إلى ملف الكسارات والنفايات واللائحة تطول.

ولكن مع ذلك فإن المشهد الشعبي الذي خيم على الساحات يجب أن يقرأ جيدا ليس من خلال بعده المطلبي فقط بل وأيضاً من خلال بعد السياسي استناداً إلى مفردات الخطاب الوطني الذي أسقط كل مفردات الخطاب الطائفي والمذهبي الذي لوث الحياة السياسية والاجتماعية على مدى عقود. كما أن هذا المشهد يجب أن يقرأ من خلال ما شهدته بعض المناطق والتي كانت بعض القوى المهيمنة تصورها بأنها مغلقة على خطابها السياسي ذي البعد الواحد، فإذ بكتلة شعبية وازنة تنزل إلى ميادين مدن هذه المناطق لتلاقي في خطابها الداعي إلى التغيير خطاباً آخراً بنفس المفردات في كل ساحات الاعتصام.

إن هذه الانتفاضة الشعبية اخترقت سقف الإطباق المهمين عليها وهي بما استطاعت تحقيقه أعطت صورة مغايرة لما كان يصورها الطرف المهيمن بغير طبيعتها الأصلية وهذا يعني أن المكونات المجتمعية في هذه المناطق بدأت تستعيد وعياً سياسياً كان مكبوتاً، وأفصح عن نفسه من خلال مشهدية الانتفاضة الشعبية، والأبرز في الدلالة هو ما شهدته طرابلس التي كانت تصور وكأنها "قندهار" لبنان فإذ بها تنتفض على التوصيف وتقدم نفسها بأرقى صور المجتمع المدني المنفتح على قضاياه المطلبية والوطنية وكما طرابلس، فإن ما شهدته صور والنبطية وبعلبك، هو المؤشر الإضافي عن الحقيقة الكامنة في هذا الشعب والذي بقي لفترة طويلة يعيش تحت وطأة الترهيب السياسي والأمني والمعتقدي.

من يقرأ بالسياسة أبعاد المشهدية التي عبرت عنها الانتفاضة، إنما يعي أن هذا الحراك وجه رسالة أولى إلى الداخل بأن تداعيات الأزمة الاقتصادية والاجتماعية لم تعد منظومة الحكم بكل آلياته قادرة على استيعابها، وبالتالي لا بد من إحداث خرق في بنية النظام الطائفي انطلاقاً من إعادة تكوين السلطة، وهذا إن لم يتحقق في الأيام القريبة إلا أنه لم يعد بإمكان أحد القفز فوق معطياته.

كما أن هذا المشهد وجه رسالة ثانية إلى الخارج، مفادها أن من يحاول أن يذهب بلبنان إلى تموضع سياسي في إطار محور يظن أنه انتصر في الإقليم ويريد أن يترجم هذا الانتصار بتحولات سياسية على مستوى خيارات الدولة اللبنانية في العلاقات مع الخارج العربي والإقليمي والدولي، هو أن دون ذلك معوقات وأولها المصد الشعبي الذي حركته قضاياه المعيشية وتوقه لممارسة خياراته الوطنية بعيداً عن أية وصاية أو هيمنة أو تبعية وبهذا تكون الانتفاضة قد حققت أهم غاياتها السياسية.

إن انتفاضة لبنان الشعبية بالصورة التي أطلت بها هي بقعة ضوء إضافية في الواقع العربي وعليه سيؤسس واقع سياسي وشعبي جديد.

القيادة القومية: تحية لانتفاضة شعب لبنان والمعاناة وحدت الجماهير حول خطاب وطني

حيت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الانتفاضة الشعبية في لبنان التي توحد خطابها حول العناوين الوطنية والمطلبية ورأت في هذا الحراك الشعبي اللبناني محاكاة للحراك الشعبي العربي الذي انطلق تحت شعار إسقاط النظام ويستمر بفعالياته في أكثر من ساحة عربية.

جاء ذلك في بيان للقيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي فيما يلي نصه:

تتوجه القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي باسم كل الرفاق المناضلين على مساحة الوطن العربي الكبير بالتحية إلى الانتفاضة الشعبية في لبنان التي غطت وتغطي بفعالياتها ومشهدياتها كل المناطق اللبنانية وهي تستمر بزخمها الذي انطلقت به منذ السابع عشر من تشرين الأول.

إن هذه الانتفاضة الشعبية العارمة التي لم يشهد لبنان مثيلًا لها لا على مستوى شموليتها ولا على مضمون الخطاب السياسي الوطني الذي قدمت نفسها من خلاله، إنما عبرت بذلك عن نبض الشارع الذي يختزن بطياته طاقات نضالية انفجرت عبر المشهدية التي حاكت الحراك الشعبي العربي الذي انطلق في أكثر من ساحة عربية وآخرها انتفاضة شعب العراق ضد منظومة الفساد السياسي والاقتصادي والمالي والإداري ورعاتها الإقليميين والدوليين.

وان تنطلق انتفاضة لبنان الشعبية في شهر انطلاقة انتفاضة العراق في نفس الوقت الذي تستمر فيه جماهير الجزائر بحراكها لإعادة بناء السلطة بناءً وطنياً ديمقراطياً وتعيد تونس هيكلة حياتها السياسية استناداً إلى المتغيرات التي أحدثتها ثورة الياسمين وبعدما استطاعت ثورة السودان الشعبية أن تضع البلاد على سكة التغيير بعد سبعة أشهر من الحراك الشعبي السلمي الديموقراطي، فإن كل ذلك يثبت أن الجماهير العربية يحاكي بعضها بعضاً من خلال وحدة المعاناة الحياتية بكل مضامينها الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية والتي تسببت بها المنظومات الحاكمة التي نهبت ثروات الأمة وارتهنت للخارج الإقليمي والدولي وهو الذي امعن تغولاً وتخريباً في بنى المجتمع العربي.

إن أهمية الحراك الشعبي العربي الذي ظلل

ويظلل أكثر من موقع عربي، يقوي بعضه بعضاً وهو بما هو منظور منه في ساحات منتفضة وبما هو مضمر في ساحات أخرى لم تختمر ظروفها الذاتية بعد إنما هو على مستوى منسوب واحد، كما هي حال الأوعية المتصلة المنفتحة على بعضها البعض.

وهذا ما يدفعنا لأن نعيد التأكيد بأن هم الجماهير العربية واحد ومعاناتها واحدة ومصيرها واحد ولا خلاص لها إلا بإنهاء الاستلاب الاجتماعي الذي تنوء تحت وطأته هذه الجماهير وإعادة الاعتبار لدورها وحضورها في الحياة السياسية على قواعد الديموقراطية في ظل دولة المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي التي تكبر بشعب لبنان انتفاضته الشعبية ذات البعد الوطني مدىً ومضموناً والتي تصدح الجماهير في الساحات والميادين بشعار الشعب يريد إسقاط النظام ومحاسبة الفاسدين وناهبي المال العام وتحت شعار (كلن يعني كلن) أعطت النموذج المثالي للحراك الشعبي الذي تعرض للاختراق في أكثر من ساحة، لكن عمق الوعي الوطني في جماهير أمتنا أعاد تصويبه باتجاه تحقيق أهدافه في التغيير الوطني واستعادة السيادة الوطنية، وهذا الذي عاشته وتعايشه الأمة في السودان والجزائر وتونس والعراق ولبنان والأردن وساحات أخرى وانتفاضة جماهير فلسطين المتواصلة هي الدليل الحاسم بأن الحراك الشعبي العربي لا تستبطنه نظرية المؤامرة بل هو عرضة لمؤامرة القوى التي لا تريد للجماهير العربية أن تقبض على مصيرها ببعديه الوطني والقومي.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي وفي معرض إطلالتها على الواقع العربي من خلال الانتفاضات الشعبية التي تعيشها أكثر من ساحة عربية تعيد التأكيد على مقولة القائد المؤسس بأن الحزب يقف حيث تقف الجماهير، وها هي الجماهير تقف على أرضية موقف نضالي بتعبيرات ديموقراطية رغم ما تتعرض له بعض الساحات من قمع، وعليه فإنها تطلب إلى الرفاق المناضلين وفي أية ساحة تواجدوا أن يكونوا طليعيين في تصدر صفوف النضال الجماهيري والمشهديات تثبت ذلك، وهي تحييهم تحية نضالية لأنهم يستحقونها من خلال الدور الذي يقومون به عبر الانخراط بفعاليات الحراك وضبط خطابه السياسي في اتجاه بعده ومضمونه الوطني والتصرف في كل ساحة وفق تقدير لمعطياتها ولظروف الرفاق في أقطارهم. كما أن القيادة القومية تدعو القوى الحية في هذه الأمة أن تنتصر لانتفاضة لبنان كما انتفاضة العراق وحراك الجزائر والحل الانتقالي في السودان.

إن الأمة العربية لا يمكنها أن تنتصر على أعدائها المتعددي المصادر والمشارب إلا بالوحدة، وحدة الجهد القومي لحماية الأمن القومي العربي من محاولات الاختراق لهذا الأمن كما توحيد الجهد الوطني في ساحات الانتفاضات لإنجاز التغيير الوطني الديموقراطي ولاستعادة السيادة التي تعرضت للانتهاك بالاحتلال أو بالهيمنة والوصاية الخارجية دولية كانت أو إقليمية ومعها إسقاط كل أنظمة الاستبداد والقمع التي تصادر حريات الجماهير.

تحية لشعب لبنان الذي انتصر بخطابه الوطني عبر انتفاضته والذي وجه من خلالها رسالة قوية للمنظومة الحاكمة بأن التغيير وإحقاق المطالب الشعبية المشروعة لا يمر إلا عبر اختراق البنية السلطوية لنظام الطائفية السياسية كما وجه رسالة للخارج، أن لبنان لن يتموضع في محور الخيارات القاتلة للأمن الوطني اللبناني والأمن القومي العربي.

٢٤/١٠/٢٠١٩

إنه فجر الحالمين الذي بدأ ينبلج، لتشرق شمس التغيير الحقيقي على اللبنانيين من جديد

نبيل الزعبي

ما كان حلماً بالأمس، بدأ يتحقق فيتحول إلى واقع،

وصار على المناضلين أن يستمروا في أحلامهم فلا يتراجعوا عن نشر البذار، فلا ييأسنّ أحد منهم من تفجر براعمها مهما طال الزمن، فلكل آتٍ في هذا الكون زمن وحين.

هل هو عودة إلى الزمن الجميل، أم أن اللبنانيين قد فاض بهم الحنين فانتفضوا على حاضرهم وتفضوا عن واقعهم كل ما لم يعد للصبر عليه احتمال، فطلقوا اللامبالاة إلى الأبد.

إنها سيدة العواصم بيروت، تعود إلى ريادتها، عاصمة للحرية والتغيير فتشدوا للديمقراطية من جديد، بعدما عزَّ عليها أن تسبقها الخرطوم وبغداد وتونس وعاصمة المليون شهيد في الجزائر.

بيروت هي ست الدنيا، نعم، وآن لها أن تفخر بذلك، وأحيائها وشوارعها ومناطقها ومجتمعها، وطيف الوانها، كلهم يجتمعون اليوم في ساحتي الشهداء ورياض الصلح فيصلون الليل بالنهار في الوسط من المدينة الذي يشهد اليوم على انبعاث أحلامهم من جديد.

إنها طرابلس، التي أثبتت مجدداً أن التغيير الحقيقي يحتاج إلى معاناة حقيقية بالقدر الذي عاشته المدينة على مدى عقود السنين الماضية فأرادوا تصويرها (قندهاراً) وإذا بأبنائها المجتمعين في الساحات بكل أطيافهم الشعبية والاجتماعية، يعلنونها المدينة الأرقى حضارة وسلمية على شاطئ المتوسط وحواضر المدن.

طرابلس عاصمة الشمال حرماناً كما هي حلبا عاصمة عكار التي أعلنوها مركز محافظة فلم يضيفوا عليها سوى الاسم وأبقوها على حرمانها من أي إنماء لتبقى خزاناً بشرياً يفرضون عليها النواب الذين على العكاريين الاقتراع لهم طوعاً لا اختياراً.

دون أن ننسى الضنية والمنية التي أرادوها مكباً للنفايات لا للإنماء أما دير عمار فأغرقوها بسموم الدواخين وحالات السرطان المتفشية.

إنها النبطية عاصمة جبل عامل التي ترفض المس بإرادتها في التغيير وهي تعطي الأمثولة الرائعة في حراكها السلمي على أيدي من هزم جبروت الصهيوني الطامع في أرض الجنوب يوماً، فلم ترض السكوت على من يعمل على تجويعها وإفقارها في الداخل، فالمعركة واحدة سواء في مواجهة من يطمع بالأرض أو الذي يطمع بلقمة العيش، ومصادرة الإرادة، شأنها شأن بنت جبيل التي باتت أيقونة للصمود الإعجازي المقاوم، إلى كفررمان الكبيرة بمواقفها، فالعاصمة الثالثة لمدن لبنان صيدا التي تقاوم اليوم كما تفعل بيروت وطرابلس لتستحق أن تكون عاصمة حقيقية للجنوب تنعم بما تنعم به عواصم المدن إنماءً وازدهاراً.

إنها بعلبك بحجارتها التي تشهد على آلاف السنين من الحضارة، فتركت لأبنائها صلابة الحجر والقدرة على الصمود على الضيم، وبات الحجر صديقاً وفياً للبشر فيها، لا يأبهان لعوادي الزمن فجعلوا عقارب الساعة تدور لمصلحتهم، دون التوقف عند محطات المصالح الداخلية والخارجية.

إنها صور، عاصمة أحيرام وحجر الرحى في نقل الصورة الزاهية لصمود اللبنانيين على أرضهم الطاهرة، بالقدر الذي كانت سفنها الشراعية، تنقل خشب الأرز لتشييد حضارة العالم، ولها في كلتا الحالتين، رسالتها التي لا تندثر لأنها صنو للحرف وللأبجدية في لبنان.

إنها إرادة أهالي كسروان – جونيتها وذوقها، ومزرعة يشوع وغزير كما هي إرادة أهالي جل الديب والأشرفية إلى المتنين الشمالي والجنوبي والجبل اللبناني الأشم من الجية إلى عالية إلى برجا فجبيل وعمشيت إلى البترون، وصولاً إلى البقاع بعاصمته زحلة ومدنه وقراه ودساكره من اللبوة إلى شمسطار التي وقفت كلها تنادي للتغيير ورفع كل أشكال الظلم الاجتماعي والابتزاز الاقتصادي الذي ينعكس تلاعباً بالنقد والقيمة الشرائية لعملة الوطن.

ولأنه ليس بمقدورنا أن نجول على كل قرية وبلدة ومدينة ودسكرة في لبنان، فقد كان من الضروري أن نسجل ما تسجله الناس على الطرقات والشوارع والساحات العامة من حالات اعتراضية لم يسبق لها في هذا البلد أي مثيل، دون أن تبخس ما قام به اللبنانيون طوال الأيام الماضية بلياليها ونهاراتها وهم من أثبت للعالم أجمع أن ما يحصل ليس انفجاراً لغضب كاف في النفوس بقدر ما صار إصراراً على التغيير وقلب الطاولة على كل أولئك الذين أفقروا البلاد والعباد على مدى السنين القاحلة الماضية التي حولت اللبنانيين إلى كثرة ساحقة، بل أغلبية هائلة، من الفقراء تتحكم بهم قلة من الذين امتطوا مقدرات البلاد وثرواتها فاختلقوا كل ما يفرّق اللبنانيين بدل التوحد على مواجهتهم وأغرقوهم في الخطاب الطائفي المذهبي الأحادي واستدرار العواطف والغرائز دون أن يحسبوا أن يوماً ما سيأتي وتقوم قيامة اللبنانيين عليهم ويصحو المارد الشعبي من غفوته

وسياته العميقين.

من هنا، فإن ما حصل مساء يوم الخميس في السابع عشر من تشرين أول الجاري، لم يكن سوى القشة التي قصمت ظهر البعير، كما يقول المثل،

فوراء الأكمة ما وراءها كما تقول العرب أيضاً، ووراء الضريبة التعسفية على استخدام مواقع التواصل الاجتماعي، كان هنالك هذا الكم الكبير من الاستهتار بحقوق الناس المعيشية والاجتماعية والاقتصادية. وصارت عمليات النهب من جيوب الفقراء هي الغاية المثلى لهذه الحكومة كي تسد عجزها لتترك الحيتان الكبار والمصارف وتجار العقارات ورأس المال المتوحش، يستمرون نهشاً في مصير اللبنانيين وإفقارهم دون أن نغفل أن مئات الآلاف من المستأجرين القدامى صاروا اليوم مهددين بالمبيت في الشارع إذا ما تم تطبيق قانون الإيجارات الحالي سيء السمعة والصيت.

كما أنه يجب أن لا يغفل عن البال أيضاً، أن مئات المصانع والمحلات التجارية التي تتوقف عن العمل تحت ضغط الإفلاس والأوضاع الاقتصادية الصعبة،

يقابلها إيقاف تام لكل مشروع إنتاجي مثمر وتوقف للحياة الاقتصادية في هذا البلد في ظل تدهور القيمة الشرائية لليرة اللبنانية، واقتصار سلة غذاء المواطن على رغيف الخبز الذي بدأ بدوره يفقد مقومات صموده كآخر قلاع الصمود لدى الطبقات الفقيرة والمعدمة.

ومع ذلك، وبدلاً من الرضوخ لمطالب الناس التي حفظها اللبنانيون والعالم أجمع بنداً بنداً وهي تتلى على لسان المواطنين على مدى ساعات البث الليلي والنهاري لمحطات التلفزة،

خرجت الحكومة عشية يوم الاثنين ٢١/١٠ الجاري برزمة من القرارات التي تلتف على مطالب الناس مراوغة وتخديراً تحت مسمى الورقة الإصلاحية التي تفتقر إلى أبرز مقومات الأمن الاجتماعي والاقتصادي في ظل الغياب الحقيقي للحل السياسي وما يشكل كل ذلك معاً خطورة على الأمن الوطني اللبناني برمته.

إنها تراجيدياً الشارع اللبناني الذي انتفض بالأمس، ليترك للبنانيين أجمع أن يقرروا كيف يكون الشعب هو مصدر السلطات، وكيف تكون الانتفاضة ومتى تتحول إلى ثورة تطيح في طريقها بكل مقومات نظام الطائفية السياسية الذي أفقر الشعب وأوصل البلاد إلى حافة الهاوية، لتقيم النظام الوطني الديمقراطي البديل الذي كان ولم يزل حلم اللبنانيين الذي لا بد أن يتحقق وقد بدأ فجر الحالمين، ينبلج، فما عاد الحلم بالمستحيل على الحالمين، وما عادت شمس الحرية والتغيير ببعيدة عن كل من ينتظر شروقها.

في ٢٤/١٠/٢٠١٩

من المرصد الشعبي لمكافحة الفساد إلى الانتفاضة الشعبية

مستمرون حتى تحقيق المطالب

إن الشارع الذي انتفض بشكل عفوي ليعبر عن وجعه من المعاناة التي يعيشها وسخطه على السلطة الحاكمة، والذي ننخرط في حراكه قد انطلق من القمقم ومن كل أشكال التعليب السياسي مستمراً بملء الساحات والميادين في بيروت وكل لبنان، إلى حين إسقاط هذه الحكومة التي أثقلت كاهل المواطنين بالضرائب والرسوم وشرعت نهب وهدر المال العام عبر الصفقات المشبوهة والتهرب الضريبي وانعدام المساءلة والمحاسبة ،وتشكيل حكومة جديدة من أصحاب الأكف النظيفة والمشهود لهم بالاختصاص والشفافية ومن خارج المنظومة التي تمسك بمفاصل السلطة ومنحها صلاحيات تشريعية لإدارة المرحلة الانتقالية وإعادة إنتاج سلطة جديدة تكون مهامها الأساسية منطوية على ما يلي:

١-إعلان حالة طوارئ مالية واقتصادية واتخاذ إجراءات سريعة لوقف الهدر ومكافحة الفساد ومعالجة الأزمة الاقتصادية والمالية والنقدية بدءاً بإقرار نظام ضرائبي جديد يحمي الفقراء وذوي الدخل المحدود.

٢-إنشاء هيئة تحقيق قضائية خاصة ومستقلة وبالتعاون مع نادي قضاة لبنان لاستعادة الأموال المنهوبة ومحاسبة ومساءلة سارقي المال العام واستعادة هذه الأموال إلى خزينة الدولة.

٣-إنشاء هيئة وطنية مشهود لها بالاختصاص الدستوري وبالنزاهة ومن خارج الاصطفافات الطائفية لوضع قانون انتخابي جديد خارج القيد الطائفي وعلى أساس النسبية والدائرة الوطنية وتخفيض سن الاقتراع إلى ١٨ سنة، ليصار بالاستناد إليه إعادة تكوين السلطة وفور إقراره تتم الدعوة إلى انتخابات نيابية مبكرة وفي مهلة لا تتجاوز الستة أشهر من تشكيل اللجنة.

شعب واحد ، صوت واحد

مستمرون حتى تحقيق المطالب

في ٢٠١٩/٢٣/١٠

طليعة لبنان العربي الاشتراكي:

تراكم الفساد السلطوي وإغراق الطبقات الشعبية بالضرائب وانعدام الخدمات أوصل البلاد إلى الانفجار

تعليقاً على التظاهرات الشعبية التي عمت غالبية المناطق اللبنانية أصدرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان الآتي:

لم يكد لبنان يخرج من جحيم الحريق الذي استعر على مدى اليومين، حتى فوجئ اللبنانيون برزمة من القرارات الحكومية بفرض ضرائب على سلة من الخدمات الأساسية والضرورات الحياتية والحيوية، وكأنه لم يكفهم تجفيف جيوب الفئات الأكثر فقراً وذوي الدخل المحدود من المداخيل التي لم تعد تلبي الحاجات الأساسية ذات الصلة بالأمن الاجتماعي ،ولذلك أتت هذه الانتفاضة الشعبية لتشكل رداً على التثقيل السلطوي للفئات الشعبية بمزيد من الأعباء المعيشية في مجالات السكن والطبابة والتعليم والنقل وفرص العمل وكل ماله علاقة بمستلزمات الحياة الأساسية. وإذا كانت هذه الهبة الشعبية أخذت هذا البعد الوطني بمداه على المستوى الجغرافي وعلى مستوى كافة الطيف اللبناني، فلأن المعاناة واحدة، والرغيف لا هوية طائفية له وكلفة الطبابة والتعليم والسكن تلسع وجوه كافة اللبنانيين بكل ضروراتهم الحياتية. ولهذا فإن ما جرى إنما هو تعبير طبيعي عن حالة الغضب الشعبي والذي تراكمت عناصره ومعطياته على مدى عقود وهي ان تأخرت في الإفصاح عن الاحتقان الكامن فلأن القوى السلطوية كانت تدفع باتجاه تطييف الحراك المطلبي لإفراغه من بعده ومضمونه الوطنيين، كي تبقى هذه القوى محافظة على مواقعها وامتيازاتها التي حصلت عليها من خلال نظام المحاصصة الطائفية والذي شكل مصدراً أساسياً لتفجر الأزمات الاجتماعية دورياً.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وهي تحيي الحراك الشعبي الذي انطلق تحت سقف خطاب مطلبي بعيداً عن مفردات الخطاب الطائفي والمذهبي، تحمل السلطة بكل أطرافها مسؤولية تردي الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية وهي لا ترى الحل بفرض المزيد من الضرائب على أصحاب المداخيل المحدودة ولا بالاقتراض من صناديق الاستثمار الدولية والاستجابة لشروطها ولا بتقاذف المسؤولية بين الأطراف السلطوية وهم الذين أدى فسادهم السياسي والاقتصادي إلى إيصال البلد إلى هذا المستوى الخطير من تدهور أوضاعه على كافة الصعد والمجالات.

إن التصدي لأساس هذه الأزمة هو بإزالة الأسباب التي تكمن في البنية السياسية لنظام الطائفية السياسية التي هي علة العلل وحيث لا تستقيم الأمور إلا بإسقاط النظام الطائفي وإقامة دولة المواطنة التي تحكمها قواعد المحاسبة والمساءلة لمن ينهب ويهدر المال العام وفرض نظام ضريبي عادل على الأساس التصاعدي وإعادة الأملاك العامة المستولى عليها إلى ملكية الدولة وتفعيل دور المؤسسات الرقابية وإيلاء أهمية للاقتصاد الإنتاجي الذي يوفر فرص العمل وتأمين رزمة من الضمانات ذات الصلة بالأمن الحياتي.

إن القيادة القطرية إذ تشدد على ان يبقى الحراك محافظاً على سلميته وحمايةً للممتلكات العامة والخاصة تؤكد على قوى الحراك ان تبقى معبرة عن معاناتها ومطالبها المشروعة جداً بخطاب وطني عابر للمذاهب والطوائف والمناطق، لأن هذا الخطاب هو النقيض الموضوعي لخطاب القوى الطائفية والمذهبية وهو الخطاب الذي يؤسس عليه لبناء لبنان بناءً وطنياً واحداً موحداً لجميع أبنائه في ظل شرعية الدولة التي تحكم أداء عملها القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وتحت سقف الدستور باعتباره القانون الأعلى.

نعم للحراك الشعبي بتعبيراته الديموقراطية ونعم لتلبية المطالب الشعبية ونعم لتطبيق مبدأ المحاسبة والمساءلة ونعم لإسقاط النظام الطائفي ولا لفرض ضرائب جديدة على ذوي الدخل المحدود والفئات الشعبية.

بيروت في ٢٠١٩/١٠/١٨

طليعة لبنان:
السلطة الفاسدة تحرق لبنان

اعتبرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أن سلطة الفساد هي المسؤولة عن مصائب اللبنانيين وآخرها الحرائق التي اندلعت في أكثر من منطقة. جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية فيما يلي نصه:

توقفت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي أمام النتائج الكارثية التي حلت باللبنانيين من جراء الحرائق التي اندلعت في أكثر من منطقة وخلفت خسائر بالممتلكات الخاصة والثروة الحرجية في شكل لم يشهد لبنان له مثيلًا من قبل. وإذا كان ليس أمراً غريباً أن تنشب حرائق لأي سبب كان، إلا أن الاستغراب هو ما انطوى عليه المشهد المروع لجحيم النيران التي أتت على البشر والشجر والحجر، وأجهزة الدولة لا تقوى على محاصرتها وإطفائها بحجة عدم توفر الأدوات اللازمة للإطفاء والإمكانات المحدودة لجهاز الدفاع المدني.

إن الحجة التي أدلى بها أركان السلطة في تعاملهم مع هذه الكارثة هي عذر أقبح من ذنب لأنها أماطت اللثام عن فضيحة مدوية تجلت في تمدد الفساد السلطوي إلى كل ما له علاقة بالأمن الوقائي للمواطن من الكوارث الطبيعية والحرائق منها.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي التي تعبر عن عمق الشعور الإنساني والوطني الذي تمليه معطيات المواطنة تجاه الذين تضرروا بفقد أعزاء لهم لنخوتهم الإنسانية وهم يقومون بعمليات الإطفاء والإنقاذ أو الذين تضرروا بممتلكاتهم أو ما لحق بالثروة الحرجية من تلف كارثي تحمل المنظومة السلطوية بكل أطرافها مسؤولية هذه الكارثية الوطنية وكأن اللبنانيين لم يكفهم حريق الفساد السياسي الذي يتغلغل في كل مفاصل الإدارة والمؤسسات التي تتولى إدارة المرفق العام.

إن المسؤولية بمواجهة مثل هذه الكوارث هي مسؤولية الدولة بكل أجهزتها وأي تقصير في المعالجة والحد من نتائجها المدمرة يجب أن يكون موضع مساءلة ومحاسبة.

محاسبة الذين ثبت فسادهم في قضية طوافات الإطفاء ومحاسبة الذين لم يولوا جهاز الدفاع المدني أهمية سواء لجهة التجهيز أو لجهة تعزيز ملاكه وتأمين مستلزمات الحياة الكريمة للعاملين فيه وأكثرهم تطوعاً.

إن القيادة القطرية التي تقدر عالياً الجهود التي بذلها جهاز الدفاع المدني بإمكاناته المتواضعة وتدعو إلى تدعيمه عدة وعدداً وهي تحيي هيئات المجتمع المدني التي سارعت للمساهمة في عمليات الإنقاذ بمبادرة ذاتية فإنها تربأ بأصحاب المنطق الذي أسقط لوثة الطائفية على الكوارث الطبيعية التي تحل باللبنانيين وكأن للحرائق والزلازل هوية طائفية.

إن هذه السقطة السياسية كشفت عقم الفكر السياسي لهذه الطبقة التي لم تكتف بتجاوز القوانين وهيئات الرقابة بخلفيات طائفية بل عمدت إلى إدخال الكوارث في نظام المحاصصة الطائفية. إنه المنطق النقيض لمنطق المواطنة ولمنطق الارتقاء فوق الخلافات والمماحكات السياسية عندما تواجه البلاد أزمات وطنية والأزمة الأخيرة واحدة منها.

إن من أحرق لبنان من شماله إلى جنوبه ليس فعل إنسان طائش وغير مسؤول أو ربما عارض طبيعي بل من أحرقه هي سلطة الفساد بكل أطرافها ولا ينفع تقاذف المسؤولية بين مكوناتها.

بيروت في ٢٠١٩/١٠/١٧

طليعة لبنان:
رزمة القرارات الحكومية لا تلبي المطالب الشعبية والمطلوب تغيير البنية السياسية للسلطة

تعليقاً على رزمة القرارات الحكومية التي اتخذت تحت عناوين ورقة مالية واقتصادية إصلاحية أصدرت القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي البيان الآتي:

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي إذ تتوجه بالتحية للجماهير الشعبية التي نزلت إلى الميادين في بيروت وكل المدن والحواضر اللبنانية مطالبة بالحقوق الطبيعية السياسية والاقتصادية والاجتماعية ترى ان رزمة القرارات التي اتخذتها الحكومة هي دون المستوى المطلوب الذي لأجله انطلقت الانتفاضة الشعبية وصدحت بها أصوات الشعب من اقصى الشمال إلى أقصى الجنوب مروراً بالجبل وصولاً إلى عمق البقاع والمتوج بالحشد المليوني في بيروت.

إن السلطة من خلال الحكومة الحالية سعت إلى مقاربة الأزمة من خلال قرارات مالية واقتصادية تجاهلت مقاربة تداعيات الأزمة من جانبها السياسي. فجوهر الأزمة يكمن أساساً في البنية السياسية للسلطة وبدون تغيير فعلي في بنية هذه السلطة لا يمكن الولوج إلى رحاب الحل السياسي الذي يوفر أمناً وطنياً بمضامينه الاقتصادية والاجتماعية وكل ماله علاقة بالأمن الحياتي والمعيشي.

إن الحكومة التي اتخذت قرارات تعتبرها ذات طابع إصلاحي هي بالأساس غير حائزة على الثقة الشعبية وهي منتجة من قبل مجلس نيابي لا يعكس إرادة التمثيل الشعبي وهو متشكل استناداً لقانون انتخابي فرضته قوى المحاصصة الطائفية. ولو سلمنا جدلاً ان هذه القرارات هي إصلاحية فلماذا لم تقدم الحكومة على اتخاذها قبل انطلاق الانتفاضة الشعبية، علماً ان هذه القرارات تحتاج إلى قوانين لإقرارها، وهل يسن النواب قوانين تحرمهم أو تحد من امتيازاتهم؟

من هنا، فإن القيادة القطرية للحزب تعتبر ان رزمة القرارات الحكومية حول ما يسمى الورقة الإصلاحية هي لتخدير الشارع والالتفاف على المطالب المشروعة لأن الشعب لا يثق بهذه الحكومة ولا بكل وعودها ولا يثق بمجلس نيابي أفرزه قانون انتخابي هو الأسوأ من بين القوانين الانتخابية في العالم.

لقد كان بالإمكان اعتبار هذه القرارات خطوة إجرائية إيجابية لو اقترنت بقرار تشكيل هيئة وطنية من ذوي الاختصاص لإعداد مشروع قانون انتخابي خارج القيد الطائفي وعلى أساس النسبية والدائرة الوطنية والدعوة إلى انتخابات مبكرة على أساسه لإعادة إنتاج سلطة تشريعية تنبثق عنها رئاسة جديدة وحكومة جديدة وبذلك يعاد تكوين السلطة على أسس جديدة وبدون ذلك عبثاً الحديث عن إصلاح اقتصادي أو مالي.

إن القيادة القطرية للحزب التي تعتبر ان هذه الانتفاضة التي أسست لمعطى جديد في الحياة السياسية اللبنانية تدعو كافة القوى السياسية والشعبية التي نزلت إلى الميادين للتعبير عن معاناتها وآلامها وجوعها وقدمت خطاباً وطنياً عابراً للطوائف والمذاهب ان تبقى على تأهبها الشعبي والتعبوي للضغط على المنظومة السلطوية بكل أطرافها لفرض الخيار الذي يعيد تكوين السلطة على أسس وطنية.

إن الشعب مصدر السلطات وليتوج هذا المبدأ الدستوري بآليات إجرائية وبجهد وطني مشترك حاضن لهذا الموقف الشعبي الذي يطالب بالتغيير وإقامة النظام الوطني الديمقراطي كبديل لنظام الطائفية السياسية الذي افقر الشعب وأوصل البلاد إلى حافة الانهيار.

بيروت في ٢١/١٠/٢٠١٩

المؤتمر الشعبي العربي
تحية لانتفاضة شعب لبنان البطل

يا جماهير شعبنا اللبناني الصامدة والمكافحة...
يا جماهير أمتنا العربية المناضلة...

تتوجه الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي ومعها كل المناضلين العرب بالتحية لانتفاضة شعب لبنان البطل التي غطت بيروت وكل المدن اللبنانية، وأصوات المشاركين فيها تصدح بصوت لشعب واحد، مطالبةً بإسقاط النظام الطائفي، الذي تديره منظومة حاكمة مُغرقة في فسادها السياسي والاقتصادي والإداري، مما تراكم على مدى عقود وأوصل البلاد إلى حافة الإفلاس المالي بعدما قاربت المديونية العامة مئة مليار دولار أميركي والذي انعكس سلباً على الضرورات الحياتية من مسكن وطبابة وتعليم ونقل واتصالات وبالتالي كل ما له علاقة برزمة الخدمات الأساسية ذات الصلة بالأمن الحياتي والمعيشي.

إن أهمية هذا الحراك الشعبي الذي قدم اليوم خطاباً وطنياً عابراً للمناطق والطوائف انه أعاد الاعتبار للنضال الشعبي العربي في سلميته وديمقراطية تعبيراته وهو من خلال مشهدياته شكل علامة مضيئة في حاضر الأمة التي تشهد العديد من ساحاتها احتقانات وانتفاضات شعبية يحاكي بعضها بعضاً من بيروت إلى بغداد وصولاً إلى الخرطوم والجزائر وتونس وسائر الأقطار العربية.

إن هذه الانتفاضات التي تنطلق تحت ضغط الواقع الاجتماعي والمعيشي. وانعدام منظومات الخدمات واستفحال ظاهرة الفساد في المنظومات الحاكمة التي تسرق وتهدر المال العام، أعطت لخطابها بمضمونه المطلبي بعداً وطنياً من خلال الدعوة لإسقاط منظومة الحكم الفاسدة وبناء السلطة الوطنية وإعادة تكوين رأي عام وطني حول ما يعتبره الشعب قضايا أساسية تتعلق بأمنه الوطني الذي أثقلته تداعيات الخطاب المذهبي والطائفي والذي توظفه وتستغله القوى الممسكة بمفاصل السلطة لاستمرار فرض هيمنتها والسير بالبلاد إلى خيارات تتعارض والمصلحة الوطنية اللبنانية ويتهدد من خلالها الأمن القومي العربي.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي التي تكبر بشعب لبنان انتفاضته الصاعدة التي انطلقت لمواجهة رزمة الضرائب التي سعت الحكومة لفرضها على ذوي الدخل المحدود وأخذت بُعدها الوطني تعتبران بيروت بقياداتها الجماهيرية ستستعيد من خلال المعطى الإيجابي لحراك جماهيرها المتصاعد دورها المشرق كواحدة من العواصم العربية التي كانت وستبقى واحة للحرية، وقاعدة ارتكاز للنضال العربي في مواجهة من يهدد الأمن القومي العربي من داخل الوطن العربي ومداخله.

إن الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي تدعو جماهير الأمة العربية إلى التفاعل الإيجابي مع انتفاضة شعبنا في لبنان كما تفاعلت مع الحراك الشعبي العربي في اكثر من ساحة عربية، لأن هذه الانتفاضة وإن كانت أسبابها المباشرة ذات صلة بالوضع المعيشي لعدم تثقيله بضرائب وأعباء إضافية إلا أن نتائج أبعادها السياسية ستكون لها نتائج مباشرة على مجمل الأمن الوطني واستطراداً الأمن القومي العربي، ونحن على ثقة بأن بيروت الثائرة اليوم ستعود وكما كانت موئلاً لأحرار العرب وإحدى الحاضنات الأساسية لقضايا النضال العربي وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

المجد والتحية والنصر لانتفاضة لبنان الوطنية التي أعادت للشارع العربي نبضه من بيروت.

في ٢٠١٩/١٠/٢١

الفســـاد يحـــرق لبـــنان

كتب المحرر السياسي

على مدى يومين بلياليهما وما يزيد، عاش لبنان ببشره وحجره وشجره تحت وطأة لهيب انطلق من جبله ليمتد إلى شماله وتخوم جنوبه مخلفاً أضراراً جسيمة في الممتلكات الخاصة والثروة الحرجية وإصابات طالت الذين ساهموا في الإنقاذ وإطفاء الحرائق وكان أكثرها ألماً أن قضى أحد أبناء بتاتر ضحية لهذا اللهيب.

هذا الحريق الذي كان أكثر اتساعاً واستعاراً، من حرائق سابقة، كشف عن حقائق جديدة على مستوى الفساد السياسي والإداري الذي يتغلغل بكل مفاصل إدارات الدولة.

إن هذه الحقائق هي على مستوى الفضائح المدوية خاصة بعدما تبين أن طوافات الإطفاء لا تعمل بسبب عدم صيانتها منذ أكثر من أربع سنوات ومع هذه الإثباتات الدامغة على التقصير فإن اللبنانيين لم يكونوا بحاجة إلى أدلة جديدة لتميط اللثام عن مستوى الفساد الذي بلغ مستوى غير مسبوق من خلال النهب الشره للمالية العامة والذي يتوزع كل من يشارك في السلطة حصصاً من المدخرات التي تجبى من ذوي الدخل المحدود بالملاليم وتسرب إلى جيوب النافذين والمستفيدين بالملايين والاحتساب طبعاً بالدولار.

أن تحدث حرائق وتتعرض البلاد لكوارث مختلفة فهذا أمر طبيعي، وهذا يحصل في كل بلاد العالم، لكن أن تقف الدولة عاجزة ولا تقوى على محاصرة حريق كان محدوداً في بداياته، فهذه هي الطامة الكبرى.

إن المنظومة السلطوية تهدر الملايين والمليارات في أبواب أنفاق عبر صفقات مشبوهة ولا محاسبة ولا مساءلة أو مراقبة ومن يراقب من؟ هل يراقب السارق سارقاً أخراً؟ أنهم إذا اختلفوا، إنما يختلفون على تقاسم الحصص وأن اتفقوا فإنما يتفقون على حساب الشعب وعندما تصل الميزانية إلى مستوى عجز ينذر بتداعيات خطيرة على الاقتصاد الوطني. تذهب السلطة إلى الاقتراض، والى التفتيش في جيوب ذوي الدخل المحدود.

إن حكماً لا يوفر الإمكانات لجهاز يتولى إطفاء الحرائق ولا يضع خططاً واستراتيجية لمواجهة الكوارث والسيطرة على نتائجها هو الكارثة بذاتها.

من هنا، فإن من أحرق لبنان مؤخراً، ليس عملاً فردياً قد يكون مقصوداً أو غير، ولا تصرف إنسان طائش أو بسبب عارض طبيعي، بل من أحرق لبنان هو الفساد الذي بات سمة أساسية من سمات النظام اللبناني. وعليه أن لبنان أحرقه ويستمر في إحراقه الفساد الذي ينخر في كل مفاصل الإدارة، ولا سبيل لمواجهة هذه الأزمة ومثيلاتها إلا بإسقاط هذه السلطة الفاسدة التي تحكمها قواعد المحاصصة الطائفية ولم توفر المصائب التي تحل باللبنانيين وأخرها الحريق الكبير من إسقاطاتها.

وإذا كانت مواجهة هذه الكارثة كشفت عجز الدولة فالرد لا يكون بتقاذف المسؤولية، بل بتحميل المسؤولية إلى كل الذين أوصلوا لبنان إلى هذا المستوى الخطير من الانحدار بسبب سياسة النهب المنظم الذي يمارسه أركان السلطة على مقدرات البلاد والعباد.

فليرتفع الصوت المدوي لمحاسبة المقصرين بحسن نية أو بسوئها، وليحاكم من يتحمل المسؤولية عن هذه الكارثة الوطنية كما غيرها، وبغير ذلك لا يمكن ردع المتمادين في سرقة أموال الشعب والتفرج على مصائبه ونوائبه. ألم يحن الأوان للمحاسبة والمساءلة؟ لقد حان الوقت وإن كان متأخراً.

إرفعوا وصاية أمراء الطوائف عن الشعب اللبناني

حسن خليل غريب

كان الحراك المدني في لبنان يفتقد الحاضنة الشعبية لسنوات طويلة مضت. وكان الحراكيون يتساءلون: طالما أن الفساد يطال بنيرانه كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية في لبنان. وطالما أن النيران تشب في حقول جميع اللبنانيين، من جميع الطوائف. لماذا تجمَّد الشارع اللبناني عند مئات من الأفراد كانوا ينزلون إلى ساحات الاعتصام، بل كان عددهم لا يتجاوز الآلاف في أفضل الحالات؟ وهل نار الغلاء، وإهمال شتى الجوانب المعيشية للبنانيين، لا يكوي أكثر من آلاف من الشعب اللبناني؟

وكان الحراكيون، الذين شكلوا طليعة أولى لما يجري، يتساءلون أيضاً: أين هي الحركات النقابية، التي عليها أن تمثل مئات الآلاف من العمال والفلاحين والمزارعين وذوي الدخل المحدود، لماذا لا تدعو منتسبيها الذين تمثلهم للنزول إلى الشارع؟

وفجأة، ومنذ السابع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠١٩، تمتلئ الشوارع في العاصمة، وتمتد إلى كل محافظات لبنان. وأصبحت ساحات رياض الصلح، وساحة الشهداء، ساحات تضم لبنان من أقصاه إلى أقصاه؟

هل هناك قدرة سحرية قلبت المشهد رأساً على عقب؟

ليس في القضية سحر، بل فيها صحوة وعي شعبي، جاءت إثر تراكم الأزمات بلغت حد الاحتقان. وتلك ظاهرة وضع علم الاجتماع تفسيراً لها، كما وضع علم الظواهر الطبيعية تفسيراً لانفجار البراكين. وموجزها أن كل ظاهرة اجتماعية تتكون عبر تراكمات متواصلة، بحيث تنفجر حينما يبلغ الاحتقان حداً يفوق قدرة الاحتمال.

كان لأمراء الطوائف في لبنان قدرة على احتواء أبناء طوائفهم. وحيث إن هؤلاء الأمراء يشاركون في السلطة أي لهم حصة فيها تحت ذريعة (المحافظة على حقوق طوائفهم). وحيث عمَّ الفساد في السلطة. راح كل منهم ينهش حصته من أرباح الصفقات الفاسدة، ليغذي منها جيوبه أولاً، ويتكرَّم بما بقي من فتاتها على أزلامه وأدواته ليحمي نفسها بها.

هذا الواقع، ولأنهم جميعهم متورطون بالكسب غير المشروع، كانوا يعتبرون أي حركة شعبية ترفع شعار (مكافحة الفساد) المتورطون به، وكأنها موجَّهة لإضعاف الطائفة، وهذا يوجب على أبناء كل طائفة أن يمتنعوا عن الانخراط في أي حراك ينال من السلطة الذين هم أعمدتها. وساء الأمر أكثر عندما فرضوا وصايتهم على النقابات العمالية، فسكتت دهراً، وابتعدت كثيراً عن مهامها في الدفاع عن حقوق المنتسبين إليها.

كذبوا كثيراً على أبناء طوائفهم، وانخدع الأبناء كثيراً بشعارات (حماية الطائفة). وجاع الكثيرون ومرضوا وواجهوا البطالة والاهمال، وغابت كل الخدمات وساءت أوضاع البنى التحتية... ولم تعد الوعود تطعم جائعاً، أو تشفي مريضاً، أو توفر فرصة عمل، ...

وهكذا انكشفت الأقنعة، وازداد الاحتقان، فكان انفجار السابع عشر من تشرين الأول من العام ٢٠١٩. فنزلت الجماهير اللبنانية إلى الشارع بزخم لافت، فاق كل التصورات، على الرغم من محاولات إحباطها المستورة، ولكنها كانت مغطاة بدعاوى كاذبة للمشاركة في التظاهر.

لقد انتفض الشعب اللبناني ضد الأهداف المقنَّعة، وانتقل من ضفة أكذوبة (حماية الطائفة)، إلى ضفة (حماية الوطن)، وبذلك أعلن بالفم الملان: (إرفعوا وصاية أمراء الطوائف عن الشعب اللبناني).

ولهذا، وقبل أي شيء آخر، على الشعب أن يرفع شعاراً أساسياً:

-(إرفعوا وصاية أمراء الطوائف عن الشعب اللبناني، وسيكون بكل طوائفه بألف خير).

-(إرفعوا السرية المصرفية عن صناديق الأمراء). لتكشفوا عن حجم الفساد، وعن حقيقة المصادر الخفية لتمويل الأحزاب (الطائفية السياسية).

إسقاط مافيات الكهرباء هدف معجَّل

حسن خليل غريب

مما يجري على الساحة اللبنانية نسجل ملاحظتين أساسيتين تتناولان سمتين بارزتين ميزتا الحراك الدائر الآن.

-أما الملاحظة الأولى، فهي: إن ظاهر الأزمة الحالية، التي فجَّرت غضب الشارع الوطني، هي الأزمة المعيشية بكل ظواهرها الاجتماعية والاقتصادية، ومن أهمها أنها قصمت ظهر الشعب اللبناني، ودفعته إلى الصراخ والاعتصام والتظاهر في تجمعات مليونية، مثَّلت أكبر حشد جماهيري مقارنة مع مثيلاته في الدول الأخرى.

-وأما الملاحظة الثانية، فهي: إن الحراك الجماهيري اللبناني، قفز فوق الحواجز الطائفية وداسها بهتافاته التسقيطية. وقفز فوق وصاية أمراء الطوائف، وتمرَّد على سياسة تدجين أنصارهم وأزلامهم، وتخديرهم، وهي تُعتبر خطوة أولى وضرورية على طريق إسقاط النظام الطائفي السياسي.

إن الحراك الشعبي بدوافعه المطلبية والسياسية كان شعار إسقاط النظام الطائفي السياسي هدفاً استراتيجياً له لأن هذا النظام هو من بين أهم العوامل التي أسهمت في استفحال الفساد والرشوة لدى المنظومات السلطوية التي تعاقبت على الحكم خاصة أولئك الذين زعموا أنهم يدافعون عن طوائفهم في مواجهة غيلان الطوائف الأخرى. ولأنهم جميعاً متساوون في سرقة أموال الشعب، ومتساوون في تضليله، سكت البعض منهم عن فساد الآخر، لكي يقابله الآخر من الطوائف الأخرى في السكوت عن مفاسده.

و إذا كانت الأهداف الاستراتيجية هي التي تصوِّب مسارات الحراك الجماهيري باتجاه التغيير السياسي، فإن العمل من أجل أهداف مرحلية تُعتبر خطوة صحيحة، وذلك لأن الوصول للهدف الاستراتيجي لا بد أن ترافقه خطوات مرحلية، خاصة تلك التي تشكل عاملاً أساسياً من العوامل المطلبية الأكثر حدة في تكوين الأزمات.

وبناء عليه، فالعنوان الأبرز للأزمة الحالية، يمثل الأزمة الاقتصادية التي تعود أسبابها إلى واقع الفساد والهدر، والتسابق بين أمراء الطوائف على نهب المال العام، هذه العوامل أدَّت إلى حصول ما يشبه الانهيار المالي، وازدياد الأعباء على موازنة الدولة، بحيث تنتقل من عجز إلى عجز أكبر منه.

وعلى سبيل المثال لا الحصر يعتبر ملف الكهرباء في لبنان من أهم العوامل التي أثقلت كاهل المديونية العامة للدولة اللبنانية بخسارة تبلغ المليارى دولار أميركي، منذ أكثر من خمس عشرين سنة. وهو الأمر الذي رتَّب على الدولة ما يفوق السبعين ملياراً من الديون، زائداً خدمة فوائدها.

ولهذا فإن قوى الحراك الشعبي اللبناني وفي معرض تركيزها على الأهداف الاستراتيجية عليها أن لا تنسى التركيز بشكل أساسي على الملفات الاجتماعية وأولها الكهرباء، التي يمكن اعتبارها تعادل بأهميتها الهدف الاستراتيجي في هذه المرحلة.

وان تطلق شعار: (إسقاط مافيات الكهرباء هدف معجَّل). خاصة وأنه ميسور وواضح، ولا يقتضي تشكيل لجان لدراسته.

* * * * *

رياض الحرامي
كلكن يعني كلكن ...
انتم الطائفيون ونحن
العيش المشترك
مطلبنا مطلب واحد
كلوا يا حرامية

المحامي حسن بيان في ذكرى أربعين المناضل قاسم عباس حركة:

لتشكيل أوسع تحالف شعبي في مواجهة منظومة الفساد التي تُفقِر المواطنين وترهقهم بالضرائب الجائرة

لتطبيق عقوبة الإعدام بحق كل من ارتكب جرم الخيانة بحق الوطن

نعم للعمال الفلسطينيين في لبنان وتعزيز صمودهم في مواجهة صفقات التسويات

رفاقنا الراحلون سيبقون منارات مضيئة تنير لنا طريق المستقبل

دعا رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي المحامي حسن بيان إلى تشكيل أوسع وأوثق علاقات التحالف الشعبي والسياسي في مواجهة منظومة الفساد التي تمسك بمفاصل السلطة وحولت الدولة ومؤسساتها إلى محميات طائفية حيث لم يعد من خيار أمامنا جميعاً سوى النزول إلى الشارع وتحويل الميادين إلى ساحات اعتصام شعبي للضغط على المنظومة الحاكمة وحتى لا تمرر مشاريع القوانين التي تزيد من إفقار الفقير وغنى الغني فالطريق العام للإصلاح السياسي والتغيير لا يكون إلا بإعادة تكوين السلطة على الأسس الوطنية ومدخلها قانون انتخابي وطني على أساس النسبية والدائرة الواحدة خارج القيد الطائفي،

وأضاف: أن العنوانين اللذين نقاربهما اليوم أيضاً، هما ملف التعاون مع العدو الصهيوني إلى جانب ملف حقوق العمل للفلسطينيين، حيث لا مجال لمن ارتكب جرم الخيانة العظمى مع العدو سوى أن يعاقب سنداً للمادة ٢٧٣/ع وعقوبتها الإعدام حيث أنه خائن وليس عميلاً،

أما حول عمل الأخوة الفلسطينيين في لبنان فإنما يقع تحت توصيف اللجوء الوطني لشعب طرد من أرضه التي اغتصبت منه وهو يخضع لقواعد خاصة لجهة شروط العمل التي يجب توفرها لعمل المواطن الفلسطيني وأن كل ما يطرح اليوم حول قضية العمالة الفلسطينية فإنه لا يخدم قضية الفلسطينيين في تعزيز صمودهم ورفض شروط الابتزاز عليهم للقبول بصفقات التسوية الرامية إلى إنهاء قضيتهم.

كلام المحامي بيان، جاء خلال الحفل التأبيني الذي أقامه حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي عصر يوم الجمعة ٢٧/٩/٢٠١٩ في قاعة فندق الكومودور ببيروت لمناسبة مرور ذكرى أربعين يوماً على رحيل أحد أبرز مناضلي الحزب قاسم عباس حركة الذي افتقده الحزب اليوم كما افتقد غيره من الرفاق مؤخراً، حسن البعلبكي في البقاع الغربي وجهاد كرم في البترون وفقدان هؤلاء الرفاق ومن سبقهم، من الصعب تعويض خسارة رحيلهم في زمن الشح الوطني حيث يُطبق الخطاب الطائفي والمذهبي على البيئات المجتمعية وفي زمن تتحول الطائفية من ثقافة سياسية لأطراف المنظومة السلطوية إلى ثقافة شعبية أدت وتؤدي إلى تضييق مساحة الانفراج الوطني خاصة في البيئات التي باتت مغلقة وواقعة تحت تأثير الخطاب الأحادي الجانب.

وخاطب المحامي بيان الراحلين قائلاً أن الحزب سيبقى ينظر إليكم باعتباركم منارات نضالية تضيء مسيرتنا في سبيل تحقيق الأهداف التي ناضلتم من أجلها، أهداف الأمة في الوحدة والتقدم والتحرير وإنهاء كل أشكال الاستلاب الاجتماعي والقومي.

في وقائع الحفل والحضور المشارك:

هذا، وشهد حفل تأبين المناضل قاسم الحركة، حضوراً شعبياً ووطنياً مميزاً تقدمه ممثلو الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية والحراك الشعبي للإنقاذ وفصائل المقاومة الفلسطينية وشخصيات وطنية ونقابية وقيادة حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ووفود تمثل فروع الحزب في محافظات لبنان،

وقد استهل بالوقوف للنشيدين الوطنيين اللبناني والفلسطيني إلى نشيد (البعث) لتتولى الكلام السيدة رندة نحلة المقلد متحدثة عن ذاك القائد العنيد الذي لم يرفع الراية البيضاء طوال حياته سوى مرة واحدة عندما اسلم فيها الروح للخالق.

ولتعطي الكلام بعدها إلى ممثل القوى الوطنية اللبنانية السيد زكي طه الذي ألقى كلمة وطنية وقومية هامة تعرضت لمسيرة النضال الوطني والقومي الطويل وما حملته من تضحيات وتحديات وما رافقها من عثرات، متحدثاً عن المناضل قاسم حركة الذي عرف عنه المناضل الصلب الثابت على مبادئه والتزامه وكان من الكوادر القيادية التي تحظى باحترام البيئة التي تحدّر منها ولم يغادرها، وهو أمر ليس غريباً على من هم أمثاله من مناضلي حزبه، قيادات وكوادر وأعضاء، الذين ليس بإمكان أحد التشكيك في مسيرتهم النضالية الطويلة،

ثم تكلم الأخ سمير أبو عفش باسم منظمة التحرير الفلسطينية، ليحيي من نحتفل اليوم بذكراه وهو العروبي الانتماء وفلسطيني الهوى الذي سيبقى في ذاكرة كل محبيه الذين يفتقدونه وهم يخوضون معارك التحرير في مواجهة كل الطامعين بوطننا وامتنا، وأقول وبكل وضوح أن أهم

أسباب أزمات الوطن اليوم هو التآمر على مكامن القوة التي كانت تختزنها الأمة في القائد صدام حسين والأخ ياسر عرفات والرئيس جمال عبد الناصر لمصلحة كل الطائفيين والمذهبيين وأعداء الداخل والخارج.

أما كلمة آل الحركة في لبنان فألقاها المحامي رياض الحركة، متبنياً ما قيل في هذا الحفل ومؤكداً عهد الوفاء الذي كان عليه فقيدنا الكبير ابن حي السنديان في برج البراجنة فكان كالسنديانة أيضاً لا يموت إلا واقفاً وبقي حتى الرمق الأخير رمزاً عروبياً ووطنياً مقاوماً،

وفي كلمة مؤثرة، ألقتها زوجة الراحل، السيدة الهام مبارك، عضو القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، خاطبت فيها الراحل بالقول أن أربعين يوماً قد مضت على رحيلك وما زال حضورك لا يغادرنا فلا أنت رحلت، ولا نحن نسينا، لتشكر باسم عائلتها الصغرى كل من واساهم بهذه المناسبة الأليمة، وعائلتها الكبرى الحزب، مؤكدة على عهد الوفاء لقضايا الأمة ورسالتها الخالدة في الحرية والتقدم.

إلى ذلك، ألقى الشاعر عمر شبلي قصيدة عصماء في هذه المناسبة مخاطباً الراحل وجاء فيها:

لن يستطيع الموت محْوَك من دمي
وهل الحضور يقاس بالأعمار
ذكراك صارت يا رفيقي بيننا
مثل الغريب يعود بعد سِفار
حدثتني عن صمت جرحك عندما
كنا و"موسى" أمس في أنصار
وذكرت لي عبد الأمير وظافراً
فشعرت أنك لم تكن بجواري

كلمة الرفيق حسن بيان

الأخوة ممثلي الأحزاب والقوى الوطنية اللبنانية
الأخوة ممثلي فصائل الثورة الفلسطينية
الأخوة ممثلي الهيئات النقابية وهيئات المجتمع المدني
العائلة الكريمة، الأصدقاء والرفيقات والرفاق
الحضور الكريم

كم يجد المرء نفسه في وضع صعب، وهو يقف مستحضراً ذكرى رفيق رحل، قضى ردح حياته مناضلاً في صفوف حزبه الذي وهبه أغلى ما يملكه الإنسان إلا وهي الحياة. وإذا كان الموت حق في مفردات الإيمان، إلا أن الفراق صعب في مفردات الحياة، صعب على الأسرة الصغرى، وصعب على الأسرة الكبرى، والثانية أشد وطأة لأن مساحتها أوسع، ولأن خسارة الحزب بفقد مناضليه، إنما هي خسارة مركبة، خسارة المناضل بذاته الإنسانية، وخسارته بتجربته النضالية التي تشكلت بعمل تراكمي بات يملأ حياة الحزب ومسيرته بكل

معطياتها الإنسانية.

من هنا، فإنه في كل مرة نفقد رفيقاً، نشعر بعبء الفراغ الذي تركه، خاصة أولئك الذين تميزوا بأدائهم النضالي وسلوكهم الاجتماعي ومعها تحولوا إلى رموز في بيئتهم ودائرة فعلهم. وإن هذا الترميز الاجتماعي والوطني أضفى على الرفاق حضوراً ارتقى فوق التباينات السياسية وفرض نفسه ليس على من كان في الموقف المؤيد وهذا بديهي بل على من هو في موقع الضد ، وهذا لا يستطيعه إلا الذين كان سلوكهم و كانت مواقفهم محكومة بضوابط المبادئ.

هذا هو حال رفيقنا "أبو بشار" الذي نحيي مناسبة مرور أربعين يوماً على وفاته كما حال رفاق آخرين، افتقدهم الحزب كما أسرهم وأخرهما الرفيقان حسن البعلبكي من قرية المرج في البقاع الغربي، والرفيق جهاد كرم.

فالرفيق حسن البعلبكي، الذي خاض كل معارك الحزب النضالية وقضى في الاعتقال في السجون السورية نيفاً وثلاث سنوات، بقي حتى الرمق الأخير من حياته يكافح في صفوف الحزب في نفس الوقت الذي كان يقاوم المرض الذي نهش جسده، وهو رغم الظروف الصعبة والقاسية التي مر بها لم يهن ولم يفت عضده بل بقي حاضراً حيث تطلب الواجب النضالي حضوره.

وبالأمس القريب فارقنا رفيق عزيز، هو الرفيق المناضل المحامي والسفير جهاد كرم، الذي واكب مسيرة الحزب منذ بدايات التأسيس، ويوم مثل العراق سفيراً فوق العادة، كان سفيراً قومياً للأمة بقدراً ما كان سفير للدولة الوطنية العراقية وهو على مدى العقود التي أرخت لانضوائه في صفوف الحزب بقي دائماً في جانب الشرعية الحزبية رغم بعض الظروف الملتبسة التي عبرها الحزب في بعض محطاتها، وإذ نفتقده اليوم فإنما نفقد رفيقاً جسد حالة ضميرية في الحزب قلما أن تتكرر

بفقدان هؤلاء الرفاق، فإنه من الصعب تعويض هذه الخسارة في **زمن الشح الوطني**، حيث يطبق الخطاب الطائفي والمذهبي على البيئات المجتمعية، وفي زمن تتحول الطائفية من ثقافة سياسية لأطراف المنظومة

السلطوية إلى ثقافة شعبية، هي أدت وتؤدي إلى تضييق مساحة الانفراج الوطني خاصة في البيئات التي باتت مغلقة وواقعة تحت تأثير خطاب أحادي الجانب.

إننا إذ نقف في هذه المناسبة لنحيي مناسبة أربعينية الرفيق المناضل قاسم، فإننا نقف على هذه المنصة لنقول له ولكل الرفاق الذين فقدهم الحزب وهم يسيرون درب الجلجلة النضالية أن حزبكم الذي انخرطتم في صفوفه في سني مبكرة من عمركم وترعرعتم في مدرسته وكبرتم سناً ونضالاً وفارقتم الحياة وأنتم قابضون على جمر الموقف المبدأي سيبقى ينظر إليكم باعتباركم منارات نضالية، وأن إرثكم النضالي سيبقى خزيناً يغذي الحزب في مسيرته النضالية لتحقيق الأهداف التي ناضلتم من أجلها، أهداف الأمة في الوحدة والتقدم والتحرير وإنهاء كل أشكال الاستلاب الاجتماعي والقومي.

في ذكرى أربعين الرفيق أبا بشار الذي اكتسب حضوراً مميزاً في بيئته نعيد التأكيد بان الحزب سيبقى على ثوابت موقفه في نسج علاقات التحالف الوطني مع الرفاق والأخوة الذين نأتلف وإياهم في إطار الحراك الشعبي للإنقاذ.

هذا الحراك الذي نشدد على تفعيل حضوره السياسي والميداني، فلأن منظومة الفساد التي تمسك بمفاصل السلطة ما تزال تمعن في نهجها القمعي للمطالب الشعبية المحقة، وفي نهجها القائم على تعميم وتشريع ظاهرة الفساد السياسي والإداري، عبر نظام المحاصصة الطائفية الذي حول الدولة ومؤسساتها إلى محميات طائفية بحيث بات كل فريق يتحصن ضمن جدرانها ويحارب حتى الاستماتة دفاعاً عن الامتيازات التي يحظى بها أمراء الطوائف مع بعض من زبانيتهم المنتفعين الذين تتوزع عليهم المغانم من الصفقات المشبوهة وغض النظر عن وضع اليد على الأملاك البحرية والتغاضي عن التهريب وتشريع التهرب الضريبي واستفحال ظاهرة الهدر في المال العام والأنفاق على الوفود الخارجية التي تحولت إلى وفود سياحية تجول العالم على حساب المال العام الذي "يحوش" من جيوب الفقراء وذوي الدخل المحدود. فهل يعقل أن يكون وفد لبنان إلى دورة اجتماع الهيئة العامة للأمم المتحدة ٧٧ عضواً ووفد الصين الدولة العظمى ٢٠ عضواً، حقاً أن الذين استحوا ماتوا!!

وأما مشروع الموازنة العامة التي أحيلت إلى مجلس الوزراء، فهي وأن لم تسرب بما تنطوي عليه من أبواب، إلا أنها تبدو نسخة مستنسخة عن سابقتها، فهي بقيت بعيدة عن ملامسة مصادر الهدر الفعلي، وأبقت على النمطية السائدة في التعامل مع أبواب النفقات والإيرادات، ومعه فإن تخفيض العجز الذي اعتبر إنجازاً في الموازنة السابقة لا يعدو كونه سوى تخفيضاً دفترياً، لأن العجز ما يزال قائماً، ولأن تثقيل المالية العامة سيبقى قائماً بسبب سلف الكهرباء والتلزيم بالتراضي، وحماية مصالح حيتان المال والسياسة والكسارات والنفايات الذين باتوا يشكلون قيادة الظل للحكم مع لوبي المصارف.

من هنا، نقول أنه لا مجال لسد عجز في الموازنة العامة مع هذه الطبقة الحاكمة، ولا مجال لتغذية كاملة بالكهرباء مع هؤلاء الذين يقبضون على هذا الملف، ولا مجال لإعادة هيكلة القطاع العام وفق المعايير القانونية والموضوعية مع سلطة تتجه لخصخصة القطاع العام وتغليب التوظيف الانتخابي والزبائني على حساب معايير مؤسسات الرقابة وخاصة مجلس الخدمة المدنية والتفتيش بكل فروعه.

إنه لا مجال لإصلاح سياسي واقتصادي مع هذه الطبقة الحاكمة لأن فاقد الشيء لا يعطيه وأن هذه الطبقة بكل أطرافها أعادت إنتاج نفسها عبر قانون انتخابي هو الأسوأ في القوانين الانتخابية في العالم، ومعه ساد الفساد استشراء وبات لبنان يحتل المرتبة المتقدمة بين دول الفساد الإداري والسياسي في العالم ولا يحل بعده إلا العراق.

على هذا الأساس، فإن الطريق العام للإصلاح السياسي أن لم نقل التغيير لأجل حماية المال العام من السرقة ولتأمين سلة الضمانات الأساسية للمواطنين في المسكن والطبابة والتعليم والشيخوخة وتوفير فرص العمل والحد من هجرة الشباب، هو بإعادة تكوين السلطة على أسس وطنية ومدخلها سن قانون انتخابي وطني على أساس النسبية والدائرة الوطنية الواحدة وخارج القيد الطائفي وإسقاط الشرعية القانونية عن الأحزاب والتشكيلات الطائفية والتي هي تقسيمية بطبيعتها أياً كانت الشعارات والمواقف السياسية التي تتلطى وراءها.

من هنا، نقول أن لا خيار أمامنا، نحن قوى الحراك الشعبي للانقاذ، وأمام الهيئات النقابية وهيئات المجتمع المدني وكل القطاعات المتضررة من هذه النهج السلطوي إلا النزول إلى الشارع وتحويل الميادين إلى ساحات اعتصام شعبي للضغط على المنظومة الحاكمة وحتى لا تمرر مشاريع القوانين التي تزيد من إفقار الفقير وغني الغني وللحؤول دون تفلت سوق العملات الذي بات ينذر بأوخم العواقب ذات الانعكاسات السلبية على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

أما العنوانان اللذان نقاربهما أيضاً في هذه المناسبة، فهو ملف التعامل مع العدو الصهيوني وملف حقوق العمل للفلسطينيين في لبنان.

في ملف التعامل مع العدو الصهيوني، فإن هذا الملف يجب التدقيق به جيداً وعدم مقاربته من منظار المطالبة السياسية القائمة على المقايضة مع ملفات أخرى. فهذه المسألة تختلف بطبيعتها عن الملفات الأخرى لأنها تتعلق بالأمن الوطني. ولذلك يجب التشديد في تطبيق الإجراءات العقابية والردعية لمن يثبت أنه تعامل مع العدو بملء

إرادته واختياره واندمج في الأجهزة العسكرية والأمنية والاستخبارية الصهيونية. فمثل هؤلاء لا يستفيدون من أية أسباب تخفيفية ولا تسقط جرائمهم بالتقادم لثبوت ارتكابهم جرائم التعذيب والإخفاء القسري وهذه جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، ومن يثبت اكتسابه جنسية دولة "إسرائيل" وهي دولة عدوة وفي حالة حرب مع لبنان تسقط عنه الجنسية اللبنانية لأن مكتسب الجنسية الأجنبية يقسم يمين الولاء للدولة مانحة الجنسية، وعامر الفاخوري الذي هو قيد التوقيف لدى المحكمة العسكرية يجب أن يعاقب سنداً للمادة ٢٧٣ /ع وعقوبتها الإعدام لأنه ارتكب جرم الخيانة العظمى فهو خائن وليس عميلاً وحسب، وحتى يكون عبره لغيره وحتى لا تتحول الخيانة إلى وجهة نظر ويسود منطق التطبيع مع العدو.

أما العنوان الثاني وهو ملف حقوق العمل للفلسطينيين، فإن هذا الملف لا يقارب من زاوية توفر شروط الإقامة التي تمنح لمن ينوي الإقامة في لبنان أو لمن تمنح له الإقامة لسبب أو لآخر لأن الوجود الفلسطيني في لبنان لا يندرج ضمن إطار اللجوء الإنساني والسياسي أو النزوح، إنما يقع تحت توصيف اللجوء الوطني لشعب طرد من أرضه التي اغتصبت منه وهو يناضل لأجل العودة وتمسكه بحق العودة. وطالما أن هذا الوجود يخضع لنظام خاص به ترعى قواعده جامعة الدول العربية وهيئة الأمم المتحدة والاتفاقيات مع الدول المضيفة، فإنه يخضع لقواعد خاصة لجهة شروط العمل التي يجب توفرها لعمل المواطن الفلسطيني. ولهذا فإنه حق للفلسطينيين أن تتوفر لهم كل الظروف التي تمكنهم من ممارسة حقوقهم المدنية ومنها حق العمل. ولهذا فإن لهم الحق بممارسة العمل في إطار تنظيم نقابي خاص بهم وخاصة المهن المعتبرة مهناً حرة.

أما أن تطرح قضية العمالة الفلسطينية في سياق الضغوط التي تمارس على الفلسطينيين في مناطق الشتات ومنها لبنان وتتوقف دول وهيئات عن تقديم مساهماتها في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين، فهذا لا يخدم قضية الفلسطينيين في تعزيز صمودهم برفض شروط الابتزاز عليهم للقبول بصفقات التسوية التي تصفي القضية الفلسطينية ومنها صفقة القرن وتضيف تعقيداً إلى العلاقات اللبنانية والفلسطينية والطرفان بغنى عنها.

أيها الرفاق، أيها الأخوة والأصدقاء

في هذه المناسبة العهد لرفاقنا الذين افتقدناهم أن يبقى حزبهم ورفاقهم على العهد النضالي، عهد الدفاع عن قضايا الجماهير في معترك النضال الوطني الديموقراطي، وعهد الدفاع عن الأرض في وجه مغتصبيها وفي مقاومة الاحتلال أياً كانت هويته وعنوانه، وأن نعيد التأكيد، بأن الأمة العربية التي تهددها المخاطر من المداخل والداخل من الشرق القريب والغرب البعيد، لن تستسلم ولن ترمي راية الكفاح وهي ستبقى تتصدى لكل من يهدد الأمن القومي العربي وكل من يحاول أن يسقط عن هذه الأمة هويتها القومية، الهوية الجامعة، التي بها تعرف وبها تثبت أنها عصية على الصهينة والأمركة والتفريس إنها العروبة هوية الأمة الواحدة ذات الرسالة الخالدة

تحية لكم وتحية للعائلة الكريمة وشكراً لكل من شاركنا إحياء هذه المناسبة والسلام عليكم.

كلمة الرفيق زكي طه

أيها الأصدقاء والصديقات

لم يتسن لي معرفة الرفيق قاسم خلال مسيرة نضاله، لكني عرفت عنه مناضلا صلباً ثابتاً على مبادئه والتزامه. كان من الكوادر القيادية التي تحظى باحترام البيئة التي تحدر منها ولم يغادرها. وهو أمر ليس غريباً على من هم أمثاله من مناضلي حزبه، قيادات وكوادر وأعضاء، الذين ليس بإمكان أحد التشكيك في مسيرتهم النضالية الطويلة، في مختلف محطاتها ومراحلها ومنعطفاتها، مؤكدين المثابرة والالتزام والعمل على إعلاء رايات العروبة والوحدة وقضية فلسطين، نضالاً وقتالاً وتضحيات وتحديات للواقع الصعب، في شتى الميادين والساحات الوطنية والقومية. تلك المسيرة التي دفعوا خلالها أثماناً باهظة كانت قوافل الشهداء بعضاً منها، وبعضها الآخر أعداد من المنفيين والمعتقلين لا تحصى، لكنهم لم يكلوا ولم ييأسوا.

وهم كما أكثركم أيها الأصدقاء والرفاق ونحن منكم، صدف وبقينا أحياء، وها نحن نودع ونؤبن ونكرم رفيقاً تلو الآخر. وهذا بعض حقوقهم علينا، وهو بعض الوفاء للشهداء والتضحيات التي تشاركنا تقديمها في سبيل القضايا التي آمنا بها، على امتداد أعمارنا خلال أكثر من نصف قرن من الزمان. لقد اطلق علينا البعض جيل الهزيمة، لكن أشد ما يؤلمنا اليوم، أننا انتهينا جيل الهزائم والأحلام المكسورة.

لأن إنجازاتنا على ضآلتها بحاجة لأن نبحث عنها وسط ركام الانهيارات التي تتوالى فصولاً، في مسار التفكك والدمار، لكل ما كان، وما ورثناه وبنته الأجيال التي سبقتنا. هذا هو واقعنا الراهن، لأن ما نحن فيه ليس أقل من تدمير لعناصر قوتنا وإفناء لما هو قيّم وحضاري وإنساني في تاريخنا ومجتمعاتنا.

أيها الرفاق والرفيقات

كنا نرى تحرير فلسطين في المدى المنظور وقاب قوسين وأدنى، والوحدة العربية ملك أيدينا وأنها قيد التحقق أمراً واقعاً وحقيقة ساطعة. كنا نتقاسم اللوم احتجاجاً على تأخر الإنجازات الموعودة وتعثر مسيرة التقدم والوحدة والاشتراكية، وغالباً ما كنا نسارع إلى إحالة المسؤولية عن فشلنا على مؤامرات أميركا وإسرائيل، وأنهما السبب في انقساماتنا وصراعاتنا وهزائمنا. ولم نكن نتورع عن تبادل تهم التآمر والخيانة وخدمة العدو. فإذا بنا في نهاية أعمارنا نعيش فصولاً في مسار انهيارٍ متمادٍ لكل ما كان حتى يبدو وكأن لا قعراً مرئياً أينما نظرنا.

كنا نحلم أن نسلم الراية للأجيال القادمة من أبنائنا وأحفادنا، وقد صنعنا لهم مستقبلاً أفضل، وما عليهم سوى حمايته وتطويره، فإذ بنا نورثهم ركاماً وأنقاض أحلام. نسأل انفسنا، ماذا بقي وما هو حي من هوياتنا القومية والوطنية التي كنا نفاخر بها. هل بقي لنا أقطار وطنية وفيها دول مستقلة، أم أننا أمام كيانات طائفية ومذهبية، وهويات أعراق وعشائر وقبائل مفككة ومتناحرة، يفاخر البعض بالانتماء لها وإعلاء رايتها على أنقاض كل موروثنا الحضاري والإنساني وعمران أمتنا وأوطاننا، وسط استسهال العودة إلى عصور التوحش والاقتتال البربري، كما يحلو لبعض قادة وخبراء السياسة وعلوم الاجتماع في الغرب توصيف حروبنا الأهلية.

أيها الأصدقاء والرفاق

إن الحروب التدميرية التي تعصف بمجتمعاتنا العربية كيانات ودول، جعلت منها ساحات مشرّعة، لحكام تركيا وإيران وروسيا ودول أوروبا تتحارب فيها وفينا، في سبيل مصالحها ونفوذها بإدارة أميركا، فتقتل وتشرد وتهجر وتدمر وتنهب ثرواتنا، فيما بعض مثقفينا وأحزابنا وقادة أنظمتنا ينتظرون الخلاص والتقدم والديمقراطية، ويرونه قادماً عبر غزوات جيوشهم وقصف طائراتهم ودباباتهم، ولنا في ما حدث للعراق وهو مستمر، وما يحدث الآن في سوريا وليبيا واليمن أمثلة صارخة عن أوضاعنا، وربما كان القادم والمتوقع أسوأ وأخطر، وفق ما تبشرنا به الإدارة الأميركية وما تحضر له من حروب، باسم حماية أنظمة دول الخليج، ومحاصرة ايران التي تستجر سياسات حكامها العداء لها والخراب للجميع.

يسهل علينا أيها الأصدقاء والرفاق، أن نستمر في تحميل الإمبريالية الأميركية والصهيونية العالمية، المسؤولية عن كل ما نحن فيه وما آلت إليه أحوالنا. لكن السؤال الصعب الذي يستحيل استمرار الهروب منه. لماذا فشلنا ولم نحقق شيئاً مما كنا نحلم به ونناضل من أجله. لماذا هُزمنا، ولماذا توهمنا أو صدقنا أننا كنا في مسار نهوض وتقدم، فيما كنا نعيش مسار انحدار تحول انهياراً مريعاً.

ربما يجيب بعضنا ونحن منهم أنهم نجحوا في إيقاع الهزيمة بنا وساهموا في إفشال مشاريعنا التحررية

والتحريرية والثورية. وهذا فيه بعض الحقيقة. لكن أكثر الحقيقة هي في وعينا ونظرياتنا وبرامجنا وممارساتنا. فكم كانت قراءتنا لواقعنا تخيلات ورغبات، وليس حقائق قائمة ننطلق منها ونبني عليها. لماذا استخفينا بالمذهبية والطائفية والعشائرية والقبلية، لماذا خوّنا كل من شكك بطروحاتنا وشعاراتنا ونبذناه. لماذا لم نقبل الرأي الآخر المعارض أو المخالف. ألا نتحمل جزءاً كبيراً مما أصابنا.

أيها الأصدقاء والرفاق، لا يختلف واقعنا في لبنان عن محيطه، حيث يتحضر أهل الحكم للاحتفال بمئوية الكيان وتأسيسه. لكن السؤال هل الأفواج المتعاقبة على السلطة والحكم نجحت في بناء وطن، أم بقينا ساحة ومجتمع مفكك منقسم على ذاته طوائف وجماعات متنازعة على الهوية والانتماء وكل شيء. بينما قوى الطوائف وزعماؤها وقادتها في صراع دائم على السلطة والنفوذ وفق محاصصة كل شيء، وفق نظام طائفي يشكل قيداً يحجز البلد ويمنع تطوره. ساحة تسترهنها أحزاب الطوائف لمصالح الخارج الذي تستقوي به على بعضها البعض. وهذا الخارج لم يكن يوماً فاعل خير، سواء كان شقيقاً أو صديقاً أو عدواً. بين استرهان وارتهان أصبحت الوطنية والخيانة والعمالة وجهات نظر متناقضة تتبناها تيارات الطوائف وأحزابها وفق مصالحها الفئوية، فتتحول أدوات لتلاعب الخارج بالبلد من أجل مصالحه ومصالحه فقط.

ولنا في التحرير والمقاومة والسلاح، باسم حماية لبنان ومواجهة إسرائيل، مثلاً في الارتهان لأنظمة دول ما يسمى محور الممانعة والمقاومة، الذين يدّعون محاربة محور أميركا وحلفائها. وهذا المحور موضع رهان من بعض اطراف الحكم الآخرين بذريعة مكافحة الإرهاب. أما البلد وأهله فيعيشون بين سندان تهديدات إسرائيل بتدميره، وبين خطر تجدد الاقتتال الأهلي ومسار الانهيار الاقتصادي والمالي الزاحف، وسط صراعات أهل الحكم الذي تتشاركه قوى الطوائف واحزابها، على رافعة التحريض الطائفي وتجديد الانقسامات، وسياسات المحاصصة وتقاسم المغانم في مواقع السلطة والإدارة، والمشاركة في نهب موارد الدولة ومرافقها، عبر الصفقات وشتى منوعات التهريب والسطو على المال العام.

وفي ظل هذا الواقع المرعب الذي يخيم على البلد وأهله، تتزامن عمليات إفلاس المؤسسات، مع ارتفاع معدلات الفقر والبطالة والهجرة والاوبئة، وتتفاقم الأزمات المزمنة في مختلف قطاعات التعليم والصحة والكهرباء وغيرها دون أن تجد لها حلولاً.

أما الدين العام ومخاطر انهيار العملة الوطنية فهي تهدد بتبديد مقدرات اللبنانيين وتدمير مصادر عيشهم، وتركهم أسرى الخوف والقلق، موزعين بين أوهام وعود المسؤولين، وبين اليأس والاستسلام للقدر.

أيها الأصدقاء والرفاق،

رغم مأساوية الصورة والمشهد في واقعنا العربي واللبناني، يلوح لنا بصيص أمل يأتينا من السودان والجزائر مروراً بتونس، أمل يؤكد لنا أن نضالاتنا وتضحيات شعوبنا لم ولن تذهب هباءً، وأن دماء شهدائنا ستثمر في نهاية المطاف. أمل يعززه هذا الثبات الشامخ والمجيد لشعب فلسطين وقواه الوطنية الحية على أرضه، والذي يواصل دون تردد تقديم قوافل الشهداء والمعتقلين والأسرى. صمود في وجه الحصار الأميركي الذي تشارك فيه أكثر أنظمتنا العربية وسط عجز دولي، وفي مواجهة مشاريع التصفية لقضية فلسطين وأحلام وآمال وحقوق شعبها، في أن يكون لهم دولة وطنية على أرضهم.

في الختام وعذراً إذ أطلت، أتقدم بأحرّ التعازي لرفاق الرفيق قاسم في حزبه حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي، وكل العزاء لعائلته، زوجته المناضلة الرفيقة إلهام مبارك رئيسة لجنة المرأة اللبنانية وأبنائه الذين يحق لهم أن يفاخروا بنضاله وصموده. وأصارحكم القول وأنا مسكون بالألم خاصة عندما اسمع من يترحمون على الشهداء والمناضلين بالقول "راحت عليهم". أو من يتأسف على تضحياتنا لأنها "ذهبت سدى". وكي لا يكون الأمر كذلك، وكي يبقى معنى وقيمة لتضحيات شهدائنا ومناضلينا وأجيالنا وشعوبنا، من رحل منا أو من هو على قيد الحياة، وإذا كان أبسط واجباتنا هو تكريمهم، فإن التكريم لا يكتمل ويتحقق إلا عبر تجديد مسيرتهم وإعلاء راية الأهداف النبيلة التي التزمناها معاً، والتي لا يمكن التخلي عنها، أهداف التقدم والتطور والديمقراطية على طريق الوحدة وتحرير فلسطين، وهي أهداف لن تحققها الرغبات والأماني وتكرار الشعارات التي تستسهل التغيير. إنها أهداف تستحق منا مراجعة تجاربنا وبرامجنا وتحديد أخطائنا وخطايانا، بشجاعة ودون خوف، كي نضمن عدم تكرارها وكي لا يلعننا التاريخ والأجيال القادمة. وكي نجدد الأمل بالمستقبل.

بيروت، فندق الكومودور، ٢٧ أيلول ٢٠١٩

مقاربة قانونية
لحالات التعامل مع العدو الصهيوني
عامر الفاخوري نموذجاً

المحامي حسن بيان

طرحت عملية توقيف المدعو عامر الفاخوري، استحضار ملف العمالة مع العدو الصهيوني مجدداً. وإذا كان هذا الملف تتم مقاربته في كثير من الأحيان ببعده السياسي، إلا أنه لم تتم مقاربته بشكل جدي من خلال بعده القانوني، وما حصل من محاكمات لعدد من الذين أدرجوا تحت خانة التعامل بعد الانسحاب الصهيوني من لبنان عام / ٢٠٠٠، تناول البعد القضائي لناحية تجريم من ثبت تعامله مع العدو مع الأخذ بعين الاعتبار كل الظروف التي أحاطت بهذا الملف.

إن البعد القانوني لمقاربة ملف التعامل يتناول ثلاثة عناوين:

العنوان الأول: مسؤولية "إسرائيل" عن إدارتها للمناطق المحتلة باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال.

العنوان الثاني: المركز القانوني للمعتقلين سواء اعتقلوا في مراكز اعتقال على الأراضي اللبنانية أو في معتقلات داخل فلسطين المحتلة.

العنوان الثالث: الأفراد الذين تعاملوا مع سلطة الاحتلال.

بالنسبة للعنوان الأول، وهو اعتبار "إسرائيل" سلطة قائمة بالاحتلال، فإنها بعد احتلالها لأرض لبنانية عام ١٩٧٨، وتوسيع رقعة الاحتلال بعد حرب ١٩٨٢، جعل منها دولة محتلة، ولذلك فإنها بهذه الصفة تكون إدارتها للمناطق المحتلة محكومة بضوابط السلطة القائمة بالاحتلال ويترتب عليها الالتزام بالمواثيق والاتفاقيات الدولية والبروتوكولات ذات الصلة. ومنها اتفاقيات جنيف الأربع لعام ١٩٤٩/ ١٢ آب. وإن "إسرائيل" وقعت على هذه الاتفاقيات بتاريخ ٨/١٢/١٩٤٩ وصادقت عليها بتاريخ ٦/٧/١٩٥١ أما البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف والخاص لحماية ضحايا النزاعات الدولية / جنيف ١٩٧٧، "فإسرائيل" لم تنضم إليه ولم توقعه وأيضاً البروتوكول الإضافي الثاني المتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية.

وهذه المسألة قد تكون موضوع بحث آخر، لأن "إسرائيل" لم تنضم لأغلبية المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تفرض قواعدها الأمرة لجهة توفير الحماية لسكان الأراضي التي تقع تحت الاحتلال وأيضاً حماية الأعيان الثقافية والدينية والتراثية.

وإذا كانت "إسرائيل" لم تجر مساءلتها عن الأعمال التي

ارتكبتها في الأراضي اللبنانية المحتلة، فلأنها كانت وما زالت دولياً محمية بسلطة دولية ذات تأثير كبير في السياسة الدولية وهي الولايات المتحدة الأميركية والتي تمارس حق النقض ضد كل مشروع قرار أممي يدين سياسة "إسرائيل" وإجراءاتها في الأراضي المحتلة في لبنان وفلسطين.

أما العنوان الثاني: وهو المركز القانوني للمعتقلين لبنانيين كانوا أو غير لبنانيين من الذين اعتقلوا يوم كانت "إسرائيل" تدير الأراضي الواقعة تحت سيطرتها باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال.

إن "إسرائيل" عقب اجتياحها الواسع للبنان عام / ١٩٨٢، أقامت معتقلاً في قرية أنصار ضم معتقلين لبنانيين وفلسطينيين ومن جنسيات أخرى ومن الذين أسروا أثناء العمليات العسكرية الكبرى أو الذين اعتقلوا بعد أن توقفت العمليات العسكرية عقب خروج قوات منظمة التحرير الفلسطينية من لبنان /١٩٨٢ .

هذا المعتقل كان الأكبر، لأنه كانت توجد مراكز اعتقالات أخرى في مناطق لبنانية متاخمة للحدود مع فلسطين المحتلة، فضلاً عن أفراد كانوا يساقون إلى معسكرات اعتقال داخل فلسطين المحتلة.

بعد انسحاب "إسرائيل" إلى ما أصبح يعرف بالشريط الحدودي أقامت معسكراً في بلدة الخيام اللبنانية، أو بالأحرى وسعت إنشاءاته ليستوعب كل من يتم اعتقاله ولا يساق إلى معتقلات في فلسطين المحتلة. وهؤلاء الذين اعتقلوا في معتقل الخيام كانوا من المقاومين للاحتلال بالعمل المباشر أو العمل غير المباشر، كالمساعدات التي كان يقدمها الأهالي للمقاومين لجهة التسهيل أو التزويد بالمعلومات وهؤلاء في الحقيقة ينطبق عليهم توصيف

المقاومين.

إن هؤلاء المعتقلين تعرضوا لشتى أنواع التعذيب الجسدي والنفسي، المادي والمعنوي، وأن بعضهم تعرض للتعذيب حتى الموت وبعضهم تعرض للإخفاء القسري وما زال مصيرهم مجهولاً، حتى أن بعض من ثبت أنهم ماتوا تحت التعذيب لم يكشف عن أماكن دفنهم ولم تسلم جثثهم أثناء عمليات التبادل للأسرى والمعتقلين.

فإي مركز قانوني ينطبق على الذين اعتقلتهم سلطة الاحتلال في معتقل الخيام؟

مما لا جدال حوله، أن "إسرائيل" قامت باحتلال أجزاء من الأراضي اللبنانية، ولبنان الدولة ذات السيادة والعضو في الأمم المتحدة تعرضت سيادته للانتهاك وأرضه للاحتلال، وأن حق للبنان وشعبه مقاومة هذا الاحتلال وأن المواثيق الدولية حفظت للشعوب حقها في مقاومة الاحتلال. وعندما تقوم حرب بين دولتين، فإن قوانين الحرب تطبق على النزاعات ذات الطابع الدولي والتي حددتها اللائحة المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية (لاهي ١٨/١٠/١٩٠٧)، **ولمعرفة المركز القانوني المعتقلين في معتقل الخيام أو غيره نعود بالتعريف إلى ما نصت عليه المادة (٤) من اتفاقية جنيف الثالثة بشأن أسرى الحرب من الاتفاقية لقد نصت المادة (٤) فقرة (٢)** على أسرى الحرب بالمعنى المقصود في هذه الاتفاقية هم الأشخاص الذين ينتمون إلى أفراد الميليشيات الأخرى والوحدات المتطوعة (غير تلك التي نص عليها البند الأول) بمن فيهم أعضاء حركات كالمقاومة المنظمة الذين ينتمون إلى أحد أطراف النزاع ويعملون داخل أو خارج إقليمهم، حتى لو كان الإقليم محتلاً على أن تتوفر فيهم شروط من بينها أن يقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه. كما نص البند (٦) من المادة ذاتها يعتبر أسرى حرب، سكان الأراضي غير المحتلة الذين يحملون السلاح من تلقاء أنفسهم عند اقتراب العدو لمقاومة العدو ولمقاومة القوات الغازية دون أن يتوفر لهم الوقت الكافي لتشكيل وحدات مسلحة نظامية، شريطة أن يحملوا السلاح جهراً وأن يراعوا قوانين الحرب وعاداتها.

إن المادة الرابعة برغم ما تميزت به من شمول، إلا أن قواعدها الضابطة وضعت أصلاً لتحكم علاقات عدائية بين دول إلا إذا تم استثناء مسألة الاعتراف بصفة المحارب والمادة الثالثة المشتركة لاتفاقيات جنيف / ١٩٩٩ (العاملة الإنسانية لضحايا النزاعات المسلحة غير الدولية) وقد تدارك البروتوكول الأول المضاف إلى هذه الاتفاقيات الفراغ المتعلق بمقاتلي حروب التحرير الوطني.

ففي البند (٣) من المادة الأولى من أحكام البروتوكول الإضافي الأول ما نصه: ينطبق هذا الملحق (البروتوكول) الذي يكمل اتفاقيات جنيف لحماية ضحايا الحرب الموقعة بتاريخ ١٢ آب / ١٩٤٩ على الأوضاع التي نصت عليها المادة الثانية المشتركة فيما بين هذه البروتوكول ينص على ما يلي: "تتضمن الأوضاع المشار إليها في الفقرة السابقة وهي الفقرة (٣)، المنازعات المسلحة التي تناضل الشعوب ضد التسلط الاستعماري والاحتلال الأجنبي وضد الأنظمة العنصرية، وذلك في ممارستها لحق الشعوب في تقرير المصير، كما كرسه ميثاق الأمم المتحدة والإعلان المتعلق بمبادئ القانون الدولي الخاص بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول طبقاً لميثاق الأمم المتحدة.

وبإضفاء صفة النزاع المسلح الدولي على حروب التحرير الوطني بموجب المادة (١) فقرة (٤) من البروتوكول الإضافي الأول فإن مقاتلي هذه الحروب يتمتعون بصفة المقاتل وبحقهم بوضع أسير حرب عند وقوعهم في قبضة الخصم، إذا كان طرفاً في البروتوكول الأول، لكن للأسف فإن "إسرائيل" ليست طرفاً في هذا البروتوكول وكما كثير من المواثيق والاتفاقيات الدولية التي تخضع لأحكام القانون الدولي الإنساني. وهذا القانون يضفي صفة الأسير إذا حام الشك حول وضعه، أي أن الشك يفسر لمصلحة الأسير ويبقى وضعه هكذا إلى أن تبت في المسألة محكمة مختصة.

وبما أن لبنان تعرضت أرضه للاحتلال، وأن حركة مقاومة تشكلت لمقاومة الاحتلال، وأن أطراف هذه المقاومة هم هيئات منظمة، ويقودها شخص مسؤول عن مرؤوسيه،

وبما أن المقاومة هي حركة تحرير وطني لأنها تنطوي على فعل تحرير الأرض من الاحتلال، فإن مقاتلي هذه المقاومة يتمتعون بصفة المقاتل القانوني، وبالتالي فإن المركز القانوني لهذا المقاتل فيما لو وقع في قبضة الخصم هو مركز أسير الحرب.

بالتالي فإنه والحالة هذه يصبح مشمولاً بالحماية القانونية التي نصت عليها اتفاقية جنيف بشأن معاملة أسرى الحرب، وأحكام البروتوكول الإضافي الأول الذي سد الفراغ بالنسبة لمقاتلي حركات التحرير الوطني.

وبما أن المعتقلين الذي وقعوا في قبضة العدو الصهيوني، وهو سلطة قائمة بالاحتلال، هم مقاتلو حركة مقاومة وطنية، وهدفهم تحرير أرضهم من الاحتلال، فإنهم بالتالي أسرى حرب. وعليه فإن معتقلي معتقل الخيام، الذي وقعوا في قبضة العدو أثناء تنفيذ عمليات مقاومة عسكرية أو شعبية هم والحالة هذه أسرى حرب وبالتالي مركزهم القانوني هذا يجعلهم تحت حماية أحكام القانون الدولي الإنساني بكل قواعده الأمرة.

إن المقاتل الذي يقع في قبضة الخصم وله وضع أسير الحرب، يصبح مشمولاً بالحماية التي نصت عليها الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وهذه الحماية تشمل حمايته من التعذيب الجسدي والنفسي، المادي والمعنوي. وخاصة تلك التي نصت عليها المادة (٥) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمادة (٧) من العهد الدولي الخاص بالحقوق

المدنية والسياسية وكلتاهما تنصان على عدم جواز تعرض أحد للتعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

أما لجهة أساليب الحماية التي يحق للأسير الاستفادة منها، فقد نصت عليها المادة (١٣) من اتفاقية جنيف الثالثة بالتأكيد على أنه يجب حماية أسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد جميع أعمال العنف أو التهديد والمادة (١٤) التي نصت على احترام أشخاص الأسرى وشرفهم في جميع الأحوال. كما أن المادة (١٧) نصت على أنه لا يجوز ممارسة أي تعذيب بدني أو معنوي أو أي إكراه على أسرى الحرب لاستخلاص معلومات منهم من أي نوع. ولا يجوز تهديد أسرى الحرب الذين يرفضون الإجابة أو سبهم أو تعريضهم لأي إزعاج أو إجحاف.

وقد حددت اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة المعتمدة بتاريخ ١٠/١٢/١٩٨٤ وتاريخ النفاذ ٢٦/٦/١٩٨٧، في مادتها الأولى بأنه يقصد بالتعذيب أي عمل ينتج عنه ألم أو عذاب شديد، جسدياً كان أم عقلياً، يلحق عمداً بشخص ما بقصد الحصول من هذا الشخص أو من شخص ثالث، على معلومات أو على اعتراف، أو معاقبته على عمل ارتكبه أو يشتبه في أنه ارتكبه، هو أو شخص ثالث أو تخويفه أو إرغامه .. الخ المادة البند (١). وأما البند (٢) من المادة نفسها فينص على أنه لا تنحل هذه المادة بأي صك دولي أو تشريع وطني يتضمن أو يمكن أن يتضمن أحكاماً ذات تطبيق شامل.

ومن خلال ما عاشه المعتقلون الأسرى في سجن الخيام، فإنهم تعرضوا لأقسى أنواع التعذيب وفي الخلاصة:

١- إنهم أسرى حرب وفق منطوق أحكام البروتوكول الإضافي الأول باعتبارهم مقاتلين مقاومين للاحتلال الأجنبي وهم ينتمون إلى حركات تحرير وطني بحسب توصيف القانون الدولي.

٢- طالما هم مقاتلون منتمون إلى حركات تحرير وطني، فهم مشمولين بحماية اتفاقية جنيف الثالثة الخاصة بأسرى الحرب وأحكام البروتوكول الإضافي الأول.

٣- ثبوت أنهم تعرضوا للتعذيب بكل أشكاله من الأذى الجسدي والنفسي إلى الاختفاء القسري وكثيرون ماتوا تحت التعذيب وهذا موثق بالشهادات والتقارير التي لا يرقى إليها الشك .

٤- إن "إسرائيل" باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال هي المسؤولة عن كل الأعمال التي تشكل انتهاكاً لأحكام القانون الدولي الإنساني ومنها أعمال التعذيب التي لحقت بالمعتقلين الذي ينطبق عليهم تصنيف أسرى الحرب.

أما وأن "إسرائيل" لم تحاسب عن جرائمها التي ارتكبتها وهي جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية فلأنها دولة مارقة ومحظية بحماية دولية وخاصة من الراعي الأميركي لكل سلوكها العدواني.

العنوان الثالث: الأفراد الذين تعاملوا مع سلطة الاحتلال

إن "إسرائيل" باحتلالها لقسم من الأراضي اللبنانية استمر لاثنتين وعشرين سنة (وجدت واقعاً على الأرض أفرز صيغاً مختلفة من التعامل مع سلطة الاحتلال، وهذه الصيغ يمكن إدراجها ضمن ثلاث فئات.

الفئة الأولى، هي فئة الناس الذين تعاملوا مع سلطة الاحتلال باعتبارها سلطة أمر واقع وأنهم تحت ضغط الظروف الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية اضطروا للعمل في مؤسسات صهيونية داخل فلسطين المحتلة وكانوا يحوزون عل تراخيص عمل. وهذه الفئة من الناس وإن كانت ظروفها المعيشية أملت عليها ذلك، إلا أنها خالفت القوانين الوطنية التي تحرم الاتصال والتعامل مع العدو، وهؤلاء وهم الشريحة الأوسع لا يمكن غض النظر عن وضعهم عند تسوية أوضاعهم، بل يجب إخضاعهم لتحقيقات أمنية وقضائية وإدارية، ومن يثبت أنه لم يقم علاقات مع العدو لأجل تأدية خدمة له ضد المصلحة الوطنية يمكن أن يستفيد من الأسباب التخفيفية، أما من يثبت أنه ارتبط مع العدو بصلة منظمة ذات منفعة استخبارية فهذا يندرج ضمن تصنيف آخر.

الفئة الثانية: هم الأفراد الذين أرغمهم العدو على العمل لدى أجهزته كأعمال السخرة على سبيل المثال لا الحصر، فهؤلاء كان بإمكانهم رفض الامتثال لأوامر العدو والامتناع عن العمل لدى مؤسساته وخاصة الخدماتية منها، وطبعاً هؤلاء يتعرضون لمعاملات قاسية ومنها الاعتقال أو الحجز الإداري أو الإبعاد، ومن يقبل العمل مرغماً، وان مكرهاً فإن هذا لا يعفيه من المساءلة ويجب أن يخضع لتحقيقات أمنية وقضائية إدارية، وان يستفيد من الأسباب التخفيفية في حال عدم ثبوت تقديمه أية خدمات للعدو وخاصة الخدمات الأمنية.

الفئة الثالثة: وهي فئة الذين تعاملوا مع العدو بمحض إرادتهم وأخطرهم الذين شكلوا خلايا وشبكات تجسسية أو الذين اندمجوا بأجهزته العسكرية والأمنية وباتوا جزءاً من المنظومة الأمنية والاستخبارية والعسكرية للعدو.

إن كافة القوانين الوطنية الوضعية ومنها القانون اللبناني، يعتبر التعامل مع دولة عدوة جرم يعاقب عليه القانون، وقد نصت المادة ٢٧٣ من قانون العقوبات، ان كل لبناني حمل السلاح في لبنان في صفوف العدو عوقب بالإعدام، كما نصت في فقرتها الثانية ان كل لبناني وان لم ينتم إلى جيش معاد، أقدم في زمن الحرب على أعمال عدوان ضد لبنان عوقب بالأشغال الشاقة المؤبدة.

إذاً، ان القانون اللبناني حدد العقوبات التي تفرض على كل من يحمل الجنسية اللبنانية ويحمل السلاح على لبنان في صفوف العدو أو أقدم في زمن الحرب على أعمال عدوان ضد لبنان. (المواد ٢٧٣ حتى ٣٨٧)

إن اللبنانيين الذين اندمجوا في المنظومة العسكرية والاستخبارية والأمنية للعدو، وهي التي تنفذ أعمالاً عدوانية ضد لبنان كدولة واللبنانيين كمواطنين إنما يقعون تحت طائلة المساءلة القانونية التي حددها قانون العقوبات، وان من يقدم على عمل مختاراً وغير مكره، فإنما يتحمل جزاء عمله. والمجرم يساءل لأنه ارتكب بملء اختياره، فعلاً يعاقب عليه القانون. وفي حالة كحالة المتعامل عامر الفاخوري فإنه ثابت انه التحق بصفوف العدو الصهيوني وأصبح جزءاً من منظومته الأمنية والاستخبارية، وهو بما قام به إنما نفذ بحرية اختياره وكان ينفذ أعمالاً لمصلحة العدو خاصة بما يتعلق بالمعتقلين في سجن الخيام وهو أحد العناوين المعروفة لإثبات تعامله وربما كانت هناك عناوين أخرى غير معروفة للإعلام والرأي العام.

لقد صدر حكم قضائي بحق الفاخوري، وهذا الحكم صدر بالصورة الغيابية وهذه العقوبة فرضت عليه لإدانته بجرم التعامل مع العدو.

هذه العقوبة التي صدرت بحقه عام ١٩٩٦، اعتبرت ساقطة بمرور الزمن سنداً للمادة ١٦٣ من قانون العقوبات.

وإذا لم يكن هناك أحكام أخرى صادرة بحق المحكوم بالعقوبة الساقطة بمرور الزمن أو أية مذكرات بالملاحقة أو عدم وجود ادعاء عليه يمكنه الاستفادة من مفاعيل المادة ١٦٣ ولا يعد بالإمكان توقيفه.

لكن من مراجعة حالة عامر الفاخوري الذي حكم عليه غيابياً بتهمة العمالة، لم يتبين أن جرمه اقتصر على جريمة التعامل وحسب، بل ثمة جرائم أخرى ارتكبها استناداً إلى موقعه ودوره الذي كان يشغله كمشرف على أعمال التعذيب التي كان يتعرض لها المعتقلون والذين تنطبق عليهم صفة أسرى حرب.

إن الشهود والبينات الشخصية والتقارير تثبت أن عامر الفاخوري مارس التعذيب مباشرة ضد الأسرى في سجن الخيام وان عدداً منهم مات تحت التعذيب، وبذلك فإن الفاخوري الذي أوقفته الأجهزة الأمنية اللبنانية وأحالته إلى القضاء اللبناني لم يرتكب جرم التعامل فقط كي يستفيد من مفاعيل المادة ١٦٣ / عقوبات بل ارتكب جريمة التعذيب أثناء حالة الحرب، لأن لبنان و"إسرائيل" في حالة حرب وان قسماً من الأرض اللبنانية كانت تحت الاحتلال عندما كان الفاخوري يمارس التعذيب في سجن الخيام.

إن تعذيب الأسرى والمعتقلين هي جريمة حرب بحسب ما نصت عليه المادة (٨) من نظام المحكمة الجنائية الدولية، حيث نص البند (٢) من هذه المادة انه لغرض هذا النظام تعني جرائم الحرب الانتهاكات الجسيمة لاتفاقيات جنيف المؤرخة في ١٢ آب ١٩٤٩ ومنها القتل عمداً والتعذيب أو المعاملة اللاإنسانية، إرغام أي أسير أو أي شخص مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف دولة معادية، الحبس على المشروع.

كما أن المادة (٧) من نظام المحكمة لجنائية الدولية، اعتبرت جرائم ضد الإنسانية، جرائم القتل عمداً، إبعاد السكان أو النقل القسري للسكان، السجن أو الحرمان الشديد على أي نحو آخر من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي، التعذيب والأعمال اللاإنسانية التي تتسبب في معاناة شديدة أو في أذى خطير...

وحيث أنه ثبت ان مثل هذه الأعمال ارتكبت في معتقل الخيام وهي موثقة بالشهادات والتقارير فإن كل من ارتكب مثل هذه الأعمال يكون ارتكب جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية.

وحيث ثبت أن عامر الفاخوري كان ينفذ ويشرف على أعمال التعذيب فإنه بذلك يكون قد ارتكب جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية، وهذه الجرائم لا تسقط بالتقادم عملاً بأحكام المادة الأولى فقر ة(أ) و فقرة (ب) من اتفاقية عدم تقادم جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية تاريخ ٢٦ تشرين الثاني ١٩٦٨ وتاريخ بدء النفاذ ١١ تشرين الثاني ١٩٧٠.

من هنا فإذا كان عامر الفاخوري قد استفاد من أحكام المادة ١٦٣ عقوبات إلا أنه يبقى ملاحقاً بجريمة الحرب والجريمة ضد الإنسانية لثبوت قيامه بأعمال التعذيب.

هذا بالنسبة لعدم التقادم على هاتين الجريمتين، أما بالنسبة لجرائم أخرى قد ارتكبها فهي جريمة اكتسابه الجنسية الإسرائيلية و"إسرائيل" دولة عدوة. وإذا كان التعامل جرم يعاقب عليه القانون فكيف يكون الحال عند اكتساب جنسية دولة عدوة وهي في حالة حرب مع لبنان.

إن هذه الواقعة تشكل جريمة مستمرة ومتمادية وبالتالي يجب محاكمته كما غيره ممن اكتسب الجنسية الإسرائيلية. وهذه تمنحها الدول لكل من يقدم خدمات لها، حيث تعتبرها الدولة المانحة لجنسيتها خدمات جلة والإجراء البديهي الذي يفترض اتخاذه هو إسقاط الجنسية الوطنية على كل من يكسب جنسية دولة أجنبية عدوة لبلده وفي حالة حرب معه.

لقد نص قانون الجنسية اللبناني، ان اللبناني يفقد جنسيته اللبنانية إذا كان يقيم في لبنان أو في الخارج ويقبل وظيفة تقلده إياها حكومة أجنبية (الفقرتان الثانية والثالثة من المادة من قانون ٣١/٦/١٩٤٦.

إن اللبناني يفقد الجنسية في مثل الحالات المشار إليها أعلاه فهل يعقل أن يبقى حاملاً لجنسيته وهو يرتكب جرم الخيانة.

إن عامر الفاخوري وهو نموذج لكثيرين تجاوزوا في فعلهم جرم العمالة الذي يندرج عبر ثلاث فئات والثالثة هي الأخطر، إلى جرم الانضواء في صفوف العدو، وهو عندما يكتسب جنسية دولة ما، فهو يقسم يمين الولاء لها وهذا جرم خيانة مكتمل الأوصاف القانونية.

إن عامر الفاخوري نموذج لكثيرين من أمثاله لم يقسموا يمين الولاء للبنان لأنهم اكتسبوا الجنسية اللبنانية استناداً إلى القوانين والقرارات التي حددت جنسية اللبنانيين بعد إعلان دولة لبنان وأن يقسم يمين الولاء لدولة عدوة، ويبقى حاملاً الجنسية اللبنانية فهذا ما لا يمكن القبول به وأول إجراء يجب اتخاذه بحقه هو إسقاط الجنسية اللبنانية عنه.

- من خلاصة ما تقدم، نؤكد أن "إسرائيل" تتحمل المسؤولية الكاملة عما لحق بلبنان وباللبنانيين من ضرر باعتبارها سلطة قائمة بالاحتلال ويجب مقاضاتها بذلك أمام القضاء الجزائي الدولي.

- إن المركز القانوني للمعتقلين في معتقل الخيام هو مركز أسرى الحرب وبالتالي لهم الحق بالحماية التي تضفيها عليهم الاتفاقيات الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الثالثة والبروتوكول الإضافي الأول.

- إن المعتقلين الأسرى في معتقل الخيام، تعرضوا للتعذيب وهذه جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية وهذه لا تسقط والتقاوم.

- إن عامر الفاخوري وان سقطت عقوبة العمالة عنه إلا أنه يبقى ملاحقاً بجرم التعذيب والإخفاء القسري، وهذه لا تسقط بالتقادم كما اكتساب جنسية دولة عدوة وهي جريمة مستمرة ومتمادية لهذا يوجب محاكمته سنداً لهذه الجرائم وأن للقضاء الوطني ولاية شاملة لأن الجرائم ارتكبت بحق لبنانيين وعلى أرض لبنانية (المواد ١٥ و ١٦ و ١٧ من قانون العقوبات الصلاحية الإقليمية) عليه وإنزال أشد العقوبات بحقه لارتكاب جرم الخيانة التي تصل عقوبتها إلى الإعدام، وإسقاط الجنسية اللبنانية عنه كي يكون عبرة لغيره وحتى لا تتحول الخيانة إلى وجهة نظر ويسود منطق ترويج التطبيع.

بيروت في ٢٣/٩/٢٠١٩

*** قدمت هذه المقاربة في مؤتمر صحفي عقد في مركز الخيام لمحاربة التعذيب.**

المرصد الشعبي لمحاربة الفساد

هيئة شعبية تعمل على محاربة الفساد وتطور المجتمع

في الأسباب الموجبة لإطلاق المرصد الشعبي المحاربة الفساد

بعدما استعملت ظاهرة الفاسد التي تستبطئ الإدارة العامة، وباتت تتجسد في كل أشكال السلوك السياسي والإداري والقضائي وكل ما له علاقة بالمرفق العام.

ولما أصبحت هذه الظاهرة تشكل عبئاً ثقيلاً على الشرائح الاجتماعية الوسطى وما دون بعدما باتت تديرها منظومة تمسك بمفاصل السلطة وتسبيح المال العام الذي أوقع الميزانية العامة للدولة في عجز يتراكم سنة بعد سنة حتى شارف المئة مليار .

هذا العجز العام في المالية العامة وارتفاع المديونية العامة، أدى إلى تحرير أسعار السلع والخدمات الأساسية، ولم تعد الدولة قادرة على توفير الحماية للضروريات التي من شأنها أن توفر أمناً حياتياً ومعيشياً للمواطن وخاصة ذوي الدخل المحدود وارتفاع نسبة العاطلين عن العمل لانعدام الفرص في القطاعين العام والخاص.

لقد أدى تشكيل عبء المديونية العامة إلى ارتفاع الكلفة المعيشية بعدما تهاوت الطبقة التي كانت توفر توازناً في التركيب الطبقي المجتمعي، ومعه اتسعت مساحة الشرائح الفقيرة وضاقت مساحة القلة المتناقصة التي تدير نظاماً ريعياً يزيد من غنى الغني ومن فقر الفقير.

أمام هذا الوضع الذي ينذر بالانفجار الاجتماعي، بعد سلة التشريعيات التي رفعت الدعم عن الإيجارات دون توفير خطة إسكانية تؤمن قدراً من الاستقرار السكني لشريحة واسعة من اللبنانيين.

وأمام ارتفاع فاتورة الطبابة والتعليم والنقل، وارتفاع منسوب التلوث البيئي لعدم وجود خطة تعالج ملف النفايات معالجة صحية – اقتصادية – إنمائية، وإبقاء ملف الكسارات أسير تنازع حيتان المال والسياسة كما ملف الأملاك البحرية، تتجه أنظار السلطة إلى الفئات المتوسطة الدخل والفقيرة لتحميلها عبء العجز في الموازنة العامة، باقتطاع جزء من الرواتب للصناديق التقاعدية، وإيقاف التوظيف وفق المعايير القانونية في نفس الوقت الذي تشرع فيه عملية التوظيف الزبائن والانتخابي، وعندما تفتح الملف حول الهدر والفساد، إنما تفتح بقصد المقايضة والمناكدة لأن الكل السلطوي ولا يستثنى أحد منهم هم شركاء في النهب والهدر بعضهم لزيادة ثرواتهم الخاصة وبعضهم لتوفير مال لتحويل مؤسساتهم المتسترة بعناوين سياسية أو اجتماعية أو نقابية.

من هنا، كان لا بد من مواجهة هذه الظاهرة التي أصبحت سمة من سمات النظام اللبناني والتي بالاستناد إليها صنف لبنان دوله فاشلة لانعدام الشفافية في الأداء السياسي والمالي والإداري واستطراداً القضائي، ولانعدام تطبيق قواعد الحوكمة وتفعيل دور المؤسسات الرقابية بهدف تطبيق قواعد الشفافية في أداء المرفق العام والقطاع الخاص.

وبما أن ظاهرة الفساد هي نتيجة تراكم من الأداء السلطوي قبل الطائف وبعده، وهي باتت ترخي ظلالها الثقيلة على كل مناحي الحياة وخاصة المعيشي منها، كان لا بد من حراك ينطلق من وجع الناس وآلامها لمواجهة منظومة الفساد التي يحميها نظام المحاصصة الطائفية، وعبر تشكيلات وهيئات عابرة للطوائف والمذاهب تشكل في تكوينها وبرنامجها نقيضاً دائماً وموضوعياً للطبقة الحاكمة التي يختلف أطرافها على المغانم والحصص ويتفقون على حساب مصالح الطبقات الشعبية. وأن مهمة مواجهة هذا المنظومة الفاسدة وهذا النهج السلطوي، هي مهمة كل القوى المتضررة مهمة القوى التي تقدم نفسها بديلاً سياسياً وطنياً للسلطة القائمة على قواعد نظام المحاصصة الطائفية.

ولما كانت فئات اجتماعية باتت، خارج الانضواء في صفوف الحركات السياسية الوطنية، أو هي تعمل على جوانب أنشطتها وهذه الفئات باتت تجسد حالة وازنة في الوسط المجتمعي وهي متضررة ومعنية بالتغيير بحده الأقصى والإصلاح الجدي بحده الأدنى.

ولأجل تفعيل جهود هذه الفئات وتأطيرها في هيئات منظمة لمواجهة منظومة الفساد، كان المرصد الشعبي لمحاربة الفساد، لا لكي يكون بديلاً عن هيئات وقوى تعمل تحت عناوين مقاومة الفاسد ونظام الطائفية السياسية بل

ليشكل إضافة نوعية لما هو موجود مقدماً نفسه جزءاً من أطراف النضال الوطني ببعده الاجتماعي والذي هو سياسي ببعده الوطني وليس ببعده الفئوي، لأن محاربة الفساد باتت قضية وطنية، وهدف المرصد هو تحويلها إلى قضية رأي عام وحتى لا يبقى الهدر القائم في المال العام، وحتى لا يبقى الفقراء يموتون على أبواب المستشفيات ويصطفون طوابير أمام هيئات الإغاثة وحتى يتوفر مقعد دراسي رسمي لكل طالب، وحتى يتوفر سكن لكل من لا يقوى على الاستدانة لدفع إيجار شقة، ولتفعيل دور المؤسسة الرقابية ورفع الوصاية عن القضاء كي يأخذ دوره في محاسبة ناهبي المال العام.

لأجل كل هذا كان المرصد الشعبي لمحاربة الفساد.

في أهداف المرصد الشعبي لمحاربة الفساد

انطلاقاً من الأسباب الموجبة لإطلاق المرصد الشعبي، فإنه سيعمل وفق خطة ممنهجة لتحقيق الأهداف التالية:

أولاً: إن الفساد منظومة متكاملة تغطي كل أشكال العمل السياسي والإداري والمالي والقضائي، وهي محمية بنظام محاصصة الطوائف ويحمي أطرافها بعضهم بعضاً. وأن محاربة هذه المنظومة تتطلب مواجهة شاملة بأشكال مختلفة، لأنها باتت تشكل الركيزة الأساسية للنظام الذي يعيد إنتاج نفسه دورياً. وألف باء هذه المواجهة هو تحويل قضية الفساد إلى قضية رأي عام.

وتندرج ضمن عمليات مواجهة الفساد:

أ- رصد المخالفات التي تؤشر إلى فساد مالي وإداري وتوثيقها وتكوين الملفات بشأنها لطرحها فيما بعد من أجل المحاسبة الشعبية في الشارع ولإحالتها إلى القضاء المختص لملاحقة ومساءلة مرتكبها.

ب- العمل لوضع اقتراحات قوانين لمحاربة الفاسد والتشدد في العقوبات المفروضة.

ج- العمل لأجل وضع قانون الوصول إلى المعلومات قيد التداول الشعبي، كي يشكل ذلك وسيلة من وسائل الضغط الشعبي على من يشتبه باختلاسه أو هدره مالاً عاماً.

د- تفعيل أحكام قانون الإثراء غير المشروع ومن أين لك هذا.

هـ- تكثيف نشاطات التوعية حول كشف الفساد السلطوي في كل حقول الإدارة.

و- تشكيل دائرة قانونية من المحامين والحقوقيين تتولى الدفاع عن الذين يتعرضون للملاحقة في سياق تحركهم لمعالجة الفساد، كما تكون مهمتها إنجاز المقاربات القانونية للملفات قبل إحالتها إلى القضاء.

ثانياً: في إعادة تكوين السلطة

إقامة ورشات عمل لكشف مثالب القانون الانتخابي، وطرح البدائل لإعادة تكوين السلطة استناداً إلى قانون انتخابي تنعكس من خلاله إرادة التمثيل الشعبي على المستوى الوطني وخارج القيد الطائفي.

ثالثاً: في تأمين سلة الضمانات الاجتماعية

إعطاء القضايا الاجتماعية الحيوية أولوية في أهداف المرصد، تطوير وحماية التعليم الرسمي، سن قانون عادل للإيجارات مع خطة سكنية توفر استقراراً اجتماعياً. توفير الحماية الصحية وضمان الشيخوخة الخ من سلة الضمانات الاجتماعية.

رابعاً: المؤسسات والهيئات الرديفة

١- التعاونيات

العمل لأجل تطوير الجمعيات والتعاونية المنتجة ذات البعد الاقتصادي والاجتماعي، بما يساهم في إنعاش الحالة الاقتصادية لمجتمع يحتاج إلى التنمية والتطور والتقدم وتعزيز روح العمل التعاوني.

ب- البلديات

التشديد على تفعيل دور البلديات وتطوير عمل الإدارة عبر اعتماد اللامركزية الإدارية والتأكيد على دور البلديات في التنمية المناطقية والمرافق ذات الصلة بالخدمات الاجتماعية والأمن البيئي.

خامساً: العمل لأجل فرض أجندة التنمية المستدامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وكل حالة علاقة بالتنمية الوطنية الشاملة.

سادساً: المرصد الشعبي ودور الشباب

لما كان الشباب هم الفئة الأكثر ديناميكية، وهم أحد صناع التغيير، فإن المرصد يقع ضمن أولياته الاهتمام بقطاع الشباب وتوجيه جهودهم للقيام بالدور المرتجى منهم في إطار مكافحة الفساد أولاً، وعملية التغيير ثانياً.

ولهذا سيعمل المرصد على إقامات ورشات تأهيل للشباب لتدريبهم وتفعيل مؤهلاتهم القيادية وإشراكهم في صياغة القرار. وعليه سيعمل المرصد على إبلاء أهمية للأندية وللجمعيات الشبابية والرياضية وتعميم ثقافة الأعمال التطوعية.

سابعاً: لأجل مواكبة الأحداث وإظهار نشاطات المرصد وفعاليته سيعمل المرصد على إصدار دورية يأمل من كل من يرغب بإمكانية المساهمة، في إغنائها.

المرصد الشعبي لمحاربة الفساد

المرصد الشعبي لمحاربة الفساد

لقاء بين طليعة لبنان العربي الاشتراكي ومنظمة العمل الشيوعي

استقبل رئيس حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي الرفيق حسن بيان ظهر يوم الخميس ١٠تشرين الأول وبحضور الرفيقين محمود إبراهيم عضو القيادة القطرية للحزب وصادق شعيب عضو مكتب العلاقات الوطنية الرفيق زكي طه أمين سر المكتب التنفيذي لمنظمة العمل الشيوعي على رأس وفد من قيادة المنظمة ضم الرفيقين محمود قميحة ومحمد قدوح عضوا المكتب السياسي حيث جرى استعراض شامل ومعمق وصريح للوضع السياسي بكل معطياته ومتغيراته على الساحة اللبنانية وآليات التحرك السياسي والشعبي لمواجهة منظومة الفساد السلطوي التي أغرقت البلد في مديونية كبيرة وتمعن في سياسة الهدر ونهب المال العام. وكانت وجهات النظر متطابقة لجهة تفعيل الحراك الشعبي والانفتاح على القوى المتضررة من النهج السلطوي ومن استفحال الخطاب المذهبي والطائفي الذي يعطل آليات العمل الديموقراطي. كما تم في اللقاء التطرق إلى أبعاد الانتفاضة الشعبية في العراق والأهمية التي تكمن في بعديها الوطني والاجتماعي في ظل تحول الوعي الاجتماعي إلى وعي وطني انفجر ثورة شعبية في وجه من يهدد أمن جماهير العراق الحياتي والوطني. كما دان الطرفان الغزو التركي للشمال السوري واعتبرا ان هذا الغزو ما كان ليحصل لولا استباحة الساحة السورية أمام التدخلات الإقليمية والدولية وانسداد النظام في وجه الاستجابة لمتطلبات التغيير السياسية التي تعيد هيكلة الحياة السياسية على قواعد الديموقراطية والمساواة في المواطنة.

اجتماع اللجنة السياسية للحراك الشعبي

عقدت اللجنة السياسية للحراك الشعبي للإنقاذ اجتماعاً بحضور الأمناء العامين ورؤساء الأحزاب حيث جرى تقييم الحراك من كل جوانبه التي رافقت أداءه خلال العام المنصرم، كما جرى استعراض الوضع السياسي وتم التوافق على تفعيل الحراك ببعده السياسي والشعبي وعلى وضع خطة تتحدد من خلالها العناوين التي تشكل برنامجاً مرحلياً للحراك الذي اتفق على مأسسة قواه وتشكيل لجانه وانتظام اجتماعاته. هذا وقد مثل الحزب في الاجتماع الرفيقان حسن بيان ومحمود قاسم.

طرابلس، حين يكتمل المشهد السوريالي بكل تفاصيله

نبيل الزعبي

يتندَّر الطرابلسيون على من جاء ليمثلهم في الندوة البرلمانية للعام ٢٠١٨ ثم للفرعية في العام ٢٠١٩، عندما وعدهم وجزم بوعده، أنه سيؤمن لهم عشرات آلاف الوظائف قريباً، ولم يحنث بوعده هذا العام عندما فوجئت المدينة مع قدوم شهر رمضان الماضي بمئات البسطات من عصائر الجزر والليمون والتفاح تنتشر في الأحياء والأزقة والساحات العامة ليسترزق منها عاطلون عن العمل لا يتجاوزون مقدار العشر من العشر على أعشار ممن يواجهون البطالة فلا من يتحسس بأوضاعهم ولا من يشعر بالمسؤولية أيضاً.

قد يكون "التندُّر" حالة خاصة لا تتجاوز حدود الحي أو المنطقة وحسب، غير أن "السخرية" هي الحالة العامة والأخطر التي تأخذ حيزها الأوسع على شبكات التواصل الاجتماعي هذه الأيام، ويطلقها نخبٌ من أبناء المدينة ومثقفيها بالقدر التي يشير إليها ويعلق البسطاء والفقراء الذين لم يعد لهم من حيلة أو جمل، سوى الكلام على هذه المواقع والتنفيس عن أوجاعهم المزمنة كلما تسنى لهم ذلك.

حال طرابلس، كعاصمة ثانية للبنان، وعاصمة أولى للفقر فيه أيضاً، لا يختلف عن حال ما تبقى من عواصم لمحافظات لبنان وقراها ومدنها ودساكرها دون أن نغفل بيروت المدينة التي لا يعرفونها لا في أوقات الشدة والملمات ولا أيام الفرح، سوى لاستدرار عطف أبنائها وبناتها أيام الانتخابات وحيث تدعو الحاجة عندما يستعر الخطاب الطائفي والمذهبي فيزيدون من استغبائهم للناس وهم يخدِّرون غرائزهم بالخوف من الآخر واختلاق ما يصنعون لهم من أعداء لزوم الحاجة والمرحلة.

طرابلس ليست أكثر مدن لبنان حرماناً وفقراً دون منازع على شاطئ المتوسط وحسب، وإنما خُطّط لها أن تبقى المدينة المحرومة، حبيسة فقرها وعجزها على مدى عقودٍ من السنين، بدأت منذ منتصف سبعينات القرن الماضي عندما أغرقوها بصراعات مناطقية مفتعلة أخذت الطابع المذهبي ساتراً لصراعات إقليمية محلية دمرت الحجر وهجَّرت البشر وزرعت ضغائن اكتشف فيها الضحايا من كل الأطراف كم كانت خيوط التآمر محبكة عليهم بإتقان لاستعمالهم لدى كل جولة يقتضيها بريد الخارج، فلما أيقنوا واتعظوا، كانت أحلامهم الجميلة قد اندثرت لدى أعتاب اللاعبين الكبار وصار مطلوباً منهم أن يعيدوا بناء حياتهم من جديد وما تواجههم من تحديات وصعوبات.

غير أنه ومن دواعي الأسف إلى حدود الحزن والدموع، أن

بعض أبنائها لم يجدوا ما يبدأون به سوى في أحلام السفر، أكان ذلك على قوارب الموت التي قذفت ببعضهم على شواطئ المتوسط في واحدة من المآسي التي تضاهي التراجيديا الإغريقية، أو الخروج بالمئات منذ أسابيع على شكل تظاهرة كبيرة ومنظمة إلى إحدى السفارات الأجنبية مطالبين بالهجرة وإخراجهم من جحيم الفقر الذي يعيشونه في لبنان لتصل طلبات تقديم الهجرة إلى ما يفوق السبعة آلاف طلب.

من يصدِّق أن في طرابلس من يفعل ذلك، والمدينة تضم بين حناياها عدداً من أكبر أصحاب المليارات ليس في لبنان وحسب وإنما في العالم حيث تزدهر مؤسساتهم وشركاتهم التجارية والاستثمارية وتتيح فرص العمل للآلاف المؤلفة من الأجانب، بينما أبناء جلدتهم يهربون من جور إهمالهم وتنكرهم لهم، ولتصطبغ تلك المشهدية بسوريالية فاقعة عندما تكتشف أن هؤلاء الأغنياء يمثلون ضحاياهم الفقراء في الندوة البرلمانية، ويتحدثون باسمهم ويتدبرون مصائرهم وأمور حاضرهم، ثم يستهجنون كيف تثور الناس عليهم وكأنهم أنصاف آلهة أُنزلت من السماء.

والأنكى من كل ذلك، أن هؤلاء السياسيين بالذات، هم الذين أعطوا موافقتهم في الآونة الأخيرة بالإجماع لرفع الغطاء عن كل البسطات المنتشرة في أنحاء المدينة التي يكتسب منها فقراء ومعدَمون، لتتولى بلدية طرابلس بعد إجازة عيد الفطر الأخير مباشرة رفع هذه البسطات، بالقوة وبالتكسير ولتستفيق المدينة بعد ذلك بأسابيع على إحراق

سوقاً شعبياً بالكامل في منطقة السويقة، أذيع بعدها أنه حادث مفتعل وفردي وتم التعويض عن خسائر أصحاب هذا السوق بمبلغ مقطوع لم يتجاوز المائتي دولار إضافة إلى كرتونة من المساعدات الغذائية ممن تبقى من مواد تبرعت بها العربية السعودية لتوزع على المحتاجين في شهر رمضان المبارك الفائت.

في غضون ذلك، وبينما كانت جمهرة كبيرة من أهل المدينة تتلاقى في باحة المسجد المنصوري الكبير تدين كل ما تعرضت له الحقبة العثمانية من هموم واتهامات على لسان بعض القيادات اللبنانية،

كانت تقام احتفالية أخرى في مكان آخر من الشمال بوجود سفير عربي كبير يعلن افتتاح مركزاً لتقديم أربعة آلاف ربطة خبز بالمجان على مدى ستة أشهر، وبحضور زعامات وسياسيين وكبار المتمولين الذين شاركوا السفير فرحته بالأعطيات التي يقدمها لأبناء بلدتهم، دون أن توخزهم أية ذرة ضمير تشعرهم بمذلة ما يقومون به.

وبانتظار انقضاء الأشهر القادمة، يكون شهر رمضان المبارك على الأبواب، وحينها من المتوقع أيضاً أن يُترك للعاطلين عن العمل، فسحة أمل أخرى بإنشاء ما يريدونه من بسطات العصائر المتنوعة التي يحلو معها هذا الشهر الفضيل.

وهكذا تدور الأشهر والأيام ويعود الزمن ليكرر نفسه مع كل عام جديد يطل علينا فلا نشعر بعدها سوى إننا جميعاً في الطريق إلى موت بطيء لا يصيب أفراداً بعينهم بقدر ما يصيب مدينة كاملة كتب عليها أن لا تعيش سوى على هامش الحياة وفتات ما يرمونه عليها من مساعدات موسمية ليجنبها الموت الفجائي ليس إلا، وليكتمل المشهد السوريالي بكل تفاصيله، بانتظار من يقلب الطاولة على الجميع ويقول: أنا الشعب الحر المعذب وأن لي أن أكون صاحب القرار الحقيقي في تنظيف أدراج الوطن من أعليها إلى أسفلها وبدون ذلك لا حياة لمن تنادي.

نحو رؤية تنموية لمدينة طرابلس

هو عنوان الكراس الهام الصادر عن حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي ويتناول ما يلي:

- في تنظيم آلية عمل البلدية والرقابة الشعبية
- في كيفية النهوض بالعمل البلدي
- إدارة فاعلة ومتكاملة للنفايات وحماية المدينة من مخاطرها
- في معالجة أزمة السير وتداعياتها
- في المساهمة في حل مشاكل البطالة والسكن
- في تعزيز وتطوير الحرس البلدي
- نحو طاقة مستديمة للمدينة
- تفعيل الأندية الرياضية والكشفية وتأهيل وصيانة الملاعب
- الواجهة البحرية وضرورتها للمدينة.

حزب طليعة لبنان متابعاً قضاياها وهمومها في طرابلس يلتقي رئيس بلدية المدينة

التقى ظهر يوم الاثنين ٣٠ أيلول وفد يمثل حزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي بطرابلس برئاسة عضو القيادة القطرية الأستاذ رضوان ياسين مع رئيس بلدية طرابلس الدكتور رياض يمق حيث ناقش معه مختلف القضايا العامة المتعلقة بشؤون المدينة وهمومها ،مقدراً المبادرة الأخيرة للمجلس البلدي في تخصيص ٢٥٠مليون ليرة لبنانية مساعدات للطلبة المحتاجين ومطلعاً على كيفية صرفها بحيث تعود إلى مستحقيها،

وقد قدم الوفد للرئيس يمق مذكرة شاملة جاء فيها:

مقترحات للعمل البلدي في طرابلس

من واقع مدينة طرابلس الاقتصادي والإنمائي والمعيشي يتبين لنا مدى حاجة المدينة لتكاتف أيادي وجهود جميع أبنائها لغرض تحسين أوضاعها على كافة الصعد.

من هذا المنطلق نتقدم لرئيس البلدية وأعضاء مجلسها الكريم بجملة مقترحات آملين الأخذ بها أو مناقشتها لبلورة سبل وإمكانيات تطبيقها لما فيه مصلحة المدينة وأهلها. وتتضمن هذه المقترحات النقاط التالية:

١- عقد لقاءات دورية (شهرية) بحضور الرئيس والأعضاء للاستماع للناس وتلقي شكاواهم ومقترحاتهم بما يخص العمل البلدي في المدينة.

٢-وضع خطة فعالة (إعلامية وعملية) لتنشيط السياحة في طرابلس

٣-كلنا نعلم ونشعر بالضغط السكاني المتزايد على مصادر مياه الشرب لطرابلس وسكانها. مع العلم أن هذا الضغط سيتزايد في السنين القادمة بينما تبقى مصادر مياه طرابلس محصورة ومحدودة ولن تكفي حاجات المدينة في المستقبل القريب. لذلك نرى ضرورة وضع دراسة وبالتعاون مع مصلحة مياه الشمال عن تطور حاجات المدينة لمياه الشرب مستقبلا وكيفية تأمين مصادر مياه لري الحدائق والوسطيات الزراعية ومصادر مياه للإطفاء عند الحاجة إليها.

٤-تشجيع الإنارة للمؤسسات والشوارع الرئيسية (البحصاص- ساحة النور- الأسواق والأحياء الداخلية والتل- عزمي) لأنه يساهم بإعطاء صورة عن استمرار النشاط ولو كان ليلا.

٥-إعطاء تراخيص مدفوعة لمواقف السيارات لكل شقة في المناطق التي تخصص لوقوف السيارات مقابل بدل.

على ان تعطى رخصة ثانية أو ثالثة بأسعار أغلى للشقق التي تملك أكثر من سيارة وعلى أن لا تعطى هذه الرخص سوى لأصحاب الشقق الذين يسددون كامل رسومهم البلدية

٦-تشجيع ودعم النشاط الثقافي (مسرحيات ولقاءات دورية للجمعيات والأحزاب).

٧-تنظيف الوسطيات في الشوارع من الردميات والأدغال وتحسين تربتها قبل زراعتها وهدر الأموال على الشتول وريها.

٨-توزيع المزيد من المستوعبات المخصصة للمواد المفروزة في الأحياء وخاصة قرب المؤسسات التجاري والأسواق الشعبية.

٩-التشدد بقمع ومنع المخالفات على الأرصفة والشوارع من قبل البسطات والباعة الجوالين.

الانتخابات التشريعية الفلسطينية محاولة دونها عقبات كبيرة

تعهد الرئيس الفلسطيني محمود عباس أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة، العمل على إجراء انتخابات تشريعية تعقبها انتخابات رئاسية فور عودته إلى الأراضي الفلسطينية، وشرع بالفعل اتخاذ خطوات عملية في هذا الاتجاه، إذا اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، كما طلب من هيئة الإشراف على الانتخابات البدء بالتحضيرات اللازمة.

محمود عباس الذي يعتبر منذ سنوات أن إجراء انتخابات قد تكون مخرجاً من المأزق الفلسطيني الراهن الناجم عن الانقسام الحاصل في الساحة الفلسطينية، محاولاً في الوقت نفسه ترميم المؤسسات التمثيلية المشلولة خاصة المجلس التشريعي، لم ينجح سابقاً في عدة محاولات بذلها على هذا الصعيد، وبقيت محاولات لم يستطع تفعيلها على الأرض بسبب معارضة حركة حماس الحاسمة لمثل هذه الخطوة، وعدم وجود إجماع فصائلي، إذ يشترط البعض تحقيق المصالحة أو على الأقل خلق أجواء من التوافق تضمن شفافيتها ونزاهتها على أن تشمل كل الأراضي الفلسطينية (أي الضفة وغزة)، وإيجاد حلول لأبناء القدس الذي يرفض العدو اعتبارهم جزءاً من الواقع الفلسطيني الموجود، وهو في وقت سابق، أصر على تصويتهم خارج المدينة المقدسة، ويزداد الوضع تعقيداً في ظل إعلانه المدينة عاصمة موحدة لكيانه وتداعيات الاعتراف الأميركي الذي ترجم بنقل السفارة الأميركية إليها.

على المقلب الآخر، فإن إجراء انتخابات في قطاع غزة تبدو صعبة جداً أن لم مستحيلة بسبب سيطرة حركة حماس أمنياً وسياسياً هناك، خاصة بعد توحد موقفها حول رفض إجراء الانتخابات، وهي التي كانت في السابق أسيرة تيارين الأول يريد الذهاب إلى الانتخابات والبناء على نتائجها مراهناً على ضمان الفوز في غزة وتحقيق مكاسب في الضفة الغربية، والآخر يرى أن الذهاب إلى الانتخابات مغامرة غير محسوبة على أكثر من صعيد وأن النتائج قد تكون لغير صالحها بعد أن أعطت استطلاعات في مراحل سابقة تراجع شعبيتها في القطاع، بالإضافة إلى تبرير هذا الطرف بأن أي مكاسب في الضفة تكون بدون جدوى في ظل الأوضاع الراهنة حيث للعدو اليد الطولى والوحيدة على كل المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية.

إن حركة حماس تمارس في كل الملفات سياسة وضع العقدة في المنشار، وهي لم تتعامل إيجابياً مع كل مساعي المصالحة والاتفاقات التي تم التوصل إليها منذ انقلابها على السلطة، بل كانت تجفف حبر هذه الاتفاقات لحظة توقيعها، وتتنصل من كل الالتزامات التي توافق عليها، بعبارة أدق أن حركة حماس كانت تريد التزام الطرف الآخر بموجبات رفع الحصار، وحل مشكلة الموظفين واعتماد شرطتها وأجهزتها الأمنية من قبل السلطة الفلسطينية دون أي استعداد لاتخاذ خطوة واحدة باتجاه استعادة فعلية وحقيقية للوحدة الوطنية أكان في إطار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب العربي الفلسطيني أو في إطار السلطة ومؤسساتها الأخرى معتمدة ما لي هو لي وما لك هو لنا نحن الاثنين حتى لحظة الانقضاض عليه.

من هنا فإن الانتخابات الفلسطينية مؤجلة حتى إشعار بعيد إذا ارتبطت بموضوع المصالحة الغائبة من الأذهان والبرامج، والراعي العربي لها ممثلاً بالجانب المصري أبعدها عن اهتماماته وهو يكتفي بإدارة أزمة عنوانها الحفاظ على الاستقرار ومحاولة منع الانفجار بين العدو وحماس.

إن الذين ينتظرون المصالحة على أهميتها وضرورتها كمن يبحث عن إبرة في كومة قش وليس أدل على ذلك من تأكيد نتنياهو في وقت سابق رداً على الانتقادات التي وجهت إليه حول السماح بنقل الأموال القطرية إلى حماس عبر جهاز الشاباك (الأمن الداخلي الصهيوني)، من قوله إنما فعلت هذا بعد تأكيدات قطرية بأن المصالحة الفلسطينية لن تتم، واستطراداً على ذلك يمكن الاستنتاج أن الانتخابات الفلسطينية سواء كانت تشريعية أم رئاسية ستظل مؤجلة إلى حين بعيد إلى أن يجد المعنيون حلاً للقطب المخفية وليس لقطبة واحدة.

نعي الطبيب والرفيق شهاب احمد الصوفي

بمزيد من الأسى والألم تنعى قيادة قطر فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي الرفيق شهاب احمد الصوفي ابن الرفيق المرحوم احمد الصوفي عضو قيادة تنظيم فلسطين، عضو قيادة الجبهة.

وبهذه المناسبة الأليمة نتقدم بأحر التعازي إلى والدة الفقيد وآل الصوفي الكرام سائلين المولى عز وجل أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان.

"إنا لله وإنا إليه راجعون"

ركاد سالم " أبو محمود " / أمين سر قيادة قطر فلسطين لحزب البعث العربي الاشتراكي

نتنياهو أمام المأزق الصعب ومستقبله السياسي على حافة الهاوية

رجحت صحيفة "ها آرتس" الصهيونية أن يفشل بنيامين نتنياهو في تشكيل حكومة صهيونية جديدة، وقالت أن رئيس الكيان لن يمدد لنتنياهو فترة التكليف، وسيعهد بدل ذلك إلى تكليف بني غانتس زعيم حزب "أزرق- أبيض" مهمة التأليف، ونسبت الصحيفة إلى ليبرمان تأكيده أن نتنياهو لن ينجح في تشكيل حكومة، فيما فسرته الصحيفة أن الخصم اللدود لنتنياهو منذ أن أقصاه الأخير عن وزارة الدفاع على استعداد للتحالف مع غانتس في تشكيل حكومة يشترط أن تنال "٦١" صوتاً من أصوات أعضاء الكنيست البالغ "١٢٠".

وكان رئيس كيان العدو قد عهد إلى نتنياهو تشكيل الحكومة بعد أن استطاع أن يحصل على تأييد قرابة ٥٥ صوتاً وهم أصوات الليكود والأحزاب المتطرفة الصغيرة، قرابة "٥٣" لغانتس بما فيها بعض أصوات القائمة العربية المشتركة.

المصادر الصهيونية تتوقف أمام مسألة تشكيل الحكومة عند فشل حزب الليكود وحزب أزرق وأبيض في الحصول على أكثرية تؤهل أي طرف تشكيل الحكومة ولا على عدد من المقاعد تساعده على بناء تحالفات سهلة. وهي ستضع كلا الحزبين أمام مأزق اشتراطات الأحزاب الصغيرة وشروطها وهي في أحيان كثيرة فعلية ومتناقضة فيما بينها، كما أن نفس المصادر ترى أن مأزقاً سياسياً وربما دستورياً قد يشهده كيان العدو خاصة وأن محاولات تشكيل حكومة ائتلاف قد فشلت اثر اللقاء بين نتنياهو وغانتس، وهي أكثر صعوبة الآن بعد أن أكد مركز حزب الليكود أنه لن يشارك في أي حكومة لا يترأسها نتنياهو مشدداً في الوقت نفسه على أنه – أي نتنياهو – الذي يحاول أن يتحصن بمنصب رئيس الوزراء في مواجهة ثم الفساد الموجهة إليه والتي قد تعرضه إلى المحاكمة. هو مرشح الليكود الوحيد والأوحد.

إن ظاهرة التشرذم السياسي في كيان العدو ليست جديدة ولكنها مرشحة لأن تتفاعل أكثر خاصة في ظل عدم قدرة الأحزاب على استقطاب ناخبين قد يشكلون ثقلاً في المعادلة، وعلى سبيل المثال فإن ليبرمان الذي يعتبر في الأوساط السياسية الصهيونية بيضة القبان في مسألة تشكيل الحكومة لا يملك أكثر من ثمانية مقاعد.

وفي ظل الوضع السياسي القائم في كيان العدو وتعقيداته لا بد من تسجيل ملاحظتين أساسيتين:

الأولى: أن القائمة العربية المشتركة (١٣) صوتاً اختلفت فيما بينها، في خلاف لا يتجاوز وجهات النظر، ولن يؤدي إلى شرخ إذ سمى عشرة من أعضائها غانتس لتشكيل الحكومة، في سابقة هي الأولى من نوعها في كيان العدو، إذ لم يسبق أن انخرط أعضاء الكنيست العرب في هذا الموضوع، وكانوا على الدوام يرفضون التسمية بينما التزم ثلاثة آخرون نفس الموقت القديم، النواب الذين سموا غانتس أوضحوا أن هذه التسمية لا تعني تأييده، ولا تصنف في خانة المراهنة عليه إلا أن شعار الحملة الانتخابية للقائمة العربية المشتركة، من بين شعارات أخرى طبعاً، كان إسقاط نتنياهو كأحد الأهداف المهمة، وجاءت تسمية غانتس على هذه الخلفية ليس أكثر.

الثانية وهي أن غانتس ونتنياهو وكذلك كل الشخصيات والأحزاب في الكيان الاغتصابي واحدة من حيث العنصرية والعداء للعرب، ولا يتوقع أحداً موقفاً مغايراً من هذا أو ذاك، فهم يختلفون على المكاسب والمواقع في إطار لعبة سياسية داخلية، إلا أنهم يتبارون في إظهار عنصريتهم وعدائهم للفلسطينيين العرب في كل المجالات، القمع، الاستيطان، مصادرة الأراضي إلى غير ذلك من العناوين التي تستهدف اقتلاع العرب من أرضهم وإلغاء شخصيتهم وهويتهم الوطنية.

لقد تعاقب في السابق العمل والليكود على الحكم في كيان العدو، وكان بعض العرب الذين راهنوا على التسوية يراهنون في الوقت نفسه على هذا الطرف أو ذاك فإذا بهم مثل من يقبض على الريح.

بقي أن نقول، كلمة أخيرة، مصير نتنياهو في الميزان ولم تنفع كل عنصريته وأحقاده في جذب الناخب الصهيوني الذي هو أكثر عدوانية وعنصرية، ونتنياهو صديق ترامب يتحضر لنهاية حياته السياسية.

صدر كتاب للرفيق ركاد سالم أبو محمود عضو القيادة القومية وأمين سر قيادة قطر فلسطين والأمين العام لجبهة التحرير العربية

بعنوان من ظلمة الأسر إلى نور الحرية..
والكتاب يلخص تجربة شخصية ذات أبعاد ثلاث :
بعد فلسطيني يسجل معاناة الأسرى في السجون الإسرائيلية..
وبعد عربي يتحدث عن مكرمة الرئيس الشهيد صدام حسين رحمه الله..
وبعد دولي يتحدث عن مشاركة أميركية في التحقيق لوصم مكرمة الشهيد الرمز صدام حسين لعوائل الشهداء والجرحى بالإرهاب.

القيادة القومية: لدستور يؤكد على وحدة سوريا وعروبتها وسيادتها الوطنية ويحقق إصلاحات سياسية في بنية النظام

في ظل ما تشهده الساحة السورية من تطورات سياسية وعسكرية ومع الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية أصدرت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي البيان الآتي:

بعد ثمانية أعوام على انطلاق الانتفاضة الشعبية، ما تزال سوريا غارقة في صراع دائر فيها وعليها، وهي باتت ساحة مستباحة لكل أشكال التدخل الدولي والإقليمي من دور إيراني ممعن في تغوله في العمق المجتمعي العربي السوري إلى دور روسي مطبق بترسانته العسكرية المدمرة، ومن دور أميركي في شرقها إلى دور تركي في شمالها واعتداءات صهيونية بين الفينة والأخرى ، وكلها تنهش من لحم الجسد السوري الذي باتت دولته هيكلاً عظمياً، وبات سكانه يتوزعون على عالم الشتات القريب والبعيد، ومعه أصبح التركيب الديموغرافي لشعب سوريا تتهدده المخاطر الفعلية بهويته القومية العربية، بعدما عمد النظام إلى توطين مليشيات ممن يعتبرهم قدموا خدمات جلى للنظام واستقدموا على رافعة التدخل الإيراني من بلاد فارس وأفغانستان وباكستان وحيث لم يعد النظام الإيراني يخفي أطماعه وأهدافه في الوطن العربي بدءاً من العراق ومروراً لسوريا وانتهاء بكل قطر عربي تصل إليه إمداءات تدخله التخريبي في البنية المجتمعية العربية.

إن حزب البعث العربي الاشتراكي بما يمثل والذي أدماه، كما كل إنسان عربي شريف ومخلص لأمته ما أصاب سوريا من تدمير هائل لمدنها التاريخية ومرافقها الحيوية والحياتية، وما تعرض له أهلها من قتل وتهجير بالملايين في استحضار لمشهدية تدمير مدن العراق وخاصة الموصل ومدن صلاح الدين والأنبار يرى أن ما تعرضت له سوريا ما كان ليحصل ويبلغ هذا المستوى الكارثي لو تجاوب النظام مع مطالب الحراك الشعبي الذي انطلق سلمياً لثماني سنوات خلت واستمر أشهراً محافظاً على سلميته، إلى أن فرضت العسكرة عليه بعدما استجره النظام إلى المربع الأمني الذي يتقن لعبته، ومعه أخرجت قوى الحراك الشعبي السلمية من الصراع لتدخل قوى العسكرة من الطرفين ميدان المواجهة بدءاً من النظام بكل القوى الداعمة له إقليمياً ودولياً، إلى قوى التكفير الديني والترهيب المجتمعي التي عطلت وصادرت أدوار القوى الوطنية، وهي إن حاكت مزاجاً شعبياً ولعبت على وتر الغرائزية المذهبية إلا أنها انكشفت على حقيقتها بعدما تبين أنها مجرد منتج إيراني أميركي دخل النظام التركي على بعض أطرافها خدمة لأجندة أهدافه الخاصة، كما دخلت أميركا على خط الأكراد في محاولة لإبراز هوية كيانية خاصة بهم.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي، التي حددت في وقت مبكر من انفجار الصراع في سوريا وعليها رؤيتها لأبعاده وخطورته على البنية الوطنية والمجتمعية السورية، تعيد التأكيد وعلى أبواب الإعلان عن تشكيل اللجنة الدستورية بأن الحل السياسي الذي يصون وحدة سوريا أرضاً وشعباً ومؤسسات، ويضع حداً لتسلط المنظومة الأمنية بكل رموزها على حكم البلاد والعباد، ويقيم النظام الديموقراطي على أساس الفصل بين السلطات وعدم طغيان واحدة عن الأخرى ومحاسبة كل من ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية بحق شعب سوريا، ومنها جرائم التعذيب والإخفاء القسري واستعمال الأسلحة المحرمة دولياً، واعتبار هذه الجرائم غير قابلة للتقادم ووضع حدٍ لأي شكل من أشكال التأييد والتوريث السلطوي هو اقل ما يجب الأخذ به لإخراج سوريا من محنتها ووضعها على سكة الخلاص الوطني. وعليه ترى القيادة القومية أن هذه المبادرة وإن أتت متأخرة، إلا أنها تشكل خطوة إيجابية، لأن سوريا العربية التي ولدت على أرضها أول حركة نضالية، قومية التركيب، تحريرية الأبعاد، تقدمية المضمون، ديموقراطية النهج تستحق أمناً وطنياً وسلماً أهلياً واستقراراً اجتماعياً ونظاماً ديموقراطياً تسوده قواعد العدالة وعلى أساس ذلك تؤكد القيادة القومية للحزب على أن مشروع الدستور يجب أن يؤكد على الثوابت الوطنية وأن يحاكي شروط الإصلاح الجدي في بنية النظام. ففي باب الثوابت يجب التأكيد على ما يلي:

أولاً: أن أي مشروع دستور لسوريا، لا يؤكد على وحدة الأرض السورية كما على وحدة الشعب والمؤسسات وعلى هوية الشعب السوري القومية العربية واعتبار ذلك من الثوابت الغير قابلة للمس أو النقاش بها، يكون مشروعاً مشبوهاً، وعكس ذلك فإنه سيكون مشروعاً يحاكي ما سبق ورسمه المحتل الأميركي للعراق عبر دستور أضعف بنيان الدولة

المركزية وأقام نظاماً طائفياً مأزوماً يستولد أزمات دورية.

ثانياً: إن أي مشروع دستور جديد لسوريا لا يؤكد على إطلاقية السيادة الوطنية للشعب على أرضه ويمارسها عبر مؤسساته الشرعية، يكون دستوراً مفتقراً لأهم ركائزه وأهمها ركيزة السيادة، التي لا تستقيم مع وجود جيوش وميليشيات أجنبية على أرضها كما وجود قواعد عسكرية ولا أي شكل من أشكال المناطق التي تسمى تارة آمنه أو مناطق نفوذ تارة أخرى. وبالتالي فإن التأكيد على موضوع إطلاقية السيادة يجب أن يكون من المسلمات الوطنية والتي لا يقرر بشأنها أي نظام أو حزب أو قوة مهما بلغ شأنها، لأن هذا الأمر حق سيادي للشعب كما قضية وحدة الأرض. وهذا حق غير خاضع للمساومة ولا للاسترهان لأي جهة أجنبية إقليمية كانت أو دولية. هذا في باب الثوابت الوطنية، أما في الإصلاحات السياسية التي يفترض أن يؤكد عليها مشروع الدستور فيجب أن تنص على البنود التالية:

أولاً: إن مشروع الدستور الجديد الذي يفترض فيه أن يحرص على تحديد الثوابت المتعلقة بوحدة الأرض والسيادة الوطنية، معني بوضع أسس لنظام سياسي جديد، تحترم في ظله الحريات العامة وتكون الديموقراطية ناظمة للحياة السياسية وعلى قاعدة الفصل بين السلطات دون طغيان لواحدة على أخرى وبما يمكن من إعادة تكوين السلطة على أساس قانون انتخابي تراعى من خلاله الإرادة الشعبية لتمكينها من ممارسة حقها في الرقابة والمحاسبة عبر المؤسسات الدستورية الشرعية. إن مشروع الدستور الجديد يجب أن يكون حاسماً في الحؤول دون إعادة إنتاج النظام لنفسه ولو بمسميات جديدة، وإلا فأن الصراع وأن خمدت جذوته إلا أن جمرته لن تنطفئ وسيبقى الوضع عرضة للانفجار في أية لحظة.

ثانياً: إن مشروع الدستور الجديد يجب أن يكون واضحاً في رفضه كل تهديد لهوية الشعب القومية من خلال تغيير التركيب الديموغرافي وعبر أشكال التوطين لكل الذين استقدموا على رافعة التدخل الإيراني في الشأن السوري مع وجوب سحب الجنسية لكل من نالها لخدمة أمنية أو عسكرية قدمتها الميلشيات للنظام في إطار الصراع الذي ما يزال مستمراً منذ ثماني سنوات.

ثالثاً: إن مشروع الدستور الجديد وفي ديباجته يجب أن يؤكد على عودة كل النازحين إلى ديارهم، عودة آمنة كريمة وكل إلى مكان سكنه الأصلي وحتى لا يتحول الفرز السكاني فيما لو حصل إلى تكوين كانتونات تستبطن في ذاتها عوامل مهددة للوحدة الوطنية والمجتمعية.

رابعاً: إن القيادة القومية للحزب وهي تؤكد على احترام الثوابت الوطنية التي جرت الإشارة إليها وعلى العناوين الإصلاحية، تؤكد على احترام مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات لكل أبناء الشعب السوري وأن حق هذا الشعب بكل طيفه الاجتماعي وبالحقوق المدنية والسياسية لا يبرر بأي شكل من الأشكال منح فئة من فئاته التي يتشكل منها نسيجه الوطني حقوقاً دستورياً في إطار حكم ذاتي يكثر الحديث عنه مع قرب الحديث عن وضع مشروع الدستور الذي يجب أن يلحظ للجماعات العرقية حقوقها الثقافية في إطار الوحدة الوطنية.

خامساً: إن القيادة القومية للحزب وهي تحمل النظام المسؤولية الأولى في إيصال الوضع إلى ما هو عليه إليه بسبب انسداده أمام ولوجه طريق الإصلاح الجدي، ترى أن إشراكه في مخرجات الحل لا يعني أبداً إعادة إنتاج هذا النظام لنفسه أو لشبيهه وبالتالي فإن المرحلة الانتقالية التي تتطلب إشراك قوى المعارضة الوطنية والنظام، هي لأجل وضع الأسس لبناء سوريا بناء وطنياً، يعيد الاعتبار لدورها وموقعها المتقدم في مواجهة العدو الصهيوني، ويعيد الاعتبار لدورها كرافعة للنضال القومي العربي التحرري في مواجهة كل من يهدد الأمن القومي العربي وهذا ما يتطلب قطعاً للمرحلة التي وسمت العلاقة الرسمية بين النظام السوري والنظام الإيراني التي هي وصمة عار في تاريخ هذا النظام ونقطة سوداء في تاريخ سوريا الحديث جرى توظيفها في خدمة المشروع الإيراني الذي استند إليها في تغوله في العمق القومي العربي ويحاول أن يؤمن لوجوده متكآت ليس عبر أذرعه الأمنية من لبنانية وعراقية وأفغانية وحسب بل أيضاً عبر أنظمة عربية أعطت الألوية لعلاقة مع هذا النظام الشعوبي على حساب العلاقات مع الدول العربية التي حملت لواء الدفاع عن الأمن القومي العربي.

سادساً: إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والتي تدين بشدة ما قام به النظام السوري من قمع للشعب وتدمير لمدنه وأريافه مستقوياً بالنظام الإيراني والدولة الروسية، تدين في الوقت نفسه الدور الذي قامت وتقوم به قوى التكفير الديني والترهيب المجتمعي، ولا تعتبر هذه القوى ممثلة للشعب السوري بأي شكل من الأشكال ولا تمثل نبضه الذي انطلق بتظاهراته المليونية، بل أن ما يمثل الشعب السوري هي قواه الحية ،القوى الشعبية التي انطلقت في حراكها السلمي والمتمسكة بعروبتها، والتي ترفض أن يقرر مصير بلادها الثلاثي الإيراني -الروسي والتركي، ولا الراعي الأميركي الحاضر طيفه دائماً في مثل هذه اللقاءات. إن مثل هذه اللقاءات لا تأخذ مصالح الشعب السوري بعين الاعتبار بل تهتم بمصالح أطرافها الاقتصادية والسياسية والأمنية وهي فيما ترسمه من حلول ومخرجات حلول إنما تشكل تهديداً واضحاً لأمن سوريا الوطني ولدورها القومي العربي الذي يغيب عن كل محادثات إقليمية ودولية بشأنها وهذا ما كان ليحصل لو اختار النظام الانفتاح على الشعب والاستجابة لمتطلباته وحاجاته المشروعة، لكنه سار في الاتجاه المعاكس ودفع بسوريا إلى موقع هامشي باتت في موقع المتلقي والذي ترسم لها الحلول بمعزل عن إرادة شعبها وهذا ما يجب أن يتنبه إليه واضعو الدستور الجديد.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي والتي تكبر بشعب سوريا تضحياته توجه التحية لهذا الشعب الذي لن يقبل أن تصادر إرادته وحرياته وتشوه هويته القومية

ولن يقبل أن تفرض عليه أجندة أهداف القوى التي دمرت بنيته وهجرت أبناءه، وسوف يبقى في الموقع الذي تميزت به سوريا قبل أن تقع تحت قبضة نظام قمعي استبدادي ارتبط بأحلاف مشبوهة على حساب الانتماء العروبي الأصيل لسوريا.

إن القيادة القومية للحزب ومع الإعلان عن إطلاق اللجنة الدستورية تتمنى لشعب سوريا أن يخرج من هذه المحنة بأسرع وقت ممكن وحتى تعود سوريا لتلعب دورها القومي وكموقع متقدم في مواجهة العدو الصهيوني.

تحية لشهداء هذا الشعب الصابر المثخن بالجراح والشفاء لجرحاه والحرية لمعتقليه وللكشف عن مصير المختفين قسراً ولمحاسبة كل المسؤولين الذين أوصلوا سوريا إلى هذا المستوى من الإفقار ورهن الاقتصاد لمصالح شركات الدول التي تفننت في تدمير البنية الوطنية.

٢/١٠/٢٠١٩

القيادة القومية: الغزو التركي انتهاك صارخ للسيادة الوطنية السورية
ارتهان النظام للقوى الإقليمية والدولية افقد الدولة السورية قرارها السيادي

دانت القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الغزو التركي للشمال السوري واعتبرته انتهاكاً صارخاً للسيادة الوطنية السورية التي فرط بها النظام بعدما ارتهن للقوى الدولية والإقليمية. جاء ذلك في بيان للقيادة القومية هذا نصه:

في الوقت الذي كانت فيه الأنظار والاهتمامات منشدة إلى ساحة العراق التي انتفضت جماهيرها ضد منظومة الفساد والتغول الإيراني في كل مفاصل الوضع العراقي، جاء الغزو التركي للشمال السوري، بذريعة إقامة منطقة آمنة ليغطي على الانتفاضة الشعبية في العراق، وليخلق وقائع سياسية وعسكرية على الأرض السورية بعدما باتت سوريا في حالة انكشاف شاملة أفسحت المجال أمام القوى الإقليمية والدولية لأن تعبث بالأمن الوطني السوري وتجعل الموقع السوري في موقع المتلقي للإملاءات الخارجية وخاصة النظام الإيراني منها والذي لم يخف سيطرته على دمشق كواحدة من العواصم العربية الأربع التي سقطت بيده.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تدين بشدة الغزو التركي للشمال السوري، ترى أن تركيا ما كانت لتجرأ على خطوتها لو لم تصبح سورية ساحة مستباحة لكل القوى الطامعة بثروات الأمة العربية والتي لم تر سبيلاً لتنفيذ أهدافها إلا بتدمير البنية الوطنية للدول العربية وسوريا منها وهي التي تشغل موقعاً هاماً في خارطة الصراع العربي الصهيوني.

إن القيادة القومية التي تعتبر أن الأمن القومي العربي هو وحدة عضوية ترى كل تهديد لأي من أقطار الأمة وأياً كانت طبيعة النظام الحاكم هو تهديد لأمن الأمة برمتها على كافة الصعد والمستويات. وإذا كان هذا الغزو مهد له بتواطؤات دولية وإقليمية من الانسحاب الأميركي من المنطقة المستهدفة إلى التفهم الإيراني للمصالح الأمنية التركية المشروعة والتفاهم المسبق مع روسيا، فإن هذا يكشف بوضوح، أن خارطة الوطن العربي موضوعة الآن على مشرحة تقاسم النفوذ بين القوى التي تأتلف في حلف غير مقدس تحكمه قواعد التوافق بين واشنطن وموسكو وطهران وأنقرة والتي استثمرت وما تزال بقوى التكفير الديني والتخريب والترهيب المجتمعي وبما وفر أفضل البيئات للعدو الصهيوني لفرض شروطه على شعب فلسطين خاصة وعلى الأمة العربية عامة.

إن القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي إذ تدعو إلى تحرك سريع على المستوين العربي والدولي لوضع حد لعملية الغزو التركي للشمال السوري تدعو لإطلاق عملية سياسية تضع حداً لهذه الاستباحة للأرض السورية وإخراج كافة القوى العسكرية النظامية والمليشياوية التي استقدمت إلى سوريا دولية كانت أو إقليمية، وإعادة هيكلة الحياة السياسية على قواعد الديموقراطية وتداول السلطة وتحقيق مبدأ المساواة في المواطنة لكل الطيف السوري دون تمييز ديني أو عرقي بحيث تكون المواطنة هي الخيمة التي يتظلل الجميع بها.

إن القيادة القومية وفي الوقت الذين تطالب فيه الارتقاء بالموقف العربي رسمياً وشعبياً إلى مستوى تضحيات جماهير العراق في انتفاضتها ذات البعد الوطني والاجتماعي، تطالب في الوقت ذاته بموقف واضح من الغزو التركي لأرض سوريا وهي أرض عربية والتي ما كانت لتحصل لولا أن وصل التغول الإيراني مستوى شديد الخطورة على الأمن العربي. وليكن واضحاً أن أميركا التي مكنت النظام الإيراني من الهيمنة على الوضع العراقي هي التي أعطت الضوء الأخضر لغزو تركي لسوريا وكله لأجل إبراز الدورين الإيراني والتركي كدورين أساسيين في الترتيبات السياسية للازمات البنيوية العربية في ظل تغييب مفضوح لحضور عربي وصولاً لتركيب نظام إقليمي جديد يرتكز على المثلث الإيراني التركي الإسرائيلي يكون متظللاً برعاية أميركية روسية.

هذا ما يجب أن يعيه العرب انطلاقاً من أن هذا الذي يحصل حالياً وأخره الغزو التركي ما هو إلا من نتائج وتداعيات احتلال العراق.

ولذلك فإن الرد كي يستقيم وحجم الخطر الذي يهدد الأمن القومي العربي يجب أن ينطلق من إسقاط نتائج الاحتلال الأميركي- الإيراني للعراق والمجال متاح حالياً بموقف قومي من انتفاضة شعبه الوطنية بعنوانها البارز ضد الاحتلال الإيراني ومنظومات الفساد والتشكيلات الميليشياوية المذهبية التي ارتكبت جرائم ضد الإنسانية بحق الجماهير المنتفضة.

في ١٠/١٠/٢٠١٩

الغد المشرق للعراق
يمر عبر تضحيات الشعب الثائر

حسن خليل غريب

لقد انتظر الشعب العراقي ستة عشر عاماً من الاحتلال. وصبر كثيراً على الظلم والقهر وامتهان الكرامة والجوع والمرض. وقد خُدِّر بوعود من عملاء الاحتلال، وهيهات أن يصدق خائن بوعوده. وخدَّرته المرجعيات الدينية بدعوته إلى الصبر، وهي لا تستطيع صبراً قبل أن تُتخم جيوبها من المال الحرام.

بين وعود الخونة وفسادهم، ووعود المرجعيات الدينية ونصائحهم، عاش الشعب العراقي أسوأ الظروف وأقساها وأكثرها تنوعاً. حيث عاث لصوص الاحتلال، والذين أفتوا بتحريم مقاومة الغزاة، سرقة وسلباً وقتلاً وتهجيراً، ليلعقوا دماء أبناء شعبهم، ويراكموا الثروات فوق الثروات.

عاونوا الاحتلال الأميركي زعماً منهم، وكذباً، أنه الخلاص مما سموه جرائم نظام البعث.

وعاونوا الاحتلال الإيراني توهماً منهم أنهم ينصرون المذهب، والخلاص من أنظمة زعموا أنها لا تحكم بشرع الله.

لقد قيل: أكذب ثم إكذب، ولكن للكذب نهاية. وقيل استعمل الخديعة، ولكن للخديعة نهاية.

لقد كفى الشعب العراقي أنه عانى من المرارة وامتهان الكرامة وشظف العيش طوال سنوات امتلأت بالظلم والفساد. وانطلت عليه الأكاذيب والخدع. ولأن حبلها قصير، فهذا يوم الكشف عن وجوه اللصوص وتجار الدين قد أتى. وأتى معه يوم الحساب.

لقد طفح الكيل وفاض كثيراً، وكان الذين يراهنون على أن الشعب العراقي بالغ سقف الثورة، وهذا اليوم قد أتى.

هذا يومكم يا شعب العراق. وهذه ثورتكم تجتاح العراق من أقصاه إلى أقصاه.

ليس لديكم ما تخسرونه بعد أن عاث ثعالب الخونة، كما عاث تجار الدين، بكل المحرمات، وتجاوزوا كثيراً الخطوط الحمر التي تفصل بين الشعب وثورته.

ليس لديكم ما تخسرونه، خاصة أنكم خبرتم خداع التجار، رجال دين ودنيا، فقد عمَّ الجوع والمرض. وعمَّ القتل والتهجير. وأصبحت حياتكم جحيماً لا يُطاق.

فعلام تصبرون. فإذا استمريتم بثورتكم سيقابلونك بالرصاص الحي. وإذا انقلبتم على أعقابكم سيقابلونكم بسلاح الموت جوعاً ومرضاً.

خلاصكم اليوم بأن تموتوا شرفاء، لا أن تموتوا خنعاء. فإن الموت بشرف هو الطريق الأقصر للنصر.

خلاصكم اليوم بأن تستمروا في ثورتكم، وهو خلاص أكيد، لأن الثعالب لا تدافع عن فرائسها إذا شعرت بخطر داهم. وهذا أنت يا شعب العراق ذلك الخطر الذي يؤرق جفون من استباح العراق، واستباح كرامات العراقيين.

بوركت ثورتكم، وبوركتم شعباً أبياً كريماً.

ولكم كل التحية من شرفاء العرب كل العرب.

انتفاضة تشرين في العراق: وقائع واستنتاجات

د. علي بيان

شهد العراق منذ الاحتلال الأميركي عام ٢٠٠٣، إضافة إلى المقاومة المسلحة التي خاضتها المقاومة الوطنيّة العراقيّة والتي أجبرت قوات الاحتلال على الانسحاب عام ٢٠١١، وحتى تشرين الأول الحالي سلسلةً من الاحتجاجات الشعبيّة ضد الإحتلال، وممارسات حكومات المنطقة الخضراء المتعاقبة في ظلّه من انتهاكات لحقوق الإنسان، والظلم، والفساد حيث صنّف العراق استناداً إلى مؤشّر الشفافيّة الدولية بالدرجة ١٢ عالميّاً، وتدني الخدمات الصحيّة والتربويّة، والبيئيّة، والكهرباء والماء والسكن، وارتفاع نسبة البطالة والأميّة، وانتشار آفة المخدرات حيث وصلت نسبة من أصيب بها من العراقيين إلى ٧/١٠٠. وسوف يتمّ هنا التطرق فقط إلى الاحتجاجات الشعبيّة منذ بداية الاحتلال وحتّى المظاهرات العارمة التي انطلقت في الأسبوع الأول من هذا الشهر.

المحطات الرئيسيّة في الاحتجاجات

بعد حوالي أسبوعين من احتلال بغداد وتحديداً في ٢٨ نيسان عام ٢٠٠٣ دخلت مجموعات من جنود الاحتلال إلى إحدى المدارس في الفلوجة ممّا جعل الأهالي يخرجون في مظاهرة سلميّة مطالبين جنود الاحتلال بالخروج من المدينة، وتعرضّوا إلى إطلاق النار وسقوط ٢٠ شهيداً وأكثر من ٧٠ جريحاً. وفي آب من العام نفسه احتشد آلاف المواطنين في مدينة الثورة في بغداد للاحتجاج على مقتل أحد المواطنين بنيران جنود الاحتلال. وفي شباط وحزيران عام ٢٠١٠ نظّمت مظاهرات في البصرة مطالبةً بتوفير الخدمات وفرص العمل للشباب، ومكافحة الفساد، واحترام حقوق الإنسان، وإقالة المحافظ. وتجدّدت المظاهرات في ٥، ٧، ٢٥ شباط ٢٠١١ في عدة مدن من محافظات القادسيّة وميسان وذي قار والبصرة وواسط والرمادي ونينوى والأنبار وديالى للمطالبة كذلك بتحسين الواقع المعيشي والخدمي السيئ، وتوفير فرص العمل، حيث تميزت مظاهرات ٢٥ شباط والتي أطلق عليها "مظاهرات الربيع العراقي" اقتحام مقرات حكوميّة في كل من الموصل والبصرة وواسط والرمادي نتيجةً لعدم استجابة حكومة المنطقة الخضراء للمطالب التي كانت ترفع في الفترات السابقة. ومنذ كانون الأول عام ٢٠١٢ ولمدة سنة كاملة شهدت مدن في محافظات الأنبار ونينوى وديالى وصلاح الدين وكركوك وبغداد مظاهرات ضد سياسة التهميش التي تنتهجها السلطة. وفي التاسع من نيسان ٢٠١٣ اقتحمت القوات الحكوميّة الساحة التي اعتصم فيها متظاهرون من مدينة الحويجة في محافظة كركوك ممّا أدّى إلى سقوط ٥٠ شهيداً. وفي العام نفسه وفي التاسع من حزيران خرجت مظاهرات في مدينة النجف احتجاجاً على تردّي الخدمات. وتوالت الاحتجاجات في الأعوام ٢٠١٥ و ٢٠١٦، ٢٠١٧ للمطالبة بالقضاء على الفساد والابتعاد عن المحاصصة السياسيّة. وفي تموز ٢٠١٨ انطلقت احتجاجات في مدينة البصرة مطالبةً بتحسين الخدمات ومكافحة البطالة لدى الشباب، وانتشرت فيما بعد لتشمل كافّة مدن الجنوب وصولاً إلى العاصمة بغداد.

لقد توّجت الاحتجاجات في الأسبوع الأول من هذا الشهر، حيث انطلقت المظاهرات في بغداد وامتدّت إلى محافظات الجنوب والفرات الأوسط رافعةً المطالب ذاتها التي طالبت بها سابقاً ولم ينفّذ منها شيئاً. واستخدمت السلطات الأمنيّة في البداية خراطيم الماء، والغاز المسيل للدموع، لكنّها لجأت لاحقاً إلى إطلاق الرصاص المطّاطي والحيّ، واتهم المتظاهرون عناصر من ميليشيات الحشد الشعبي خاصّةً سرايا الخرساني الموالية للنظام الإيراني أنّهم كانوا يصعدون إلى سطوح البنايات ويطلقون الرصاص الحيّ على المتظاهرين ممّا أدّى إلى وقوع شهداء وجرحى منهم، كما تمّ اعتقال متظاهرين وصحفيّين تعرّضوا لاحقاً إلى التعذيب، وحدثت حالات وفاة لبعضهم في المستشفيات. وفي مؤتمر صحفيّ حضره مسؤولون من وزارات الدفاع والداخليّة والصّحة، وقبل التصعيد الأخير في مدينة الثورة والتي سقط خلالها ٨٧ شهيداً ومئات الجرحى، ذكر أنّ عدد الشهداء {سمّوهم قتلى} ١٠٤ بينهم ثمانية من عناصر الأمن، وعدد الإصابات والجرحى ٦١٠٧، إضافة إلى مئات المعتقلين.

من الوسائل التي اعتمدتها السلطات الأمنيّة والميليشيات هي الاعتداء على وسائل الإعلام لمنع وصول المعلومات الحقيقيّة عن المظاهرات، والعنف المفرط الذي استخدم ضدّ المتظاهرين إلى الرأي العام المحلّي والخارجي، حيث هاجم مسلّحون مقرّات وسائل إعلام وقنوات تلفزيونيّة في بغداد من بينها قناتي العربيّة والعربيّة الحدث والنهرين و "إن آر تي" العربيّة، وقال أحد العاملين فيها أنّ العناصر المسلّحة وبملابس عسكريّة، والقادمة في سيارات رباعيّة الدفع اعتدت على الموظفين في القناة، كما تمّ الاعتداء على أحد موظفي قناة العربيّة الحدث. وأوقفت السلطات خدمة الأنترنيت ووسائل التواصل الاجتماعي رغم أنّ مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة قد أقرّ في

تموز ٢٠١٦ أنّ: "استخدام الأنترنيت هو حقّ أساسيّ من حقوق الإنسان" .

مواقف عراقيّة وعربيّة ودوليّة من الاحتجاجات

صدرت مواقف تأييد لمطالب المتظاهرين المحقة، وإدانة واستنكار لممارسات السلطة والميليشيات من قبل الأحزاب الوطنية والقومية في أكثر من قطر عربيّ، ونظّمت وقفات مساند ة للمتظاهرين من قبل الجاليات العراقية والعربيّة في المهجر في عدد من الدول من بينها ألمانيا وفرنسا والنمسا والسويد وأميركا. في الوقت نفسه استنفرت إيران والأحزاب الموالية لها في الوطن العربي للتهجّم على الشباب العراقي المشارك في الإحتجاجات، واتهامهم بالعمالة لأميركا والصهيونيّة، أو أنّهم دواعش وما إلى ذلك من أساليب التضليل التي اعتادوا عليها للدفاع عن الدور التخريبي العدواني الذي يقوم به النظام الإيراني في العراق خاصّةً وفي أكثر من مكان من الوطن العربي عامّةً مباشرةً أو عبر أذرعه التي تخدم الأجندة الإيرانيّة على حساب وحدة وسيادة وأمن واستقرار وتقدم الأقطار العربيّة. وتجاهلت بعض الأحزاب والمنظّمات العربيّة التي تصنّف نفسها تقدميّة وقوميّة الانتفاضة باعتمادها ازدواجيّة المعايير تماهياً مع مواقف النظام الإيراني وإدراكاً منها أنّ اتّجاهاً سياسيّاً للانتفاضة كان موجّهاً ضد إيران. كما أنّ موقف الجامعة العربيّة والأنظمة العربيّة كان دون المستوى المطلوب، وتعاطوا مع الانتفاضة بالأسلوب الدبلوماسي.

من جهة أخرى، دعا الاتحاد الأوروبي قوات الأمن العراقيّة إلى التحلّي بأقصى درجات ضبط النفس في التعامل مع المتظاهرين، وأكّد دعمه إجراء السلطات العراقيّة تحقيقات سريعة، وعلى ضرورة تحقيق رغبات الشعب وخصوصا تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية. وصرّح السفير البريطاني في بغداد قائلاً: "لا داعي لنظريّات المؤامرة، مطالب الشعب العراقي مشروعة". ودان وزير الخارجيّة الأميركي بومبيو الاستخدام المفرط للعنف ضد المتظاهرين. وصرّح وزير الخارجيّة الروسي لافروف أنّ: " روسيا تنأى بنفسها عن الوضع في العراق وتعتبره شأناً داخليّاً". جاء ذلك خلال زيارته إلى العراق لبحث الأوضاع في المنطقة والعلاقات الثنائيّة خاصّةً ما له علاقة بتنفيذ عقود الأسلحة إلى العراق. وطالبت الممثلة الخاصّة للأمين العام للأمم المتحدة في العراق جينين هينيس بمحاسبة المسؤولين عن العنف ضدّ المتظاهرين العراقيّين، وعبّرت عن حزنها البالغ لوقوع خسائر غير مبرّرة في الأرواح.

ونتيجةً لضخامة الاحتجاجات والعدد الهائل من ضحايا العنف المستخدم ضدّ المتظاهرين، والانتقادات لأحزاب السلطة والمرجعيّة في النجف تمّت دعوة البرلمان إلى الانعقاد ولكنّ ذلك لم يحدث نتيجةً لمقاطعة عدد من الكتل السياسيّة، كما دعا رئيس البرلمان ممثلين عن المتظاهرين لحضور اجتماعات البرلمان والاستماع إلى مطالبهم والتي لم تتم تلبيتها إلاّ من عدد من الأشخاص رفض المتظاهرون اعتبارهم ممثلين لهم، و اضطرت حكومة المنطقة الخضراء إجراء تعديلات في بعض الوزارات حيث تمّ التعيين لوزارتي الصحة والتربية وحالت الخلافات بين الكتل البرلمانيّة دون التصويت على مرشحي وزارات الصناعة والهجرة والإتصالات، كما اتخذت بعض الإجراءات الشكليّة هي عبارة عن إغراءات ورشوة للالتفاف على مطالب المتظاهرين وأبرزها:

1ـ اعتبار جميع ضحايا التظاهرات من المدنيّين والقوات الأمنيّة شهداء، وإطلاق سراح المعتقلين الذين لم يقوموا بارتكابات خلال المظاهرات

2ـ تقديم منحة ماليّة قيمتها ١٧٥ ألف دينار عراقي للعاطلين عن العمل لمدة ثلاث سنوات دون الإشارة إلى ماذا بعد السنوات الثلاث؟

3ـ إعادة ٤٦ ألفاً من منتسبي القوات المسلحة الذين تمّت إقالتهم سابقاً إلى الخدمة في كانون الثاني ٢٠٢٠. وهنا يطرح السؤال لماذا أقيلوا رغم تشريع وجود ١٥٠ ألفاً من الميليشيات وتمكينهم بالمال والسلاح، وثبتت ممارساتهم لانتهاكات بحقّ المواطنين العراقيّين من قتل وتغييب وتعذيب وتهجير واستيلاء على الأملاك العامّة والخاصّة واعتداء على الكرامة الإنسانيّة، وتبعيّة واضحة لدولة أجنبيّة هي إيران بما يتعارض مع الحدّ الأدنى من مقتضيات احترام المواطنة والسيادة الوطنيّة، ولماذا إعادة العسكريّين المقالين إلى الخدمة بعد ثلاثة أشهر رغم أنّ الأمر لا يحتاج إلى أكثر من قرار وتوقيع؟ ممّا يؤكّد أنّ الهدف من الوعود هو إخماد ثورة الشعب والالتفاف على المطالب العادلة.

4ـ الوعد ببناء ١٠٠ ألف وحدة سكنيّة متوسطة الكلفة، وإعفاء المزارعين والفلاّحين من بدلات استئجار الأراضي الزراعيّة خلال السنوات السابقة ولغاية 2020

5ـ إقالة محافظ بغداد وحلّ الحكومات المحليّة في المحافظات

6ـ تقديم ملفّات الفساد إلى القضاء ووقف عمل المفتشين العموميّين.

وقد قوبلت تلك القرارات برفض تنسيقيّات المتظاهرين حيث أنّهم يعتبرون أنّ مجلس النواب والحكومة ومجالس المحافظات هم السبب الرئيسي في سوء الإدارة والفساد، ويطرحون السؤال التالي: " لماذا لم تحاسب الحكومة الاتحادية أيّ أحد في قضايا الفساد على الرّغم من أنّ رموزه واضحون أمام الرأي العامّ، ولماذا لم تنفّذ الوعود التي أطلقتها الحكومات السابقة بعد الاحتجاجات في السنوات الماضية، وحكومة عادل عبد المهدي بعد سنة على تسلّمها السلطة؟

استنتاجات

1ـ لقد اتّسمت المظاهرات بأنّ معظم المشاركين فيها هم من الشباب بأعمار ١٥ـ٢٥ سنةً، وإن ظهر بين المتظاهرين أعداد من كبار السنّ رجالاً ونساءً عبّروا أمام وسائل الإعلام عن نقمتهم على أداء السلطة والأوضاع المعيشيّة الصعبة التي يواجهونها. وهذا يدلّ على أنّ الجيل الذي نشأ ما بعد الاحتلال يرفض، استناداً إلى الواقع الذي وصل إليه العراق، النهج والبرامج التي اعتمدت من قبل أطراف العمليّة السياسيّة ألتي أدارت البلاد منذ عام ٢٠٠٣ وحتى الآن.

2ـ إنّ مهاجمة المتظاهرين للمقرّات التابعة لأحزاب السلطة وميليشيات الحشد الشعبي {بدر، عصائب أهل الحق، سرايا الخرساني، ألدعوة، تيار الحكمة، الحزب الشيوعي ـالجناح المشارك في العمليّة السياسيّة ـ وغيرها} في الناصريّة في محافظة ذي قار تشير بوضوح إلى أنّ رموز هذه الأطراف لم يصلوا إلى البرلمان ولاحقاً إلى الحكومة ومؤسسّات الدولة الأخرى بانتخابات عادلة وشفّافة، ولا يتمتعوا بثقة الشعب.

٣ـ إنّ ترديد المتظاهرين شعار: "بغداد حرّة حرّة...إيران برّا برّا"، وحرق العلم الإيراني وصور رموز إيرانيّة تؤكّد بما لا يقبل الشكّ ألبعد الوطني الأصيل للمتظاهرين ورفضهم للدور الإيراني الذي يتدخلّ سلبيّاً في العراق. وفي هذا السياق كتب موقع "كاسباروف" الروسي المعارض: "لا يربط العراقيّون واقعهم المدقع بالسلطات العراقيّة فقط، بل يربطونه أيضاً بإيران، التي تحتلّ العراق عمليّاً. وأنّ اتهامات العراقيّين لإيران مبرّرة كليّاً، وأنّ النظام الإيراني التوليتاري المشرقي ينتهج سياسة توسعيّة في المنطقة، ويمتصّ جميع موارد العراق". وورد في صحيفة نيزافيسيمايا غازيتا {NG} ألروسيّة: "يحتجّ العراقيّون ضدّ الفقر والإيرانيّين، وأنّ المشاركين في الاحتجاجات اعترضوا على علاقة الحكومة المركزيّة في العراق بالسلطات الإيرانيّة، وعبّروا عن استيائهم من مستوى تبعيّة عدد من السياسيّين المحليّين للنخبة السياسيّة والعسكريّة في إيران". كما دعت صحيفة "غولف نيوز" السلطات العراقيّة إلى بدء الإصلاحات لمنع المزيد من الاحتجاجات وجاء فيها أيضاً: "لقد سئم العراقيّون الفساد وعدم الكفاءة اللذين يميّزان الحكومة العراقيّة، والمأزق السياسي الذي يتخبّط فيه البرلمان، ونفوذ إيران المتزايد في جميع جوانب الدولة، وعجز رئيس الوزراء عن تغيير مجرى الأمور".

٤ـ عند مقارنة احتجاجات تشرين الأول الحالي بتلك التي حدثت في السنوات الماضية يلاحظ أنّها الأكبر ودون مشاركة أيّ طرف من أطراف العمليّة السياسيّة ما بعد الإحتلال، في حين أنّ بعض الاحتجاجات السابقة كانت تظهر سطحيّاً وكأنّها تعكس شعبيّة أحد تيارات السلطة وتحديداً التيار الصدري ممّا يدلّ أنّ بعض الاحتجاجات السابقة كان يتمّ استغلالها لتعويم العمليّة السياسيّة وإخراجها من مأزقها وليس دعم مطالب المحتجّين.

٥ـ رغم تباين الإحصائيّات ذات العلاقة بالضحايا { شهداء، جرحى، معتقلون} فإنّه حتّى ولو اعتمدت الأعداد التي أعلن عنها ممثّلو السلطة، وهي أقلّ بكثير من الأعداد الحقيقيّة، فإنّ ذلك يشير إلى أنّ ما قامت به الأجهزة الأمنيّة والميليشيات ليس استخدام العنف المفرط ضدّ المتظاهرين فقط وإنّما جريمة ضدّ الإنسانيّة تستدعي ليس فقط التحقيق من قبل الأجهزة القضائيّة العراقيّة المشكوك باستقلاليّتها ونزاهتها، وإنّما كذلك من قبل المنظّمات الدوليّة المعنيّة بحقوق الإنسان.

٦ـ إنّ الوعود التي أطلقتها حكومة المنطقة الخضراء لم تصل إلى الحدّ الأدنى من إمكانيّة تحقيق مطالب المحتجّين لأنّها خلت من بنود حقيقيّة لمكافحة التبعيّة للخارج والفساد والبطالة، ولم تتضمّن خططاً لوضع حدّ للميليشيات التابعة لإيران، وتأمين الخدمات من خلال تحقيق الاكتفاء الذاتي في تأمين الكهرباء وذلك بإنشاء معامل إنتاج ووقف استيراد الطاقة من إيران أو غيرها، ولا تطوير القطاعات الزراعيّة والصناعيّة التي تعتبر القاعدة الأساسيّة للتنمية، وتوسيع مروحة تأمين فرص العمل، والحدّ من استغلال إيران وغيرها بإغراق السوق العراقيّة بالمنتجات المستوردة غير المطابقة للمواصفات.

بناءً على المعطيات سالفة الذكر فإنّ الاحتجاجات في العراق لن تتوقف حتّى يتمّ وضع حدّ للهيمنة الخارجيّة وخاصّةً الإيرانية على مفاصل الدولة، وتغيير العمليّة السياسيّة التي ثبت تبعيّة أطرافها للخارج، وعدم استنادها إلى قاعدة شعبيّة وطنيّة حقيقيّة، وتورطّها في الفساد، وهدر وسرقة موارد الدولة، وعدم تلبية الحدّ الأدنى من حاجات الشعب الحياتيّة رغم القدرات الاقتصادية الهائلة التي يتمتّع فيها العراق. وكما يقول المثل الشعبيّ: "ما بني على باطل فهو باطل، وفي النهاية لا يصحّ إلاّ الصّحيح".

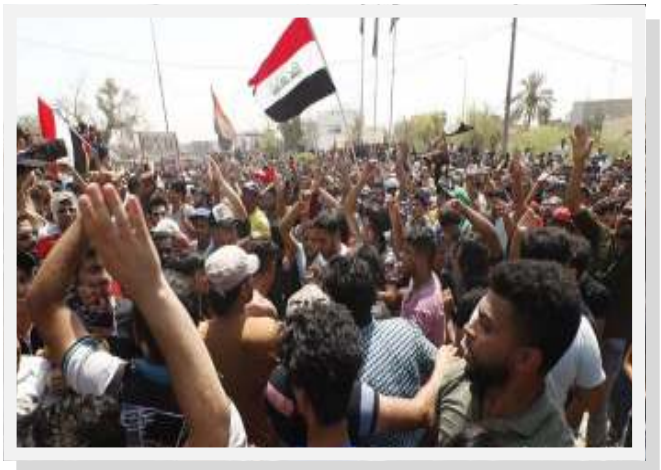

طليعة لبنان:
انتفاضة جماهير العراق
هي انتفاضة الشعب ضد الاحتلال وإفرازاته ولاسترداد السيادة الوطنية

دانت القيادة القطرية القمع الذي تتعرض له الانتفاضة الشعبية التي انطلقت ضد منظومة الفساد الحاكمة ولأجل استرداد السيادة الوطنية، واعتبرت أن تلبية مطالب الجماهير المنتفضة هو بإسقاط العملية السياسية بكل قواها ورموزها ورعاتها الدوليين والإقليميين وخاصة النظام الإيراني.

جاء ذلك في بيان للقيادة القطرية في ما يلي نصه:

تتوجه القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان الاشتراكي بالتحية لانتفاضة جماهير العراق التي غطت بفعالياتها بغداد ومحافظات الجنوب والفرات الأوسط، وهي بما اطلقته من مواقف وشعارات أعادت التأكيد على أن شعب العراق لا يسكت على ضيم اجتماعي وعلى انتهاك لسيادته الوطنية وهو إن أمهل إلا أنه لا يهمل حقوقه ولا يتنازل عنها مهما قست الظروف، وأن مواجهة القوى السلطوية والتشكيلات الميليشاوية للمتظاهرين بالرصاص الحي الذي أوقع حتى الآن ما يفوق المئة شهيد وآلاف الجرحى، ما هو إلا دليل إضافي بأن هؤلاء الذين يمسكون بمفاصل السلطة ليسوا سوى أدوات تحركهم المرجعية الإيرانية بدوائرها الدينية والسياسية والأمنية وهذا بات ثابت من خلال دور غرفة العمليات الإيرانية التي توجه المنظومة السلطوية في تعاملها مع الانتفاضة والإصرار على قمع الحراك الشعبي أياً كانت النتائج، فالذين يقتلون فعلياً هم عراقيون والذين يطلقون النار هم نظرياً عراقيون لكنهم في الواقع إنما ينفذون الإملاءات والأوامر الإيرانية.

إن القيادة القطرية لحزب طليعة لبنان العربي الاشتراكي وهي تدين بشدة ما تتعرض له جماهير العراق من قمع أوقع هذا الكم من الضحايا تعتبر أن هذه الانتفاضة وبالشمولية التي اتسمت بها إنما أعادت تصويب الأمور باتجاه تسمية الأشياء بأسمائها الصريحة والواضحة وهي أن أسباب الأزمة إنما تكمن في الأساس السياسي الذي بنيت عليه ما يسمى بالعملية السياسية وما أفرزته من نتائج، كما تكمن في الهيمنة الإيرانية على كل مفاصل الحياة في العراق والتعامل باعتباره جرماً يدور في الفلك الإيراني.

من هنا، فإن ما أعلنت عنه الحكومة عن سلة تقديمات وخدمات إنما هي رشوة ظناً أنها يمكن أن تهدئ من زخم الشارع الذي لا يرى حلاً إلا بإسقاط العملية السياسية التي افرزها الاحتلال الأميركي وتحرير العراق من الاحتلال الإيراني ووضع دستور جديد يتم بالاستناد إليه إعادة بناء العراق بناء وطنياً متحرراً من كل أشكال الاستلاب الاجتماعي والوطني ويعود ليتبوأ موقعه الطبيعي في أمته العربية التي انكشفت بعدما احتل العراق ودمرت بنيته الوطنية وطيفت حياته السياسية. ولذلك فان الانتفاضة التي أثبتت من خلال سياقاتها بأنها انتفاضة وطنية بامتياز استطاعت أن ترسم خطاً فاصلاً بين تاريخين، ما قبل انطلاقتها وما بعدها وما بعدها ليس كما قبلها.

لقد قالت الجماهير بصوت مرتفع ومدوي لا للعملية السياسية ولا لإيران ونزلت إلى الميادين وهي تواجه رصاص السلطة وقناصة الميلشيات بالصدور العارية ووجهت الرسالة التي وصلت حكماً لمن هو مقصود منها، أن العراق لن يحكم من إيران وإفرازات الاحتلال إلى زوال..

المجد والخلود لشهداء هذه الانتفاضة التي أعادت استحضار القضية الوطنية العراقية بكل عناوينها والشفاء للجرحى وللكشف عن مصير المفقودين والمختفين قسراً ولتتحرك المنظمات الحقوقية وذات الصلة بقضايا حقوق الإنسان لتوثيق الجرائم التي ترتكب بحق الشعب الذي نزل إلى الشوارع ليعبر بوسائط التعبير الديموقراطي عن معاناته وآلامه وانتهاك سيادته فتم التصدي له بالنار وهذا كاف لإحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى مجلس حقوق الإنسان وإلى المحاكم الجزائية الدولية لأن الجرائم التي ارتكبت بحق الجماهير هي جرائم ضد الإنسانية. ولتواكب الجماهير العربية الحراك الشعبي في العراق وتنتصر له لأنه بانتصار قضية العراق بما هي قضية تحرر اجتماعي وتوحيد وتحرير وطني تنتصر الأمة في واحدة من أهم ساحتها، هي ساحة العراق.

٢٠١٩/١٠/١٧

.. وبيان لجنة العلاقات الخارجية في الحزب الشيوعي اللبناني حول التحركات الشعبية في العراق

يتابع الحزب الشيوعي اللبناني التحركات الشعبية السلمية القائمة في العراق منذ عدة سنوات، والتي وصلت إلى أوجها في الأيام الأخيرة. تأتي هذه التحركات كردة فعل طبيعية على الوضع الاجتماعي المزري بسبب الإفقار والبطالة والتهميش والنهب، والتفتيت المذهبي والقومي، والذي يعاني منه الشعب العراقي نتيجة نظام الاستغلال والمحاصصة التابع الذي جرى تركيبه منذ الاحتلال الأميركي للبلاد.

يدين الحزب القمع الوحشي الذي يتعرض له المتظاهرون، والذي أدى إلى استشهاد العشرات وجرح واعتقال الآلاف. وفي هذا الإطار، يدعم الحزب الشيوعي اللبناني المطالب الاجتماعية المشروعة للمتظاهرين، ويدعو إلى وقف فوري لكل أعمال القمع، وصيانة الحريات العامة والحق بالتظاهر، والحوار والتجاوب السريع مع المطالب الإصلاحية وتحقيق ما يطمح إليه أبناء العراق في التقدم والتحرر والتغيير ووضع ثروات البلاد في خدمة الشعب العراقي.

انتفاضة العراق.. الشعب بيتكلم عربي

كتب المحرر السياسي

ليست المرة الأولى التي تنزل فيها الجماهير الشعبية في العراق إلى الشوارع والميادين بعدما وصلت المنظومة الخدماتية إلى الحضيض . فقبل أشهر كانت مدن الجنوب والفرات الأوسط والناصرية مسرحاً لتظاهرات شعبية استمرت لأيام، لكن جرى الانقضاض عليها بتوجيه مباشر من الحلقة الأمنية الإيرانية التي تشرف على إدارة التشكيلات الميليشاوية التي انضوت تحت ما يسمى بالحشد الشعبي الطائفي، وتكاد الشعارات التي رفعها المتظاهرون في الأوقات السابقة هي ذاتها التي ترفعها الجماهير في الانتفاضة الحالية والتي تتميز عن سابقاتها بأنها أكثر تحشداً وأكثر شمولاً وأكثر تشديداً على سلمية الحراك الذي انطلق تحت ضغط الواقع المعيشي الصعب، واستفحال الفساد السياسي والإداري والمالي، و ارتفاع منسوب الغضب الشعبي المكبوت من التغول الإيراني في كل مفاصل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتربوية.

لكن ما يجدر التوقف عنده في مقاربة الأبعاد الفعلية لهذه الانتفاضة هو أن الجماهير الشعبية التي غصت بها ميادين بغداد وخاصة ساحة التحرير، والبصرة والحلة والناصرية والعمارة والنجف وكربلاء، وجهت رسائل بثلاثة اتجاهات.

الاتجاه الأول هو ضد العملية السياسية التي أفرزها الاحتلال الأميركي واحتواها الاحتلال الإيراني، والتي ثبت في سياق إدارتها للوضع أنها مجرد تشكيل فوقي ينفذ إملاءات تملى عليه ،في البدء كانت أميركية، ثم تحولت إلى إيرانية والتحول الأخير هو الأخطر لأن النظام الإيراني عمد إلى إنشاء تشكيلات ميليشياوية أنيطت بها أدوار أمنية لتنفيذ التوجيهات الإيرانية، ومن ثم شرع وضعها كتشكيلات رسمية من ضمن القوى العسكرية والأمنية النظامية في استحضار لنموذج ما يسمى بالحرس الثوري الإيراني (أي التشكيل السلطوي الموازي) الذي يغذى ويمول من خزينة الدولة لكنه يرتبط بمركز توجيه وتحكم من الجهة التي أشرفت على إنشائه وتدعيمه وتوحيد أطرافه.

وإن تطلق الجماهير المواقف المنددة بالسلطة بمختلف أطرافها وتدعو إلى محاسبتها على أدائها في كل المجالات المرتبطة بالإدارة العامة، فهي إنما كانت تعبر عن رأيها بهذه المنظومة التي سميت حاكمة وهي ليست سوى دمية تحركها المرجعية الإيرانية دينية كانت أم سياسية أم أمنية، وهي بذلك تكون قد نظمت عملية استفتاء بعيداً عن كل أشكال التعليب والتزوير بنتائجه.

إن شعباً يحرم من أبسط الحقوق الخدمية في الكهرباء والماء والنقل والطبابة وبتدني مستوى التعليم بحيث لم تعد الشهادة العراقية يعترف بها وهي التي كانت مفخرة لحامليها، وأن شعباً ترتفع نسبة البطالة عنده، وتنهب ثرواته لتوظف في خدمة الاقتصاد الإيراني، ما كان بوسعه أن يسكت طويلاً على هذا الضيم الاجتماعي وهو الذي عاش الاكتفاء الذاتي وتوفير كل الخدمات الضرورية في لحظات الحصار، وبالتالي فإن انتفاضته هي أمر طبيعي في وقت يرى فيه الدمى السياسية تغرف وتسرق ثروة البلاد وتحولها إلى أرصدتها الخاصة في البنوك الأجنبية.

إن الوضع الاجتماعي – الاقتصادي وصل حد الاختمار، وهذه هي من مقدمات ثورات الشعوب التي تثور لحماية حقها الطبيعي بالحياة بعدما أوصلتها الطغمة السلطوية إلى حافة الموات السياسي والاجتماعي.

الاتجاه الثاني هو ضد إيران وإن تصدح حناجر المتظاهرين الذين غصت بهم الميادين، بشعار (إيران برا – برا) (بغداد حرة حرة)، فلأنها باتت تدرك جيداً ان هذا الوضع المزري الذي وصل إليه العراق بكل نواحي حياته، هو بسبب الدور الإيراني الذي بات يجسد احتلالاً مباشراً. وأن استراتيجية النظام الحاكم في طهران، هي رؤية عراق مدمر بنيوياً، لا دولة فيه، ولا سلطة تتمتع بالحد الأدنى من الاستقلالية، بل عراقاً تابعاً يدور في الفلك الإيراني، بحيث يكون مركز الجذب القائم في طهران هو الذي يتحكم بحركة الجرم العراقي.

إن الذي جعل الصوت الشعبي يرتفع هذه المرة أكثر من المرات السابقة ضد إيران، هو ليس تثقيل الكابوس الإيراني على الشعب العراقي بجوانبه السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وحسب، بل لسبب آخر على قدر كبير من الأهمية، وهو أن المخطط الإيراني لم يعد يكتفي بامتصاص ثروات العراق وأضعاف دولته، بل يهدف أيضاً إلى إسقاط هويته. وهذه مسألة تتجاوز عند المواطن العراقي حدود التداعيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتغول الإيراني، والتي يمكن أن يشد الأحزمة وهو يواجه ظروفها الصعبة، لكن ما لا يمكن للمواطن العراقي أن يقبل به وتحت أي ظرف هو أن تسلب منه كرامته وعزته الوطنية وعروبته.

وإذا كانت الانتفاضة بحجم الحضور الجماهيري الذي تميزت به هذه المرة، شكل استفتاء شعبياً على أداء المنظومة السلطوية، فإن هذه الانتفاضة وبالشعارات التي رفعتها والهتافات التي أطلقتها ضد إيران وإحراق العلم الإيراني، إنما كانت استفتاء شعبياً على الدور الإيراني المتغول في مفاصل الإدارة والحياة العراقية. وهذا البعد الذي تأخذه الانتفاضة الحالية يفوق أهمية ،دلالات البعد السياسي – الاجتماعي الذي حركت أسبابه الحالة الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شعرت الجماهير ، إن إيران تريد طمس هوية العراق الوطنية، وتشويه المنظومة القيمية التي تتميز بها الشخصية الوطنية العراقية، وتعميم ثقافة التفريس على

حساب الثقافة القومية العربية بكل أعرافها وتقاليدها وأرثها المتراكم عبر التاريخ.

كما باتت تدرك جماهير العراق، ان إيران وبالشكل الذي تتغول فيه في الشأن العراقي لا تريد مساعدة العراق كما تزعم، وإنما تدميره والثأر منه عن هزيمتها في القادسية الثانية، كما الثأر من الأمة العربية عبر ثأرها من العراق من هزيمة الفرس في ذي قار والقادسية الأولى. لقد اكتشف شعب العراق أن دخول إيران على رافعة الاحتلال الأميركي هو لنفث كل سمومها في العراق وتسميم ليس منظومته الغذائية وثروته المائية وحسب بل أيضاً تسميم منظومته الاجتماعية والثقافية.

إن إيران تسعى لتدمير العراق وإذلال شعبه للثأر من هزائم مني بها الفرس على أيدي العرب حديثاً وقديماً وأن ينتفض شعب العراق ضد إيران، فإنما ينتصر لقضيته الوطنية ولكرامته التي يعتز بها ولعروبته التي يعرف بها كهوية قومية. وإن تملأ الانتفاضة الميادين وأن تنزوي السلطة في دوائرها الرسمية، وأن تهاجم الجماهير مقرات التشكيلات التي توجهها إيران، وتعتبرها رموزاً إيرانية، فهي إنما تؤكد، بأن علاقة النظام الإيراني مع بعض التشكيلات إنما هي علاقات مع حلقات أمنية، وهي أبعد من أن تصل إلى عمق القناعة الشعبية.

وهذا ثابت لأن نبض الشارع العراقي قال لا لمنظومة الفساد، لا لهذه العملية السياسية التي أفرزها الاحتلال، وقال لا لإيران ولكل القوى المرتبطة به.

أما الاتجاه الثالث ،فهو موجه إلى كل الذين خططوا ونفذوا العدوان الأول والثاني وما بينهما من حصار وهي أن شعب العراق لا يفهم الكيمياء السياسية والاجتماعية والوطنية الخاصة به إلا ذوي الانتماء الوطني الأصيل الذين يضربون جذورهم في التاريخ العربي لهذا الشعب، ومن يريد أن ينفتح على العراق إنما كان عليه ان ينفتح على قواه السياسية والشعبية الأصيلة التي تعبر عن الحقيقة التاريخية لهذا الشعب، وليس على الأدوات المرتبطة بمن دمر العراق ويسعى لإسقاط هويته القومية.

إن شعب العراق يعي هذه الحقيقة وجماهير الأمة تعي هذه الحقيقة ،لكن مطلوب من حكام العرب أن يعوا هذه الحقيقة أيضاً ولو متأخرين.

إن نبض الشارع عبر بوضوح عما يريد الوصول إليه، وقال بصوت عالٍ ان العراق عربي كان وسيبقى، فهل يفهم حكام طهران إن هذه الرسالة ومعهم من ارتضى أن يكون ذيلاً ذليلاً لهم ويعود إلى وطنيته؟

العراق عربي وشعب العراق بيتكلم عربي هكذا تقول الانتفاضة ..

بيان المؤتمر الشعبي العربي حول انتفاضة شعب العراق

أصدر المؤتمر الشعبي العربي البيان التالي:

يا جماهير شعبنا العراقي البطل...

يا جماهير امتنا العربية الماجدة...

طيلة ستة عشر عاماً مرت على احتلال العراق من القوات الغازية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية واضطرارها للهروب تحت ضربات المقاومة البطلة عام ٢٠١١ وتسليم العراق إلى ايران الصفوية على طبق من ذهب لاستكمال اخطر دور ومهمه وهي نشر الطائفية النتنه وفق العقائد الفارسية لزعزعة أمن العراق والأمه العربية والعمل على نشر الفوضى والقتل والجوع والفقر وإفساد المجتمع العراقي العربي كافة بالمخدرات وشتى أنواع الفساد الأخلاقي والمادي من سرقه ونهب لخيراته وأمواله وبالتعاون مع العملاء والخونة الذين يديرون العملية السياسية في العراق حتى باتت قيمة الأموال المنهوبة تزيد على الف ومائتي مليار دولار حسب مصادرهم.

يا جماهير امتنا الماجدة...

منذ بداية الاحتلال لم يستكن الشعب العراقي العظيم ولن يسكت على ضيم وظلم الأفراد والميلشيات الطائفية وعانى خلال ذلك كثيراً من الإرهاب والقتل والتجويع والحرمان من ابسط الخدمات من ماء وكهرباء وانتشار البطالة والتجويع ومن ابسط الحقوق الإنسانية التي أقرها المجتمع العالمي ولم يحصل إلا على الوعود الكاذبة ممن يطلق عليهم جزافاً سلطات الحكم لانهم لا يملكون الإرادة السياسية في تنفيذ هذه الوعود لارتهانهم وتبعيتهم يمثلون مصالح الأحزاب والميلشيات الطائفية التابعين لها.

يا جماهير شعبنا العراقي...

يا جماهير امتنا العربية...

إن المظاهرات التي كانت اندلعت يوم ٢/١٠/٢٠١٩ والتي انطلقت بحشود كبيره من مدينة بغداد ما هي إلا فصل جديد من المواجهة المتواصلة من الشعب ضد السلطة العميلة حيث ان هذه الاحتجاجات والمظاهرات كانت تهدف إلى مكافحة الفساد وتوفير الكهرباء والماء بعد ان طالبت الجماهير العراقية منذ زمن قريب وبعيد السلطات الحاكمة بضرورة توفيرها ولما لم تتلقَ أي إذن صاغيه لمطالبها خرجت في ثورة عارمه شملت الحشود الشعبية والجماهيرية الفقيرة وشملت محافظات كربلاء وميسان وذي قار والكوت والنجف واشتعلت في بغداد وصولاً إلى طريق مطار بغداد وحتى البيّاع كما أفادت المصادر الإعلامية ومنها الخاصة بوكالة الأنباء الألمانية وكل الاحتمالات تشير إلى أنها ستتجه نحو الوسط والشمال. ويحاول النظام الفاسد باحتوائها بمزاعمه عن استقبال وفود العشائر تارة وممارسة اقسى درجات العنف والبطش والتقتيل والاعتقال خلافاً لمبادئ حقوق الإنسان الطبيعية حيث سقط ويسقط في هذه المعركة الجماهيرية أعداد من الشهداء والجرحى والمصابين.

يا جماهيرنا العربية والعراقية الأبية...

لقد ضاق الشعب العراقي ذرعاً نتيجة عدم الجدية والاهتمام لتلبية مطالبه المشروعة من قبل ما يسمى سلطات الحكم العميل وكان طبيعيا ان تتطور المطالبات بالخدمات إلى مطالبات بإسقاط الحكم العميل والتابع وهكذا هي الثورات الكبرى تبدأ بالمطالبات الخدمية وتنتهي بالمطالبة بإسقاط الحكم وكان ذلك أيضاً شأن الثورة الفرنسية كنموذج عالمي.

وإن ما تشهده وسائل الإعلام من إحراق لمكاتب الأحزاب ومكاتب السلطة العملية والطائفية وعلى رأسها ما يسمى بحزب الدعوة والعصائب والميلشيات التابعة ما يطلق عليه تسمية الحشد الشعبي التابع كنموذج في ذلك.

يا جماهيرنا العراقية البطلة...

يا جماهير امتنا المجيدة..

تحاول السلطات العميلة الحاكمة الترويج بأن هنالك أحزاباً فكريه تاريخيه تقف خلف تلك التطورات والحركات الجماهيرية للتحريض ومحاولة دعم مزاعمها الفاشلة على الرغم بأنه لم يرد شيئا من ذلك لا من قريب ولا من بعيد سوى الرعب الكامن في أذهان أولئك العملاء وما هو راسخ في داخلهم من كوابيس تغذيها عمالتهم الثابتة للأجنبي.

وهذه المحاولات الفاشلة تعكس حالة الرعب الدائم الذي يعيشونه نتيجة خياناتهم لشعب العراق وأهدافه في الحرية والانعتاق والتقدم.

وإذ ندين ونستنكر إجراءات القمع والتعرض للمتظاهرين بالرصاص الحي والتي تنفذها المليشيات المرتبطة بالنظام الإيراني ومدايات دور النظام في تحريض وتعبئة القوى الأمنية المؤثرة وقوى الحشد الشعبي الحاقدة في التعرض للمتظاهرين السلميين وخاصة بعدما اتضح أن الانتفاضة المباركة أخذت بعداً وطنياً بتوجيه شعاراتها ضد النظام الإيراني مباشرة كما ضد العملية السياسية المزعومة.

إننا في الأمانة العامة للمؤتمر الشعبي العربي يحدونا الأمل بانتصار جماهير شعبنا الثائرة ضد الفساد والعمالة والخيانة ونتفاءل بأن أبواب الانفراج والانعتاق والحرية والعيش الحر الكريم لشعبنا العراقي العظيم ستفتح قريباً ويعود الحق إلى نصابه والنصر دائماً حليف الشعوب المكافحة من اجل الحرية والتقدم والعدالة والعيش الرغيد والمجد والنصر لشعبنا وطموحاته في الانعتاق والحرية والوحدة والتقدم.

الأمين العام للمؤتمر الشعبي العربي

المحامي احمد عبد الهادي النجداوي

بيان صادر عن التجمع القومي الديمقراطي في البحرين حول التطورات في العراق

أصدر التجمع القومي الديمقراطي في البحرين بياناً حول التطورات في العراق هذا نصه:

ها هو الشعب العراقي يشعل انتفاضته من جديد، وتنزل الجماهير الشعبية للتعبير عن غضبها ومعاناتها ورفضها الشديد لما ألت إليه الأوضاع في العراق من تردي وخراب. فقد غصت الميادين والساحات في العاصمة العراقية بغداد والعديد من المحافظات والمدن بالمتظاهرين الذين حرصوا على سلمية حراكهم الشعبي، رغم ما تعرضوا له من قمع وتنكيل دمويين واستخدام الرصاص الحي مما أوقع أكثر من مائة شهيد وآلاف الجرحى. لقد انتفضت هذه الجماهير الغاضبة بعد أن طفح الكيل وعمت المآسي والكوارث الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والأمنية، وطال الدمار كل مفاصل الحياة في هذا البلد العربي المنكوب.

وبالرغم من أن هذه الانتفاضة الأخيرة التي اتسمت بالشمول والمشاركة الشعبية الكبيرة، والحضور الجماهيري الواسع قد جاءت تحت ضغط الواقع المعيشي المزري والصعب، واستفحال الفساد والسرقات ونهب ثروات البلد من قبل الأحزاب الحاكمة والميليشيات المتحكمة والاستيلاء على نفطه من قبل الشركات الأمريكية وبناء القواعد العسكرية الأمريكية، الأمر الذي دفع بالملايين من العراقيين للعيش تحت خط الفقر، وحرمانهم من أبسط حقوقهم المعيشية والخدمية مثل الكهرباء والماء والطبابة والسكن والتعليم والوصول بالبلاد إلى حافة الانهيار الشامل، بفعل المنظومة الحكومية الفاسدة والمهترئة، المتولدة من رحم العملية السياسية التي افرزها الاحتلال الأمريكي الصهيوني وتلقفها الاحتلال الإيراني ليذهب بها إلى أسوء مساراتها الطائفية والتخريبية بعد أن توغل في كل مفاصل الحياة السياسية والأمنية والاجتماعية، نقول بالرغم من كل هذه المظالم السياسية والاجتماعية التي حركت الشارع العراقي، فإن هذه الانتفاضة قد كشفت عن أبعاد وطنية وسياسية شاملة تجلت بوضوح في تلك الشعارات الرافضة لما يتعرض له العراق من محاولات تستهدف استقلاله وسيادته وكرامته وطمس هويته الوطنية والقومية وعزله عن محيطه القومي العربي.

إن الشعب العراقي المظلوم الذي يخرج اليوم منتفضاً في وجه منظومة الفساد والسرقات، يعلن بصوت عالٍ ومدو رفضه للعملية السياسية الطائفية ولكل رموزها وإفرازاتها الكارثية التي حلت بالبلاد والعباد، وهو يستصرخ كل الضمائر الحية، وكل القوى المحبة للعدل والمساواة للوقوف معه والانتصار لقضيته العادلة، وإنقاذه من حياة البؤس والشقاء، ومن سلطات القمع والبطش التي أفقرت وأذلت هذه الشعب العزيز الكريم، وجعلت منه شعبا معدما في بلد غني بثرواته الوطنية وبتاريخه الإنساني وأرثه الحضاري.

إننا في التجمع القومي الديمقراطي نعيد التأكيد على مواقفنا الثابتة والمبدئية المناصرة لحق الشعب العراقي في حياة حرة كريمة وعادلة ونيل كل حقوقه السياسية والوطنية، ونؤكد على حق المتظاهرين في مطالبهم السلمية والعادلة، وندين بشدة استخدام القمع والعنف ضدهم، وفي هذا المجال نجدد إيماننا بأنه لا مجال لإنقاذ العراق وشعبه وخلاصه من كل الكوارث التي حلت به إلا بخروج كل قوى الاحتلال من أرضه وطرح مشروعاً سياسياً وطنياً شاملاً، يتركز على تحرير العراق ويستوعب كل العراقيين بكل مكوناتهم الاجتماعية والوطنية والسياسية، مشروعاً يقوم على إنقاض العملية السياسية الراهنة، ويضع العراق على طريق الخلاص والنهوض، وتحقيق العدل والمساواة والحرية لكل أبناء الشعب العراقي، ليعود العراق قوياً متحرراً من كل أشكال الهيمنة والاستلاب الوطني والاجتماعي.

عاش العراق حراً عربياً عزيزاً

عاشت انتفاضة الحرية والتحرر والكرامة

عاش الشعب العراقي حراً كريماً

وبيان من حزب مصر العربي الاشتراكي

نتابع في ترقب مستمر ما يحدث في العراق وثورة شعبه ضد الفساد وحكومة فاشية خائنه وعميله نهبت ثرواته وهيمنتها على كل حقوق الشعب من فرص عمل وسكن وعلاج واصبح الشعب يئن ضيق الحال والخونة يتنعمون بخيراته

وأد يعلن الحزب مساندة وتأييد شعب العراق العربي في استرداد وطنه المسروق منه وندين قتل شعب العراق العربي وندين الصمت العربي مما يحدث في العراق

ويعلن الحزب مازالت العراق العربية محتلة حتى الأن ونعد أمريكا الإمبريالية الصهيونية وأعوانها لن تقسم العراق بالطائفية ودس سموم الفتنة بين شعب واحد..

#اصمدوا يا رجال العراق الحر الشرفاء حرروا وطنكم ونحن معكم

#عاش نضال أبطال العراق الأصيل الشرعية للشعب .. سقطت شرعية الحكومة العميلة.

وخريجي الجامعات والمعاهد العراقية

ان الاعتداءات الخطيرة التي تتعرض لها الانتفاضة الشعبية في العراق لكسر إرادة الشعب وترويعه أثناء التظاهرات السلمية نتيجة معاناة شعبنا العراقي الأبي أحوالاً سيئة جداً منذ ٢٠٠٣ بسبب الاحتلالين الأمريكي والإيراني لعراق المجد والحضارة والتاريخ العريق، وتسليم العراق لعملاء لم يقدموا سوى الجوع والفقر المدقع لشعب العراق وحرمانه من ابسط الخدمات وها هم أبناء العراق يواجهون اشرس حمله من المجازر الوحشية بأدوات الحكم العميل وجنود الحرس الثوري الإيراني ويتلقون بصدورهم العارية الرصاص الحي التي أوقع حتى الآن ١٦٠ شهيدا وما يفوق ٦٠٠٠ جريحا و٣٧٥ مفقودا ورغم ذلك الانتفاضة السلمية مستمرة وتتسع على امتداد المدن العراقية يهتفون بمطالبهم العادلة وسقوط السلطة العميلة وطرد الغزاة الإيرانيين.

ان الاتحاد العربي لخريجي الجامعات والمعاهد العراقية وإزاء هذه الاعتداءات الخطيرة.

١ - يدين بأشد العبارات القمع والعنف الذي يمارس بحق المدنيين المتظاهرين السلميين ورفض كل الأساليب القذرة التي تقوم بها القوات الميلشياويه بكل دوائرها الدينية والسياسية والأمنية

٢- نتقدم باجل تحية لانتفاضة جماهير العراق التي إعادة التأكيد على ان الشعب العراقي لم ولن يسكت عن الانتهاكات لسيادته الوطنية

٣- إحالة مرتكبي هذه الجرائم إلى مؤسسات ولجان حقوق الإنسان والمحاكم الدولية والمنظمات الحقوقية ذات الصلة

٤- مؤازرة الجماهير العربية لانتفاضة أهلنا بالعراق لأن بانتصار العراق تنتصر الأمة العربية.

المجد والخلود لشهداء انتفاضة الكرامة

عاشت انتفاضه شعبنا العربي العراقي البطل

الخزي والعار للعملاء والخونة والطائفية البغيضة

النصر بإذن الله لشعب العراق.

المجد والخلود لشهداء العراق والأمة العربية.

*****

بيان من الجالية العربية في النمســـا

تابعت الجالية العربية في النمسا خروج الشباب العراقي الثائر المنتفض سلميا ، نتيجة القمع والتسلط والإذلال والتهميش وحرمانه من حقوقه بالعيش الكريم باهتمام بالغ.

خرج شباب العراق في المحافظات العراقية وفِي المقدمة منها بغداد يوم ١/١٠/٢٠١٩والمستمرة إلى يومنا هذا.

بدعم وتأييد كل الشعب العراقي للمطالبة بحقوقهم المشروعة وإعادة الأمور إلى نصابها في عراق حر ذو سيادة ، مطالبين بإسقاط العملية السياسية الكسيحة التي جاء بها الاحتلال الأمريكي والتي تحظى بدعم النظام الإيراني عبر مليشيات مسلحة تابعة له.

خرج الشباب بدون أي دعم من أي دولة أو جهة سياسية في داخل العراق وخارجه، خرج الشباب يحملون أكفانهم على أيديهم رافضين الذل والمهانة والطائفية المقيتة والعرقية والمناطقية، فتصدت لهم الحكومة التي تدعي الديمقراطية بهمجية من خلال استخدام الرصاص الحي والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والعصي ومجاميع مسلحة تابعة لإيران بالإضافة إلى:

*قطع خدمة الأنترنيت

*إطفاء خدمة الكهرباء في الكثير من المدن

*قطع مياه الشرب

*قتل كل من يقف في طريقهم من المتظاهرين العزل

*لذا تعلن الجالية العراقية في النمسا وقوفها مع إرادة الشعب العراقي صفا واحداً ومع المتظاهرين بكل ما هو ممكن ومتاح الحصول على مطالبهم المشروعة، كما ونهيب بالجالية العربية في أوربا بعدم تسيس وقفاتهم المساندة ولأن التسيس عبر الشعارات والرموز واليافطات المرفوعة سيضر بالشباب المنتفض، ومن الله التوفيق

ضياء الشمري

رئيس الجالية العراقية في النمسا

بيان المنظمة العربية لحقوق الإنسان

القاهرة في ٧ أكتوبر/تشرين أول ٢٠١٩

المنظمة تدين القتل العمدي للمتظاهرين السلميين وتطالب بتحقيق دولي مستقل في جرائم القتل وتدعو لمراجعة شاملة لإصلاح العملية السياسية

تعرب المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن بالغ الإدانة لجرائم قتل المتظاهرين السلميين في العراق، والتي أدت إلى مقتل ١٢٠ متظاهراً على الأقل، ترتفع وفق مصادر ميدانية غير رسمية لنحو ١٧٠ قتيلاً، فضلاً عن نحو ٤ آلاف جريح، وذلك نتيجة استخدام الرصاص الحي وخاصة القناصة شبه النظاميين في استهداف المتظاهرين، وخاصة في العاصمة بغداد التي سقط فيها أغلبية القتلى والجرحى.

وتعتبر المنظمة أن التظاهرات الشعبية السلمية التي انطلقت في البلاد منذ مطلع أكتوبر/تشرين أول الجاري تشكل إعلان وفاة للعملية السياسية التي تقوم على المحاصصة المذهبية والعرقية في البلاد، والتي عمقت جذور الفساد بشكل مؤسسي ينخر في عظام السلطة والحاشية السياسية التي تتداول مواقع القرار في البلاد.

وتنظر المنظمة بعميق القلق تجاه التطورات في الأيام القادمة، خاصة وأن التظاهرات قد عمت العاصمة بغداد ومدن الناصرية ومدينة العمارة والكوت والنجف وكربلاء، ومن المتوقع أن تمتد لما وراء ذلك في الفترة المقبلة، وتثور الخشية تجاه تعامل الميليشيات شبه النظامية وعلى وجه التحديد ميليشيا "الحشد الشعبي" في المناطق الشمالية والغربية التي تشهد عمليات قتل على الهوية المذهبية بشكل منهجي.

وإزاء الفشل المُذري للسلطات القائمة في البلاد، والمتوقع تزايده في الفترة المقبلة في ضوء التنافسات على المصالح بين أطراف العملية السياسية، فإن المنظمة تشدد على ضرورة تحمل المجتمع الدولي لمسئولياته، والبدء فوراً في إجراء تحقيق دولي مستقل في الجرائم، وإدانة الأطراف الدولية لهذه الجرائم بشكل واضح لا يقبل الالتباس.

وترى المنظمة أن مجلس النواب العراقي يملك فرصة جوهرية لبدء مسيرة لإصلاح الأوضاع من خلال تشكيل حكومة تكنوقراط مصغرة تحظى بالحياد السياسي وتتمتع بالثقة الشعبية لإدارة أمور البلاد لمرحلة انتقالية قصيرة بهدف إطلاق حوار وطني جاد لإصلاح العملية السياسية القائمة، والتمهيد لإجراء انتخابات نيابية وفق شروط تكفل الموضوعية والنزاهة ورفع القيود الانتقائية عن الناخبين والمرشحين.

إحصائية أصدرتها منظمة هيومن رايتس ووتش "منظمة حقوق الإنسان " عن حال العراق خلال الأربعة عشر من الأعوام الماضية.. إليكم نص الإحصائية:

*٣ ملايين و٤٠٠ الف مهجر موزعين على ٦٤ دولة.
*٤ ملايين و ١٠٠ الف نازح داخل العراق.
*١ مليون و ٧٠٠ الف يعيشون في مخيمات مختلفة.
*٥ ملايين و ٦٠٠ الف يتيم (أعمارهم بين شهر - ١٧ عاماً)
*٢ مليون أرملة (أعمارهن بين ١٥- ٥٢ عاماً.)
*٦ ملايين عراقي لا يجيد القراءة والكتابة (البصرة وبغداد والنجف وواسط والأنبار في الصدارة.)
*نسبة البطالة ٣١٪ (الأنبار والمثنى وديالى وبابل في الصدارة تليها بغداد وكربلاء ونينوى).
*٣٥٪ من العراقيين تحت خط الفقر (أقل من ٥ دولار.)
*٦٪ معدل تعاطي الحشيش والمواد المخدرة (بغداد في الصدارة تليها البصرة والنجف وديالى وبابل وواسط .
*٩ ٪ نسبة عمالة الأطفال دون ١٥ عاماً.
*انتشار ٣٩ مرضاً ووباءً ابرزها الكوليرا وشلل الأطفال والكبد الفايروسي وارتفاع نسبة الإصابة بالسرطان والتشوهات الخلقية.
*توقف ١٣ الف و٣٢٨ معملاً ومصنعاً ومؤسسة إنتاجية.
*تراجع مساحة الأراضي المزروعة من ٤٨ مليون دونم إلى ١٢مليون دونم.
* استيراد ٧٥٪ من المواد الغذائية و٩١ ٪ من المواد الأخرى.
*التعليم الأساسي في اسوأ حالاته (١٤ الف و٦٥٨ مدرسة تسعة آلاف منها متضررة و٨٠٠ طينية والحاجة إلى ١١ الف مدرسة جديدة).
*الديون العراقية ١٢٤مليار دولار من ٢٩ دولة.
*مبيعات النفط (٢٠٠٣-٢٠١٦) الف مليار دولار لم تسهم في حل أي مشكلة من مشاكل العراقيين!!

المصدر: إحصائية أصدرتها
Human Rights Watches Organization
منظمة حقوق الإنسان "هيومان رايتس وتش"

تقييم أولي لنتائج ثورة تشرين المباركة

د . علي زيدان

نحاول في هذه السطور ابراز اهم الإنجازات التي حققتها ثوره تشرين الباسلة وبصورة ملخصة ومختصرة عرفاناً وتقديراً لرجالها وشبابها وتلك التضحيات السخية والدم الطهور الذي سيعبد طريق الحرية والكرامة. ومن أهمها ما يلي.

١-أصبح هناك حد فاصل واضح المعالم والأسس بين مرحلتين قبل الثورة وبعدها. هذا الحد والذي يؤشر لمرحلة تختلف اختلافاً جذرياً عما قبلها من حيث الوعي الجمعي الشعبي والمتمثل برفض ومقاومة النظام السياسي القائم برمته، وعدم القبول بالحلول الترقيعية. هذا الواقع الجديد فرضته نتائج هذا الصراع الطويل والذي امتد لستة عشر عاماً بين شعب أصيل ذو تاريخ وطني مجيد وبين زمرة حاكمة فاسدة ومتخلفة ومجرمة.

٢-بات واضحاً توحد كل فئات الشعب العراقي ضد ايران ومطالبتها بالخروج من العراق وصولاً لتحرير العراق من الهيمنة الإيرانية. ومن نتائج هذا التطور النضالي المهم والمفصلي أصبح هناك طرفان في معادلة غير متكافئة وهي لصالح الشعب وقواه الوطنية. فالأغلبية الساحقة تناضل وتعمل ضد التوغل الإيراني بعد ما تفهمت هذه الجماهير طبيعة وأهداف المشروع الإيراني الفارسي، وبين طغمة ومجاميع من السراق والقتلة والفاسدين ومجرمي الحرب والتي ارتكبت جرائم الإبادة الجماعية بحق أبناء شعبها. وبذلك أصبحت الرؤيا اكثر وضوحاً ونضجاً لهذا الصراع ونتائجه.

٣-بعد سقوط هذا العدد الكبير من الشهداء والجرحى(١٤٠ شهيداً، واكثر من ٦ آلاف جريح) على أيدي السلطة الحاكمة ومليشياتها، وربما يفوق هذا العدد من المدنيين واغلبهم من فئة الشباب فإن الموضوع سينظر له بمعيار آخر. فلكل قطرة دم ثأرها وثمنها الغالي. وبذلك فقدت هذه السلطة مصداقيتها وأصبحت عدواً لدوداً للشعب ولن تمحى من ذاكرة العراقيين. تلك الجرائم الوحشية، وهذا القتل المتعمد وبمختلف الاسلحة، وتحت أنظار العالم وبدم بارد لشباب خرجوا بتظاهرات سلمية مطالبين بحقوقهم.

٤-إن ما شاهدناه من مواقف بطولية من شباب الانتفاضة أذهلت العراقيين ورفعت رؤوسهم عالياً، وحطمت والى الأبد كل سياسات الحكومات المتعاقبة، وعلى مدى ستة عشر عاماً من إشاعة التخلف والقنوط والاستسلام ونشر الطائفية والمذهبية، واعتماد المفاهيم البالية لتجهيل الشعب وإلهائه بالزيارات وكثرة المناسبات الدينية، وما يتخللها من أساليب

وممارسات متخلفة لا تمت للدين بصلة. وبعد كل ما حل في العراق من كوارث فقد انقلبت الطاولة على رؤوس أعداء العراق، واثبت الشعب العراقي من جديد بانه شعب حي حر يأبى الضيم والظلم ويعشق الكرامة والحرية والشموخ.

٥-من يشاهد سوح الانتفاضة وميادينها وأزقتها وساحاتها وأجوائها البطولية من كر وفر وصمود وثبات وإقدام ومواقف شخصية وجماعية، وبنفس الروح والهمة والنخوة العراقية. إضافة إلى التعاطف بل المساندة والاحتضان الشعبي الفريد. ان ذلك يذكرنا بل يعيد أمجاد أيام قتال الفرس على مدى ثماني سنوات في الدفاع عن مدن العراق الحدودية. كيف لا وهؤلاء الأبطال هم آباء واخوه أولئك النشامى من جنود وضباط صف وضباط جيشنا الوطني الباسل. وتأكيداً لما ذهبنا إليه فقد صرح احد جنود الولي الفقيه المدعو هادي العامري واصفاً المنتفضين قائلاً: (لقد قاتلنا آباءهم البعثيين في الثمانينيات، وسوف نقاتلهم ان تجرأوا على محاربتنا). بهذه العقلية الفارسية يفكر هؤلاء. ولكن سيبقى الشعب العراقي وطلائعه الواعية بالمرصاد لإفشال كل ما يحاك ويخطط له وصولاً لهدف التحرير الكامل وعودته سالماً شامخاً أبياً.

٦-في إنجاز كبير ومبهر، خرج أبناء شعبنا الصابر الثائر عن عباءة المرجعيات الدينية ورموزها، بل احرقوا صورهم وهتفوا ضدهم. وبذلك كُسِرَ هذا الحاجز النفسي بتأليه وتقديس هذه الرموز الجامدة المتهالكة والمعشعشة في عقول البسطاء من أبناء الشعب، وسقطت معهم الأحزاب الدينية المتخلفة. وجاء ثوار تشرين وصححوا المعادلة بالإصرار على الولاء للعراق ذلك الوطن الذي يحتضن ويضم جميع أبنائه.

٧-لقد تم سحب البساط من تحت إقدام رموز العملية السياسية الفاشلة برمتها، وبمختلف مسمياتها، وحولوهم إلى هياكل جوفاء مرعوبة، وعزلوهم عن الشعب وأسقطوهم بلا رجعة في استفتاء شعبي شجاع قل نظيره، دفع فيه أبناؤنا ضريبة غالية من دمائهم الزكية وأرواحهم الطاهرة.

٨-لقد أثبتت هذه الثورة المباركة صحة التوجهات الوطنية المستندة على الاعتماد على الجماهير وقواها الوطنية في النضال لتحرير العراق، وعدم التعويل على القوى الدولية خصوصاً في هذه المرحلة، والتي تشهد تغيراً كبيراً وغريباً في المفاهيم والاستراتيجيات الدولية اتجاه قضية العراق وقضايا الأمة العربية. وذلك بانحياز تلك القوى الدولية لأعداء الأمة على اختلاف أشكالهم.

٩-لقد سعى عملاء العملية السياسية واسيادهم، ووفق استراتيجية خبيثة واضحة المعالم والاهداف، على محو الذاكرة الوطنية لجيل كامل، والعمل على شيطنة النظام الوطني قبل ٢٠٠٣ ورموزه وتجربته الوطنية الفريدة، وشرعوا بتدمير مرتكزات المجتمع و تطبيق نظريات التجهيل والتقزيم ونشر التخلف والفساد وإباحة المخدرات وترويجها بين الشباب. ونشر المفاهيم والقيم البالية والشاذة. فجاءت ثورة تشرين لتعيد الذاكرة الوطنية إلى نصابها وتؤججها، تلك الذاكرة التي توارثها هؤلاء الشباب من آبائهم وإخوانهم وأمهاتهم. ذاكرة نقية وطنية شريفة، تعتمد على رؤى رصينة في بناء الوطن ومرتكزاته الاجتماعية والعلمية والصناعية والعسكرية وباقي مناحي الحياة بما يؤمن الحفاظ على كرامة أبنائه وضمان مستقبلهم. واستناداً لهذه التطورات فقد رفض الثوار حتى المسميات الجديدة لبعض مدنهم، وباتو على سبيل المثال يطلقون تسمية (مدينه الثورة) على مدينتهم، وليس الاسم الآخر، في دلالة واضحة وصريحة بالتخلي عن المرجعيات العميلة والهزيلة. وان الاسم السابق ما عاد يليق بهم وبثورتهم.

١٠-هذه الثورة المباركة أرهبت السلطة وقياداتها واغلب المؤشرات تدل على التناحر والتصارع فيما بينهم مما أدى إلى فرض الإقامة الجبرية على بعض قادة الجيش. واحتدام الصراع بين رموز العملية السياسية والسلطة الحاكمة للخروج من هذا المأزق. فالثورة ساهمت في الفرز بين من هو مع العراق من هؤلاء السياسيين ومن هو تابع ذليل وجندي مطيع للولي الفقيه. وهؤلاء فقدوا شرعيتهم الدستورية، والتي يمنحها لهم الشعب. وقد سحبها عنهم الآن. واصبحوا من ألدّ أعدائه وهذا إنجاز كبير يحسب للشعوب الأصيلة الرافضة للتبعية، والتي ترنوا للتحرر والكرامة وبناء دولتها على أسس وطنية رصينة.

١١-لم يعد مسموحاً بعد الآن الترويج والتهريج وشيطنة الأصوات الوطنية المنادية بإزاحة هذه العملية السياسية الفاشلة، ونعتها بتهم مختلفة. فالأصوات عراقية شبابية اصيلة، وأعدادها مليونية شملت اغلب المحافظات. فان كان كل هؤلاء مندسين فاين الشعب العراقي إذن. وعليه فإن حكام المنطقة الخضراء ومليشياتها هم المندسون وهم العملاء وهم الطارئون والغرباء عن هذا الوطن وهذا الشعب الأصيل.

١٢-ان المواقف البطولية لشهداء ثورة تشرين الابطال، والذين تصدوا بصدورهم العامرة بالإيمان وحب العراق لرصاص الحقد الفارسي واتباعهم وآلاف الجرحى البواسل. والهتافات التي رفعها المتظاهرون، وتصريحات هؤلاء الشباب، والتي عبرت عن فهم عال ومتقدم ومتميز لطبيعة الصراع الدائر مع الغزو والاحتلال الفارسي لبلادنا وأذنابه العملاء في العملية السياسية.

واستناداً لما ذكرناه أعلاه علينا ان ننحني إجلالاً وإكباراً لتلك الأرواح الزكية ولهؤلاء الشباب الشجعان، ونبتعد عن التعامل الروتيني والكلاسيكي في مخاطبة الشباب، ونعتمد أساليب حديثة للتعبئة مع إعطاء أهمية وأسبقية كبيرة لتكنلوجيا المعلومات والاتصالات ومواقع التواصل الاجتماعي لما لها من تأثير وأهمية تكاد تفوق لغة السلاح.

١٣-لاول مرة نلاحظ هذا الرعب الكبير الذي أصيب به حكام المنطقة الخضراء وتخبطهم وتسارعهم وتسابقهم في إصدار بعض القرارات الهزيلة، والتي تكاد تلامس بعض هموم الناس في ظاهرها خوفاً من انفلات الأمور. وبدأوا بإطلاق التصريحات المهدئة والمخدرة انصياعاً وخوفاً على كراسيهم ومناصبهم.

١٤-لقد أفرزت هذه الانتفاضة المباركة التلاحم بين شعبنا الصابر المجاهد في ساحات النضال وفي جميع محافظات العراق وبين إخوانهم وأبنائهم في خارج الوطن. وكانت الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الكبرى في اغلب دول العالم في ساحاتها وميادينها وأمام السفارات العراقية، والتي أرهبت وهزت أركان تلك الممثليات، إضافة إلى قيام الجاليات العراقية بتقديم طلبات للمنظمات والهيئات الدولية لتجريم رموز هذا النظام لما ارتكبه من جرائم موثقة بحق الشباب المنتفض والرافض لهذه السلطة الفاسدة. فأصبح واضحاً ان أغلب الجالية العراقية في الخارج بات مؤيداً ومسانداً بل جزءاً من الانتفاضة المباركة ولم يتبق إلا نفر قليل من المتخلفين وعملاء ايران والذين تواروا عن الأنظار خوفاً وهلعاً من المد الجماهيري الواسع والمؤثر.

وأخيراً نقول ستبقى الثورة مستمرة ومتصاعدة حتى تحرير العراق. بعون الله تعالى. ونلتمس العذر فهذه الثورة تستحق مجلدات لتوثيقها وأنصافها.

* * * * *

(الدعشوية) و(الحشدوية)
ظاهرتان لاقتلاع الأهداف الوطنية والقومية

حسن خليل غريب

في القاموس السياسي الجديد، تعرضت للتشويه مفاهيم الصراع على المستوى القومي، بين الخطاب الوطني ومفاهيمه الفكرية، والخطاب المعادي للفكر القومي العربي.

تعاون على تعميم التشويه كل من المشروعين الإمبريالي – الصهيوني من جهة، ومشاريع حركات الإسلام السياسي من جهة أخرى.

وفي هذه الأثناء ظهر الصراع وكأنه تسابق بين قوى دينية سلفية على حيازة قيادة التغيير على المستوى القومي العربي بين تلك القوى نفسها، ولكن على قاعدة العودة إلى مفاهيم أكل الدهر عليها وشرب منذ مئات السنين بل آلافها.

إن قواعد التغيير الثقافي والسياسي، التي شقت طريقها منذ الربع الثاني من القرن العشرين في الأوساط الفكرية والسياسية العربية، كانت تصطدم بعائقين أساسيين، وهما: مشاريع الإمبريالية – الصهيونية من جهة، ومشاريع حركات الإسلام السياسي من جهة أخرى. لأن فيها ما يحول دون هيمنة أمبريالية – صهيونية وُضعت أسسها في أوائل القرن العشرين؛ وفيها أيضاً ما يُسخِّف من أوهام حركات الإسلام السياسي، ويعيق مسارات تنفيذ تلك الأوهام في إعادة الأمة العربية، كون الأكثرية من العرب يدينون بالإسلام، إلى الوراء مئات من السنين. أي إعادة الثقافة العربية إلى عصور الظلام التي شكلت المادة الخام المعرفية عند أكثرية ساحقة من المجتمع العربي.

على مسرح الأحداث اليوم، بعد احتلال العراق كآخر حصون حماية الفكر القومي العربي، احتضن الإعلام الامبريالي، وكذلك إعلام حركات الإسلام السياسي المدعوم أمبريالياً وصهيونياً، ظاهرة الصراع بين داعش والحشد الشعبي. وأصبحت الصورة وكأن تلك الظاهرة، في مناهجها المعرفية وأهدافها السياسية، توحي بأن البيئة الثقافية والمجتمعية عند العرب ليست أكثر من صراع محصور بين (الدعشوية) والحشدوية)، بما يمثلانه من صراعات بين المذاهب الإسلامية. وبذلك ارتكبت تلك الأوساط أكبر جرائم العصر بحق العرب عندما شوَّهت أهدافهم في التحرر والانعتاق من الآفات الطائفية ومخاطرها على تطور الأمة العربية ودخولها عصر التقدم الحضاري الحديث والمعاصر.

في تشويه صورة أهداف الأمة، أصبح العرب في منظور الرأي العام العالمي وكأنهم قوم متخلفون يعيشون بعقلية مئات السنين إلى الوراء. وبذلك تناسى العالم أن للعرب أهدافاً في التقدم والتغيير، ومقاصد جدية في التحرر من الاستعمار، وفي محاكاة التطور العلمي والمعرفي، وفي مجاراة البشرية بعصر التكنولوجيا ومفاهيم الدولة الحديثة. فالعربي أصبح في وسائل الإعلام المعادية واحداً من إثنين: إما (دعشوي)، وإما (حشدوي)، بما يرمز إليه مفهوميهما الطائفي السائد والمتعارف عليه بأنهما ظاهرتان من مظاهر التخلف والاقتتال الداخلي بين أبناء الوطن الواحد. وبمثل هذا الواقع المزيَّف أصلاً، ولأغراض مخطط لها، يتم التعتيم على حقيقة الصراع والانحدار به من سقف أهدافه الوطنية التحررية والتقدمية، إلى قعر أهداف الصراع الطائفي والمذهبي، بما يعنيه من جهل ومن تخلف. فكيف تأسست كل من الدعوتين؟

الدعشوية والحشدوية صناعة إمبريالية وصهيونية وأسلاموية:

آخذين بعين الاعتبار أن الثقافة الشعبية السائدة في أقطار الوطن العربي ثقافة دينية سطحية، تنفعل بالانتماء المذهبي والطائفي، الأمر الذي دفع بالقوى المعادية للأمة العربية باستغلال هذه الظاهرة للتخطيط لمشاريع تفتيت المجتمع العربي إلى كيانات ينخرها الصراع الطائفي. وذلك لمنع أية وحدة سياسية تهدد مصالح تلك القوى. فكانت ظاهرتا (الدعشوية) و(الحشدوية) والصراع بينهما صناعة أجنبية، وتنفيذ محلي بامتياز. فكيف تأسست الظاهرتان؟ وكيف هو واقعهما الحالي؟ وما هي آثارهما على وضع معظم أقطار الوطن العربي؟

-مفهوم الدعشوية وظروف تأسيسها: يرتبط تأسيس (داعش) مع البدء في تنفيذ مشروع الشرق الأوسط الجديد. وظهرت لأول مرة في سورية في العام ٢٠١٤، وامتدت إلى العراق في حزيران من العام نفسه. وعلى الرغم من أنها ظهرت بأسماء عدة، في العراق المحتل وما قبله، فهي تعتبر امتداد للفكر السلفي التكفيري. وهدفها المركزي إحياء دولة الخلافة الإسلامية حسب الأسس التي أرساها الخلفاء الراشدون. وأما على صعيد الاستفادة منها، فقد استغلها النظام التركي لتشكل الأداة الضاربة لتحقيق أهدافه باقتطاع جزء من الوطن العربي لتحقيق مصالحه.

-مفهوم الحشدوية وظروف تأسيسها: يعود تأسيس الحشد الشعبي في العراق إلى النصف الأول من العام ٢٠١٤، بفتوى من علي السيستاني، المرجع الشيعي الأعلى. وأطلق عليها (فتوى الجهاد الكفائي). وكانت مبرراتها

مواجهة تنظيم داعش. وبهذا يتَّضح بأنها امتداد للفكر السلفي الشيعي، وذلك لارتباط ظروف تأسيسها، ومعرفة دوافع السياسيين الذين مهدوا لتأسيسها، حتى قبل صدور الفتوى. فهي بوضوح كامل أداة استخدمها نظام ولاية الفقيه في إيران من أجل تحقيق أهدافه في بناء دولة (الإمام المهدي المنتظر).

وهنا، لا يعني ارتباط كل من الظاهرتين بقوة إقليمية، أنهما صناعة إقليمية فقط وتستمران بدعم منها؛ وإنما حقيقة الأمر أنهما تلقيان الدعم الكبير من قوى الاستعمار والصهيونية أيضاً لأنهما عاملان من عوامل تفتيت الوطن العربي للحؤول دون وحدة العرب السياسية، فمنع قيام وحدة عربية هو هدف استراتيجي لكل من الحليفين الدوليين.

فاستنتاجاً من العرض المكثَّف، نرى ما يلي:

أ-ما وُجدت ظاهرتا (الدعشوية) و(الحشدوية) إلاَّ لتجهيل أهداف الأمة العربية، والوقوف في وجه وحدتها وتطورها.

ب-إذا لم تجد الظاهرتان ما تأكله فإنها تأكل (أبناءها). وهذا ما يحصل للحشدوية في العراق في هذه المرحلة. وهذا ما تفعله الدعشوية أينما حلَّت لعنتها.

ج-يتشارك في احتضان الظاهرتين، تصنيعاً وتمويلاً وتشجيعاً ومداً بأسباب البقاء، كل من النظامين الطائفيين في تركيا وإيران، وفي دول الاستعمار والصهيونية العالمية.

وأما العلاج الشافي منها، فيتمثَّل بالتالي:

أ-رفض الأيديولوجيا التي تعلنها كل منهما رفضاً قاطعاً. والعمل بإخلاص في سبيل دعم الدولة الوطنية المدنية التي توفِّر وحدة العقيدة، وتعمم فرص المساواة بين شتى أطياف المجتمع الوطني.

ب-تذويب النزعات الطائفية وصهرها في قالب وطني جامع، لأنها الوسيلة الوحيدة في المحافظة وحدة المجتمع. وكذلك تذويب النزعة القطرية وصهرها في قالب قومي عربي وحدوي، لأنها الوسيلة الأقوى في مواجهة أعداء الأمة العربية.

ج-اعتبار الانتماء الديني حرية فردية، ورفض الدعوات الطائفية التي ترفعها (الدعشوية) و(الحشدوية) تحت شعارات (نصرة الدين) أو (نصرة المذهب).

وأخيراً نختتم مقالنا هذا، بحادثة رمزية تقول: (سئل طفل عن دينه ومذهبه: هل أنت شيعي أم سني؟ أو كاثوليكي أم أرثو ذكسي؟ فقال: (أنا جائع أريد وطناً).

تصريح صحفي صادر عن حزب البعث العربي الاشتراكي الأردني

لقد زج باسم الحزب من ضمن أحزاب المعارضة وجهات وأسماء أخرى للمشاركة بوقفه تضامنيه أمام السفارة السورية في عمان يوم الثلاثاء القادم الموافق ١٥/١٠/٢٠١٩.ضد الغزو التركي للأراضي السورية والاستفسار من منسق الأحزاب القومية واليسارية لهذا الشهر أمين عام الحزب الشيوعي الأستاذ فرج طميزه أفاد بأن النائب طارق خوري هو المنسق العام لهذه الفعالية وهو الذي أورد اسم الحزب ضمن الأحزاب القومية واليسارية المشاركة بالفعالية المذكورة وبناء عليه نوضح ما يلي:

١-ان الحزب قد أصدر بيانا يشجب به الغزو التركي للأراضي السورية وذلك من منطلق عروبي قومي لأن ذلك يهدد أمن ووحدة الأراضي العربية السورية ويدين اي اعتداء يقع على أي قطر عربي أيا كان هذا الغازي أو المحتل.

٢-لقد حملنا النظام في سوريا ولا نزال نحمله بأنه قد جعل أراضي القطر السوري مستباحة لروسيا وإيران والمليشيات التابعة لإيران وسيطرت هذه الدول على الدولة السورية وأصبحت مرتهنه لها مما أدى إلى- سلب السيادة. للدولة السورية وأصبحت تلك الدول هي صاحبة القرار على الأرض السورية.

٣-اننا شجبنا وادنا المجازر الوحشية للنظام بسوريا بحق المتظاهرين سلميا وهو الذي أدى إلى عسكرة الانتفاضة وتدويلها لاحقاً.

٤ _طالبنا ولا نزال نطالب النظام في سوريا إلى الحل السلمي لحل الأزمة باللجوء إلى الاحتكام للديموقراطية وإصلاحات دستوريه وإجراء انتخابات حره ونزيهة. وإعطاء الحرية للشعب باتخاذ قراره.

٥-إخراج كافة القوات الأجنبية الروسية والإيرانية ومليشياتها من الأراضي السورية.

نؤكد بأن الأمن العربي واحد لا يتجزأ والسيادة العربية واحده لا تتجزأ وان المساس بهما خط أحمر نقف ضده من أي جهة كانت.

٦ _ نرفض أن يزج اسم الحزب في هذه الفعالية أو غيرها بدون اخذ الموافقة المسبقة من الحزب.

٧_لماذا الكيل بمكيالين في المواقف من القضايا التي تهدد سلامة وأمن ووحدة الأرض والشعب العربي والانتصار لها أين موقفكم من الاحتلال الإيراني للعراق. وانتفاضة شعبه المطالبة بالحقوق والحرية.؟ !

عاشت سوريا وشعبها حره عربيه

عاشت. امتنا العربية

والخزي والعار لكل غاصب ومستعمر.

وعاش الشعب العربي السوري لنيل حريته والعيش على أرضه بأمن واستقرار وسياده.

عمان ١٤/١٠/٢٠١٩

الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي

الدكتور أحمد الشوتري يعلن ترشحه للانتخابات الرئاسية في الجزائر

اعلن الناطق الرسمي باسم القيادة القومية لحزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور أحمد الشوتري ترشحه للانتخابات الرئاسية في الجزائر خلال تصريح صحفي جاء فيه :

نظرا للظروف التي تمر بها الجزائر حاليا، وفي ظل المتغيرات الدولية الخطيرة، وما يجري في محيطنا وفي وطننا العربي من صراعات واضطرابات منذ سنوات بسبب سياسات الحكام الفاشلة، ومحاولات استهداف منطقتنا من قبل قوى الاستعمار والصهيونية، وبالنظر إلى أن الجزائر غير بعيدة عن هذه الصراعات وهذا الاستهداف، الذي نلخصه في مخططات ضرب اللحمة الاجتماعية للشعب والتشكيك في هويته، وضرب مقومات الدولة الوطنية، والطعن في نضالات الشعب وتضحياته التي تمتد إلى ما يقارب القرنين من الزمن، وفي مقدمتها ثورة نوفمبر الخالدة، ومبادئها العظيمة، لذلك استهدف الخط الوطني منذ فترة زمنية بخياراته الحضارية التي استقرت وثُبِّتتْ منذ ١٤ قرنا في الجزائر.

لهذه الأسباب كلها، عقدت العزم بعد التوكل على الله واستجابة لنداء الواجب، عقدت العزم، على الترشح للانتخابات الرئاسية المزمع إجراؤها في ١٢ ديسمبر ٢٠١٩، وعرض مشروع استراتيجي نهضوي عميق، قاعدته الصلبة الكفاءات الوطنية الشابة، مشروعٌ يحمل عنوانا كبيرا "نحو مشروع وطني لبناء الدولة والمجتمع"، والذي سيطبع ويوزع ملخص له ليطلع عليه أبناء شعبنا، وأملي أن يحظى بالانتشار المطلوب ميدانيا وعبر وسائل الإعلام ووسائط التواصل الاجتماعي، وتتحقق الاستجابة المطلوبة للانطلاق ببلدنا الحبيب نحو آفاق جديدة تعزه وتعز شعبه.

أخوض غمار هذا الاستحقاق المفصلي التاريخي، بشعار: "من أجل جزائر: جديدة- قوية- عادلة."

-ونعني بـ"جزائر جديدة": القطيعة مع الماضي وسلبياته، ورموزه وانحرافاته السياسية، وسلوكاته السيئة والقضاء على تأثيراته السلبية.

" -جزائر قوية": ونعني بناء دولة قوية عصرية مهابة الجانب، من خلال إعادة النظر في البعد الاقتصادي وآلياته وإعادة بنائه على أسس علمية حديثة وفعالة، وفي مقدمتها المجال الصناعي والبحث العلمي، بما يتيح زيادة الثورة الوطنية بعيدا عن الاعتماد على الريع النفطي، وإعادة النظر في الطرق والوسائل المناسبة لتطوير القطاع الفلاحي كرافد للقطاع الصناعي وتقليص الاستيراد.

إعادة النظر جذريا في المنظومة الصحية وإيجاد الوسائل العملية لتطويرها والنهوض بها، وتعزيز مبدأ مجانية العلاج، ودعمها بالوسائل المادية والبشرية والقانونية وتطوير بنيتها التحتية بما يتناسب وعدد السكان المتزايد، والتركيز خاصة على المناطق الداخلية والجنوبية. ضف إلى ذلك، ضرورة إعادة النظر في قطاع السياحة المشلول، والاهتمام بالسهوب والجنوب الجزائري.

إعادة النظر في المنظومة التربوية، فلسفة وإمكانيات ووسائل، والتركيز أولا على التعليم الابتدائي والمتوسط والثانوي، بما يتناسب ومشروع النهضة والإقلاع التنموي الجديد.

الاهتمام بالجيش الوطني الشعبي عدة وعتادا وتصنيعا، لحماية مشروع النهضة المقترح.

" -جزائر عادلة": ونعني التعامل مع أبناء الشعب الجزائري على قدم المساواة، وإعادة النظر في المنظومة القضائية: "قوانين وسلوك وتأهيل للكادر"، بما يتناسب وفلسفة مشروعنا. وتعزيز الحريات العامة والفردية، والاهتمام بقطاع الإعلام، ورفع يد الدولة وأجهزتها على الممارسة الحزبية، لإيجاد تعددية حقيقية تنتج كوادر للحكم في المستقبل، في إطار مبدأ التداول السلمي على السلطة.

وإذا فزت في هذه الانتخابات بمباركة الشعب الجزائري إن شاء الله، الذي أدعوه لمؤازرتي والتفاعل مع مشروعي، فأولويتي هي الانفتاح على الطبقة السياسية ومنظمات المجتمع المدني والنقابات والنخب، وكل التيارات الفاعلة في الساحة، بما لا يمس بالثوابت الوطنية، ناهيك عن الانفتاح على الجامعة، رمز عزة الجزائر وذُخرُها في المستقبل.

تحيا الجزائر

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته /الجزائر

في : ٢٩ سبتمبر ٢٠١٩

* * * * *

المرشح للانتخابات الرئاسية الجزائرية، الأكاديمي والمستشار السابق للرئيس صدام حسين، أحمد الشوتري: إن برنامجي الانتخابي يركز على بناء الدولة والمجتمع في الجزائر

أكد أحمد شوتري في حواره مع "سبوتنيك"، أن البرنامج يتضمن إعادة النظر في بناء الدولة الجزائرية على أسس ديمقراطية، وإقرار التعددية الحقيقية، والتداول السلمي للسلطة، وحرية الصحافة، والاحتكام للصندوق، وعدم التدخل في شؤون الأحزاب...

وإلى نص الحوار.

ما الدافع الرئيس الذي جعلك تقرر الترشح للرئاسة في الجزائر؟

بالتأكيد الترشح هو حق لكل مواطن عادي، فما بالك إذا كان يشتغل بالسياسة منذ فترة طويلة، وأي مرشح يريد الوصول إلى السلطة لتنفيذ برنامجه.

ما أهم الملفات التي يتضمنها برنامجك الانتخابي؟

لدي ملخص للبرنامج الانتخابي، تحت عنوان "من أجل بناء الدولة والمجتمع في الجزائر"، وذلك بعد تقويم الوضع في الجزائر.

إذن ما هي الجوانب الخاصة بالدولة تحت هذا الشعار؟

يركز البرنامج الانتخابي على إعادة النظر في بناء الدولة على أسس ديمقراطية، وإقرار التعددية الحقيقية، والتداول السلمي للسلطة، وحرية الصحافة، والاحتكام للصندوق، وعدم التدخل في شؤون الأحزاب.

وما الرؤية الخاصة بإعادة بناء المجتمع؟

فيما يتعلق بالمجتمع، يتضمن البرنامج توطيد اللحمة الاجتماعية، والدفاع عن الثوابت التي أقرها الدستور وتمكينها واحترامها، والنهوض بالتعليم المتدهور، وكذلك الصحة والصناعة والزراعة.

ثلاث شعارات تقوم عليها الحملة، أولها "من أجل جزائر جديدة"، وتعني القطيعة مع الماضي، ومن أجل جزائر قوية"، بما يعني إعادة هيكلة الاقتصاد بجميع عناصره، وثالثهما من أجل جزائر عادلة، بما يعني احترام الحريات الفردية، وإعادة النظر في المنظومة القضائية.

الحراك يتمسك حتى الآن برفض الانتخابات الرئاسية... فكيف ترى هذا الرفض؟

أنا أول من يؤيد الحراك، وضد بوتفليقة واستمرار نظامه، وفي الوقت الراهن فإن الحراك تتنازعه قوتان كبيرتان، ما يطلق عليهما "العصابات"، وهي المنتفعة اقتصاديا وسياسيا من النظام السابق، وبقية المواطنين العاديين الذين خرجوا من أجل التغيير.

تحدثت عن أنك كنت من المقربين للرئيس صدام حسين... متى كان أخر اجتماع لك معه؟

كنت مستشارا سياسيا للرئيس صدام حسين بحكم أني بعثي، وكنت أراه باستمرار، وكان أخر لقاء مع الرئيس صدام حسين قبل العدوان الأمريكي بتسعة أيام.

وما الذي دار في هذا الاجتماع؟

كان اجتماع للبعثيين من قيادات الحزب، واطلعنا على كافة التفاصيل وأنه علينا الاستعداد لمقاومة العدوان، كما أطلعنا على المبادرة الروسية في ذلك الوقت، حيث سعت روسيا لموافقة صدام حسين على مشروع المبادرة التي كانت تتضمن عدم ترشح صدام للانتخابات مرة أخرى وإجراء إصلاحات، إلا أن صدام حسين شكر الجانب الروسي، وأخبرهم بأنه لا يثق في الجانب الأمريكي.

وقال صدام حسين أنه يمكنه التعاطي مع المشروع والرؤية إذا كانت الولايات المتحدة صادقة في التعاون وعدم التدخل السلبي وفرض الوصاية، وأن ذلك يتنافى مع أهداف الولايات المتحدة في المنطقة.

وكيف ترى السياسة الأمريكية الآن؟

أما الآن، فنحن نرى المشروع الأمريكي القديم المتمثل في السيطرة على المنطقة بسبب الثروة النفطية عصب الحياة الصناعية في العالم، خاصة في ظل تراجع المخزون الأمريكي، ومنافسة أوروبا والصين وروسيا، وهو ما يدفع الولايات المتحدة للإبقاء على سيطرتها على الدول العربية الغنية بالنفط.

حال وصولك للرئاسة هل تتغير سياسة الجزائر الخارجية؟

نحن نؤمن بالانفتاح على العالم والقوى الكبرى، ولكن يكون هذا التعاون انطلاقا من السيادة الوطنية والمصالح الجزائرية، وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية، فإننا لنا رؤيتنا للقضية الفلسطينية، ومع حرية المواطن العربي نحو الوحدة والتحرر والتنمية.

وأرى أنه لابد أن نرى من يكون الأقرب لنا والأبعد في الساحة الدولية، ومن يمكنه دعمنا وكذلك من يمكنه أن يصبح صديقا مقربا، ومن يكون الخصم، إلا أنه لا مانع من التعامل مع الولايات المتحدة في ظل هذه الشروط.

من الأقرب من القوى الدولية لرؤيتك في السياسة الخارجية حال وصولك؟

روسيا قد تكون من الدول الرئيسية المرشحة، خاصة أن أسلحة الجيش الجزائري كلها روسية، كما أن العلاقات الروسية الجزائرية تاريخية، وسأعمل على تطوير العلاقات مع روسيا في جميع المجالات.

وكيف ترى موقف الجيش الجزائري من الحراك والانتخابات

الرئاسية؟

الجيش كان له موقفه الإيجابي منذ بداية الحراك، حيث حافظ على حمايته وعدم التعرض له، وهو الموقف الإيجابي ذاته فيما يتعلق بالانتخابات الرئاسية.

حوار: محمد حميدة

السيرة الذاتية للأستاذ الدكتور أحمد شوتري مترشح حر لرئاسيات ١٢ ديسمبر ٢٠١٩

الاسم: أحمد

اللقب: شوتري

تاريخ ومكان الميلاد: ١٩٥٤، برج الغدير، ولاية برج بوعريريج.

الشهادات والمستوى العلمي

•درجة أستاذ التعليم العالي، ٢٠١٢.

•شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، ١٩٩٦، الجامعة المستنصرية، بغداد، العراق.

•شهادة الماجستير في علوم الإعلام والاتصال، ١٩٨٥، جامعة الجزائر.

•شهادة الليسانس في علوم الإعلام، ١٩٧٩، المدرسة الوطنية للصحافة، جامعة الجزائر.

•بكالوريا آداب، ١٩٧٤، ثانوية محمد قيرواني، سطيف.

المسار المهني

• أستاذ جامعي، كلية علوم الإعلام والاتصال، جامعة الجزائر٣، منذ عام ١٩٨٥.

•صحفي ومذيع، الإذاعة الوطنية، في الفترة ما بين ١٩٧٩ إلى ١٩٨٥.

المنشورات العلمية

•مطبوعة بعنوان "صحافة الأطفال في الجزائر".

•كتاب بعنوان "العقيدة البعثية في خطاب الرئيس صدام حسين. "

•له العديد من المقالات والبحوث العلمية المنشورة في المجلات العلمية الجزائرية والعربية.

•له العديد من المحاضرات أمام إطارات الجيش الوطني الشعبي، تتعلق بالقضايا الاستراتيجية والصراعات الدولية.

•محلل سياسي في القضايا الوطنية والعربية والدولية لدى العديد من القنوات الوطنية والعربية.

الحياة النضالية والسياسية

•ينتسب إلى عائلة ثورية قدمت للوطن كوكبة من المجاهدين والشهداء فله شهيدين من أعمامه و شهيدين من أخواله، ابن المجاهد الإمام المتوفي محمد الشريف شوتري رحمه الله.

•إيمانا منه بثنائية العروبة والإسلام وبضرورة لَمْ شتات المغرب العربي والأمة العربية لتحقيق وحدتها ونهضتها انتمى إلى صفوف حزب البعث العربي الاشتراكي عام ١٩٧٢ وهو طالب في السنة النهائية في الثانوية.

•اعتقل سنة ١٩٧٦ وهو طالب سنة ثانية جامعي بسبب النشاط السياسي في العاصمة.

• اعتقل سنة ١٩٧٧ من طرف الأمن في العاصمة بتهمة التحزب.

•اعتقل سنة ١٩٩٣ وحكم عليه بستة أشهر بتهمة إصدار وتوزيع بيان للحزب يرفض فيه الانقلاب على الرئيس الشاذلي بن جديد وتوقيف المسار الانتخابي.

رئيس تونس يعد

هذا جزء من ما تعهد به رئيس تونس

١-اعد التونسيين بالعدل والحرية وعلوية القانون على شاكلة الفاروق عمر بن الخطاب، الذي يُعتبر رجل دولة بامتياز ونموذجًا يُحتذى به في الحزم والعدل.

٢-إن انتُخِبت رئيسا لتونس سأكون موظفا لدى الدولة، أنهي عملي وأعود إلى بيتي.. سأنهي العهد مع القصور والسيارات الفارهة.

٣-الرئيس في تونس ما بعد الثورة لا ثعيّنه الدوائر الأجنبية ولا لوبيات المال والأعمال والتشويه الإعلامي، بل يُعيّنه الاختيار الشعبي الحر؛ وفترة حكمه ليست صكّا على بياض، وليست امتيازا أبديّا لشخصه أو حزبه، بل هي تكليف زمني خاضع للتقويم والتداول بناء على إرادة المواطنين.

عندما تتسلل السياسية إلى قصور العدالة، تخرج العدالة من تلك القصور.

٤- نحن في حالة حرب مع الكيان الصهيوني والتطبيع خيانة عظمى.

٥- كما أن للدول الأوروبية فينا مصالح، فلنا أيضا فيهم مصالح، وليست شعوبهم أفضل من شعوبنا، ويجب أن يرفعوا أيديهم عن ثرواتنا، فقد حان الوقت لنبني علاقات جديدة قائمة على الاحترام المتبادل والتعايش بين الشعوب، وليس هناك ترتيب تفاضلي لشعب على آخر.

٦- الثورة التونسية لم تنته بعد وكذلك استقلالنا، وعلى الدول الأوروبية- وفي مقدمتها فرنسا- رفع يدها عن ثرواتنا الطبيعية؛ لأن شعوبهم ليسوا أفضل منا.

سنراكَ رغمَ الموتِ في بشّار

إلى فقيد البعث قاسم حركة

عمر شبلي

أنا عندما أرثيكَ أرثي موْعِداً ... كنّا عليهِ يا أبا بشّارِ
لم يقتربْ رغمَ الجراحِ ورغمَ ما ... قد قدَّمَ المشوارُ من أحرارِ
غامرتَ من أجل العروبَة مثخَناً ... ولَكَمْ مشيْتَ بغابةٍ من نارِ
لن يستطيعَ الموتُ محْوَكَ من دمي ... وهل الحضورُ يقاسُ بالأعمارِ
ذكراكَ صارت يا رفيقي بيننا ... مثلَ الغريبِ يعودُ بعدَ سِفارِ
حدَّثْتَني عن صمتِ جرحِكَ عندما ... كنّا وموسى أمسِ في "أنصارِ"
وذكرْتَ لي عبدَ الأميرِ وظافراً ... فشعرتُ أنكَ لم تكنْ بجواري
وشعرتُ أنّكَ مُزْمِعٌ سَفَراً إلى ... دارٍ، ولكنْ غيرِ هذي الدارِ
لا يَجمعُ الأحياءَ والموتى معاً ... بعدَ افتراقهمُ سوى التَذكارِ
لا لن تموتَ فأنتَ حيٌّ طالما ... للموتِ لم توَصَمْ بلطخةِ عارِ
كانت تعاندُكَ الرياحُ وأنتَ في ... ليلٍ وعاصفةٍ وموجٍ بحارِ
وحملْتَ روحَ عقيدةٍ ورسالةٍ ... فيها عروبةُ "خالدٍ" و"ضِرارِ"
وحملْتَ في جيشِ المثنّى رايةً ... كُتِبَتْ عليها آيةُ الجبّارِ
وصمدْتَ كالجذعِ العنيدِ مقاوماً ... عنْفَ الفؤوسِ وقسوةَ المِنشارِ
لم تسْتَلِبْكَ العاصفاتُ سواعداً ... كانت تقاومُ جارفَ التيّارِ
كنتَ الجوادَ إذا الشكيمةُ عاندتْ ... حُزْتَ الرهانَ بآخرِ المضمارِ
كنتَ الفتى العربيَّ ينصبُ خيمةً ... ليذودَ عن "حرقاءَ" في "ذي قارِ"
ومشيْتَ مُتَّكِئاً على الجرحِ الذي ... ضَمَّدْتَهُ بالصدقِ والإصرارِ
يحميكَ من موتٍ بما يبقى مِنَ ... الإنسانِ بعدَ نهايةِ الأعمارِ
كنتَ الشهيدَ، وقبلَ موتِكَ عندما ... وَصَموا العروبيين بالكُفّارِ
لم يفهموا إنّ الإلهَ اختارَنا ... دربا من الظُلُماتِ للأنوارِ
حتّى السماءُ بمكّةٍ ويتيمِها ... كانت تحومُ هناكَ فوقَ الغارِ
نُصِرَ النبيُّ الهاشميُّ بقومِهِ ... بضِرارَ والفاروقِ والكرّارِ
كانت سيوفُ بني أبي مُعْوَجَّةً ... والمستقيمةَ يومَ أخذِ الثارِ
ولبسْتَ جرحَكَ كان أجملَ بزّةٍ ... يومَ العميلُ من المكارمِ عارِ
راياتُنا كانت هناك نظيفةً ... إذْ عُيِّرتْ راياتُهمْ بصَغارِ
عفواً أبا بشّارَ إنّي مُثخَنٌ ... والجرحُ ينمو فيهِ زهرُ النارِ
فإذا وقفتُ أمام نعشِكَ صامتاً ... فالصمتُ أحياناً أشدُّ حِوارِ
مشيْتُ خلفَكَ والجنازةُ لم تزلْ ... خجلي، وجرحُكَ واضحُ الآثارِ
وغدوتُ نعشاً آخراً بجنازةٍ ... بعض الجنائزِ ركبُها متواري
أمشي- وتحملني الجنازةُ مثلَهُ ... وحدي وجرحي كالعروبةِ عارِ
أنا يا رفيقي لستُ أخلعُ صاحبي ... لا لن يكونَ الأشعريُّ قراري
أدّى صلاةَ الصبحِ خلفَ إمامِهِ ... وعَشاؤهُ ليلاً مع التجّارِ
يا أيّها الوطنُ الذي يحتلُّنا ... ما أنتَ لولا نحنُ غيرَ غُبارِ
أباؤنا صنعوكَ من أجسادهمْ ... صنعوكَ من مُهَجٍ ومن أفكارِ
أبكي على بغدادَ وهي ذبيحةٌ ... ودمشقَ ذاتِ السبعةِ الأنهارِ
فإنّا لفي زمنٍ نُباعُ ونُشترى ... في دولةِ النخّاسِ والسمسارِ
إنّ العروبةَ لا تزالُ يتيمةً ... بغيابِ أبْلَجَ ذائدٍ مغوارِ
وتمرُّ راياتٌ لنا مهزومةً ... مطليّةً بالنفطِ أو بالعارِ
يا أمةً نسيتْ عبادةَ قدْسِها ... وتمسّكتْ بعبادة الدولارِ
عفواً أبا بشّارَ ربَّ جنازةٍ ... منها تكونُ بدايةَ المشوارِ
أدري بأنّا قد فقدْنا ثائراً ... وبيومِهِ نسخو بدمعٍ جارِ
لكنْ، تأكّدْ يا رفيقي أنّنا ... سنراكَ رغمَ الموتِ في بشّارِ

الفساد يحرق لبنان